جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل: 08/06000090

تحديات الأمن الإنساني في سوريا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية دراسات أمنية

إعداد الطالبة:
– سارة مطاطلة

إشراف الأستاذة:
شرايطية سميرة

تشكيل لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. منصر جمال	أستاذ محاضر – أ–	8 ماي 1945– قالمة	رئيسا
أ. شرايطية سميرة	أستاذة مساعدة–أ–	8 ماي 1945– قالمة	مشرفا ومقررا
أ. دندان عبد الغاني	أستاذ مساعد– أ–	8 ماي 1945– قالمة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا يليق لجلال وجهه وعظيم سلطانه نحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه أعان عباده ويسر لهم السبيل لمرضاته وأخلصوا له الولاء ففازو بنعمه.

سبحانك اللهم نحمدك كثيرا كما تجزي كثيرا لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا ونصلى اللهم ونسلم على الحبيب المصطفى الذي كان ومازال خير معلم للبشرية الذي اهتدينا بهديه وغرس في قلوبنا حب العلم والإيمان.

يقودنا شرف الاعتراف بالجميل بعدما أتممنا هذه المذكرة المتواضعة أن نتوجه بعظيم الشكر والعرفان إلى أستاذتي الفاضلة "**شرايطية سميرة**" التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة، وأتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور: منصر جمال والأستاذ دندان عبد الغاني، على قبولهما مناقشة مذكرتي.

لكم من الله عظيم الجزاء يا أستاذتي الكرماء كما لا ننسى كل من ساهم في تشجيعنا لإنهاء هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد، وإلى كل من ساهم ولو بكلمة طيبة نقول لهم مرة أخرى ألف شكر.

وفي الأخير يمكننا أن نقول أننا لم نلم بكل حيثيات هذا العمل، وإنما تطرقنا إلى جزء قليل جدا من هذا البحر الواسع.

إهــداء:

أحمد الله على إتمام العمل، واهدي ثمرات جهدي إلى من قال فيهما الله عز وجل:

"وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا"

سورة الإسراء 24

إلى معنى الطهر والسمو إلي من رسمت لي درب النجاح
إلى من نبع الحنان والعطف والأمل تلك هي " أمي الغالية" أطال الله في عمرها

من كان سببا إلى وصولي معالي الوجود وجاد علي بالموجود، وتحدي لأجلي كل الصعاب" أبي الغالي" أطال الله في عمره...

دون أن أنسى شموع حياتي وصناع ابتسامتي في جميع أوقاتي...
إلى أخواتي " نوال، سهام، أسماء"
إلى "إخوتي" التي لم تلدهم أمي وهبتهم لي الحياة "أزواج أخواتي"
" منير، عصام، مراد"
إلى قرة عيني أبناء أخواتي " نزيم، إياد، وسيم"
إلى براعمتين التي بسمتها كروعة الأزهار " وصال، رودينة"
والكتكوتين الصغيرين" غلاس، يوسف"

كما لا ننسى أعمامي وخالتي وأبنائهم كل بأسمائهم.

الخطـة

المقدمة.

الفصل الأول: تحول مفهوم الأمن وتحديات حقل التنظير.

المبحث الأول: مناقشة حول مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية والدراسات الأمنية.

المطلب الأول: المفهوم التقليدي للأمن في الواقعية التقليدية.

المطلب الثاني: تحول مفهوم الأمن وفق المقاربات التوسعية.

المبحث الثاني: تركيب مفهوم الأمن الإنساني خارج حقل التنظير: مقاربة برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

المطلب الأول: تحديد مضمون الأمن الإنساني: مقاربة وصفية تعريفية.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الإنساني في مقاربة البرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

المبحث الثالث: تحليل مفهومي نظري للحروب الأهلية كتحدي للأمن الإنساني.

المطلب الأول: ضبط مفهوم الحرب الأهلية على خليفة انتشار الصراع من بين داخل الدول.

المطلب الثاني: مقاربات دراسة الحروب الأهلية.

الفصل الثاني: تحليل الواقع الأزموي في سوريا: قراءة في الأسباب وأطراف النزاع.

المبحث الأول: الأزمة السورية: بحث في الأسباب والحركيات.

المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية.

المطلب الثاني: البناء المؤسساتي والأداء السياسي.

المطلب الثالث: الأزمة المجتمعية.

المبحث الثاني: ابرز أطراف النزاع السوري.

المطلب الأول: النظام السياسي السوري.

المطلب الثاني: التنظيمات الجهادية المعارضة للنظام.

المطلب الثالث: معارضة الجيش السوري الحر و فصائل أخرى.

الفرع الأول: الجيش السوري الحر.

الفرع الثاني: الفصائل المقاتلة الاخرى.

المبحث الثالث التدخلات الأجنبية في سوريا.

المطلب الأول: التدخل الأحادي الروسي.

المطلب الثاني: التدخل الثاني المنافس التركي الإيراني.

المطلب الثالث: التدخل متعدد الأطراف في ظل التحالف الأمريكي الغربي.

الفصل الثالث: الأزمة السورية فشل لمقاربة الأمن الإنساني.

المبحث الأول: أبعاد الأمن الإنساني في سوريا خلال الازمة.
المطلب الأول: الأمن الاقتصادي وانعكاسه على احتياجات المواطن السوري.
الفرع الأول: أثار التدهور الاقتصادي على المواطن السوري.
الفرع الثاني: اثار التدهور الاقتصادي على القطاعات المنتجة.
المطلب الثاني: الأمن الصحي خلال الازمة.

المطلب الثالث: الأمن الفردي في سوريا واستهداف المدنيين خلال الهجمات العشوائية.

المبحث الثاني: أزمة اللاجئين في سوريا:أزمة إنسانية وتداعيات عبر وطنية.

المطلب الأول: اللجوء كظاهرة حتمية في الحرب.

المطلب الثاني: أوضاع اللاجئين السوريين في الدول المضيفة.

المطلب الثالث: تأثير اللاجئين السوريين على دول الجوار.

المبحث الثالث: وضع الفئات الضعيفة خلال الحرب السورية.

المطلب الأول: النساء في الحرب (القتل، التعذيب، الاختطاف، الاغتصاب).

المطلب الثاني: – معاناة الأطفال السوريين خلال الأزمة: مظهر للأمن الإنساني.

الخاتمة.

قائمة المراجع.

الملاحق.

مقدمـــة

مقدمة:

جاء مفهوم الأمن الإنساني في سياق مراجعة المفهوم التقليدي للأمن كضرورة فرضتها جملة التحولات التي شهدها الواقع الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.والحديث عن مفهوم الأمن الإنساني كمدخل جديد للدراسات الأمنية مع نهاية القرن المنصرم،نتج عنه إظهار الكيفية المثلى في الوصول إلى تحقيق فعلي وفعال لأمن الأفراد والجماعات وكذلك لأمن الدولة وللأمن والسلم العالميين.

لقد أصبح لمفهوم الأمن الإنساني أهمية كبيرة، وصار يطبع بنفس جديد بالفعل الدولي فكثر الحديث عنه في الأوساط الأكاديمية وفي المحافل الدولية،لأنه تأكدت حقيقة فادها أن تحقيق الأمن الداخلي أصبح مرتبط بالتخلص من مظاهر الفقر والحاجة والخوف وحفظ الكرامة الإنسانية الأمر الذي أدى لإعادة النظر في مجموعة من المفاهيم: كالقوة، والمصلحة، والسيادة والمساواة بين الدول، وتزايد التدخلات باسم الإنسانية،حيث أصبحت الجماعة الدولية أمام تحد جديد فرضته التحولات التي مست بطبيعة النزاعات، التي آلت غالبيتها إلى نزاعات داخلية،فبالرغم من سعي الدول في الحفاظ على السلم والأمن إلا أن الحروب لم تغب على الساحة الدولية، واتخذت الحرب بذلك صورا وأشكالا جديدا، كالحروب الأهلية المسلحة التي

تقع في إقليم الدولة الواحدة والهجمات التي تشنها جماعات إرهابية دولية دون موقع جغرافي محدد لها،خير مثال على ذلك الأزمة السورية التي تعتبر من أكثر الأزمات الإنسانية تعقيدا.

أهمية الدراسة:

من خلال ما سبق يظهر أن هذا الموضوع يكتسي أهمية بالغة على المستويين العلمي والعملي يمكن إيضاحها فيما يلي:

الأهمية العلمية:

يكتسي موضوع الأمن الإنساني أهمية بالغة على مستوى الدراسات الأكاديمية ،لأنه يهتم بما يحقق التخلص من كل مظاهر العوز المادي والمعنوي للأفراد والجماعات،وهو ما بات يمثل صميم الاهتمامات الأمنية،و وتتضاعف القيمة العلمية للموضوع كونه يركز على الأزمة السورية وما تطرحه من تحديات إنسانية، بذلك تظهر الإضافة التي تسعى هذه الدراسة إلى تقديمها إلى الدراسات الأكاديمية في كونها تفحص مقاربة الأمن الإنساني في أزمة كثيرا ما درست بمنظور استراتيجي .

الأهمية العملية:

تتجلى في سياق ما أصبح مشاهدا من تهديد شديد لأمن الأفراد في سوريا، أو عدم اكتراث الدولة بالتزاماتها الدولتية اتجاه مواطنيها وهو ما يتطلب البحث في سبل أخرى يمكن من خلالها المساهمة في حماية الأفراد من هذه الأخطار التي تواجههم.

مبررات اختيار الموضوع :

ينبع الاهتمام بهذه الدراسة من الأهمية التي يطرحها الموضوع في حد ذاته، وتتراوح أسباب هذا الاهتمام ما بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

الأسباب الذاتية:

-بالنظر لطبيعة التخصص والتكوين الذي يتمثل في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية جاء الاهتمام بحالة الاستقرار الأمني في سوريا ولكن من منظور الأمن الإنساني.

-الرغبة في معرفة تأثيرات الحرب الأهلية في سوريا ومختلف صور المعاناة التي يشهدها الفرد السوري.

الأسباب الموضوعية:

- الحداثة النسبية لمسألة القضية السورية عموما والبعد الإنساني على وجه الخصوص في ظل الحراك العربي الذي شاهدته دول منطقة الشرق الأوسط،جعلتها محل اهتمام مختلف الفواعل الدولية والمراقبين الدوليين من اجل الكشف عن المعاناة الإنسانية للشعب السوري.

أهداف الدراسة:

- عرض مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالمتغيرات الدراسية الأساسية المتمثلة في الأمن الإنساني والأخطار المستحدثة التي تواجه الإنسانية.

- إسقاط مقاربة الأمن الإنساني على الأزمة السورية من خلال فحص مختلف الأطر التي تحكم متغيرات الدراسة وذلك من خلال دراسة حقيقة أبعاد الأمن الإنساني على الفرد السوري

- فهم عوائق تحقيق تفاهم دولي لقضية الأمن الإنساني في سوريا.

مجال الدراسة:

تنتمي الدراسة إلى ثلاث مجلات فرعية هي كالتالي:

المجال المعرفي:

تنتمي هذه الدراسة إلى حقل الدراسات الأمنية ,هذا الحقل الأكاديمي الذي شهد سلسلة من التجديدات والتطورات في مرحلة ما بعد الثنائية من اجل التلاؤم مع الواقع الدولي الجديد.

مجال الزمان:

يرتبط الموضوع بفترة ستة سنوات من الأزمة السورية مند اندلاع الحراك الشعبي السوري عام 2011 إلى غاية 2017.

المجال المكاني:

تناول الدراسة التحديات الإنسانية والواقع الأزموي الذي يعيشه مجتمع بأكمله في الدولة السورية.

إشكالية الدراسة:

إن استمرار حالة اللأمن في سوريا، وتعقدها بزيادة أطرافها وأثارها، جعلت من هذه الأزمة تتحول من مسألة اجتماعية داخلية،إلى مسألة سياسية أمنية إنسانية تحظى باهتمام المنظمات الحقوقية ومختلف المنظمات الدولية والإقليمية.

الإشكالية المطروحة:

في ظل حالة الاستقرار الأمني وتعقد الحلول السياسية والدبلوماسية وكثرة الأطراف المنخرطة في الأزمة ،ما هو واقع الأمن الإنساني في سوريا؟

من اجل تغطية الإشكالية على مستوى المضمون, سيتم تفكيكها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- كيف عالجت الأطر النظرية التحول في مفهوم الأمن؟وما هو مفهوم الأمن الإنساني؟
- كيف يمكن توصيف الأزمة السورية من منطلق أسبابها وأطرافها؟
- ما هي التهديدات التي تمس الأمن الإنساني في سوريا خلال الحرب.

فرضيات الدراسة:

-كلما ازدادت حالة الأمن كنتيجة لعجز الجهاز الدولاتي عن أداء وظائفه كلما ازدادت مظاهر تآكل الأمن الإنساني.

-الحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة العربية هو سبب مباشر لاندلاع حالة العنف في سوريا.

-إذا كانت الحرب الأهلية في سوريا نتيجة مباشرة لحالة عدم الرضا ورغبة في إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية فان الفوضى التي تخلفها مصدر مؤكد لتهديدات الأمن الإنساني.

مناهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على جملة من المناهج:

منهج دراسة الحالة: توضيح التحديات الأمنية من منظور إنساني خلال الحروب الأهلية وتم اتخاذ سوريا كنموذج للدراسة.

المنهج التاريخي: اقتضت الضرورة العلمية بالرجوع إلى جملة من الأحداث والوقائع قبل اندلاع الأزمة السورية والتي كانت بمثابة تراكمات تحولت بعد ذلك إلى حركيات سببية.

– المنهج الاستقرائي من خلال استقراء مجموعة من المعطيات والمعلومات المقدمة من طرف مجموعة دراسات أكاديمية ومراقبين للأزمة السورية.

– أدبيات الدراسة:

1– كتاب خديجة عرفة محمد أمين: الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض– السعودية 2009، في دراستنا ناقشت مفهوم الأمن الإنساني وتحدثت عن سياق التاريخي لجذور لهذا المفهوم كما ألقت الضوء في دراستها على مفهوم الأمن الإنساني في السياق العربي، وأيضا السياق الدولي.

2. **مذكرة ماجستير** لـ فريدة حموم. الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر، 2004م.تناولت الدراسة التطور الذي طرأ على مفهوم الأمن والظروف المؤدية لبروز ما يسمى بمفهوم الأمن الإنساني، وضحت الدراسة نقطتين أساسيتين الأولى هي التعرف على مفهوم الأمن الإنساني والتطرق للخصائص الذي يمتاز بها والمصادر المهددة له، أما النقطة الثانية تتمثل في معرفة أبعاد المفهوم الأمني الجديد.

صعوبات الدراسة:

– الدراسات المعرفية في مجال العلاقات الدولية والدراسات الأمنية شائكة وقليلة جدا.

– موضوع جديد ويشكل صعوبة للباحث، خاصة فيما يخص الطرح العلمي حيث تغيب الموضوعية على كثير من المراجع كونها تميل إلى طرف أو لأخر في النزاع السوري.

– ضيق الوقت بالنسبة الى طرح موضوع يتسم بالحداثة.

تفصيل الدراسة:

تم اتباع خطة مكونة من ثلاث فصول لمعالجة تحديات الأمن الإنساني في سوريا وجاء توزيع هذه الفصول كتالي:

الفصل الأول: تناول تحولات مفهوم الأمن الإنساني و تحديات داخل وخارج حقل التنظير للعلاقات الدولية حيث تم التطرق في المبحث الأول مناقشة حول مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية ودراسات الأمنية مع التركيز على المفهوم التقليدي للأمن في الواقعة التقليدية مع تسليط الضوء وتوسيع وتعميق الأمن، أما المبحث الثاني فقد ركز على تركيب مفهوم الأمن الأساسي خارج حقل التنظير مقارنة برنامج الأمم المتحدة مع التركيز على تحديد مضمون الأمن الإنساني بمقارنة وصفية تعريفية مع تسليط الضوء على إبعاد الأمن الإنساني.

أما المبحث الثالث فقد خصص لتحليل مفهوم نظرية للحروب الأهلية كتحدي للأمن الإنساني مع التركيز على ضبط مفهوم الحرب الأهلية على خلفية انتقال الصراع إلى ما بين داخل الدول مع تسليط الضوء على مقاربات دراسة الحروب.

الفصل الثاني:

تناول تحليل الأزموي في سوريا: قراءة في أسباب وأطراف النزاع حيث تم التطرق في المبحث الأول على الأزمة السورية أما المبحث الثاني فتناول فيه إبراز أطراف النزاع السوري مع تسليط الضوء على التدخلات الأجنبية في سوريا.

الفصل الثالث:

وضح من خلال دراسة الأزمة السورية فشل لمقاربة الأمن الإنساني حيث تطرقنا في المبحث الأول على أبعاد الأمن الإنساني في سوريا خلال الأزمة كما في

المبحث الثاني ثم الانتقال للحديث على أزمة اللاجئين في سورية أزمة إنسانية وتداعيات غير وطنية مع تسليط الضوء على وضع الفئات الضعيفة من خلال الحرب السورية.

الفصـل الأول: تحول مفهوم الأمن وتحديات حقل التنظير

المبحث الأول: مناقشة ول مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية والدراسات الأمنية.

المبحث الثاني: تركيب مفهوم الأمن الإنساني خارج حقل التنظير: مقاربة برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

المبحث الثالث: تحليل مفهومي نظري للحروب الأهلية كتحدي للأمن الإنساني.

تخضع الظاهرة الأمنية كغيرها من الظواهر لقانون التطور والتغيير والتأثير المتبادل من غيرها من الظواهر، تبعا للمستجدات التي تطرأ على الساحة العالمية والجهوية والداخلية، فرغم كل ما كتب حول المسألة الأمنية، إلا أن مفهوم الأمن لا يزال يثير اهتمام كل المنشغلين بالمسائل الأمنية والإستراتيجية.

يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي والبنيوي الخاص بمفهوم الأمن بصفة عامة والأمن الإنساني بصفة خاصة حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول مناقشة حول مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية والدراسات الأمنية.

أما المبحث الثاني سنتطرق فيه لتركيب مفهوم الأمن الإنساني خارج حقل التنظيم، مقاربة برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

أما بالنسبة للمبحث كان تحت عنوان تحليل مفهوم نظري للحروب الأهلية كنتيجة لتحديد الأمن الإنساني.

المبحث الأول: مناقشة حول مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية والدراسات الأمنية:

يعتبر موضوع الأمن من أكثر المواضيع التي تستقطب اهتمام الدارسين والأكاديميين في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، تعتبر نهاية الحرب الباردة نقطة تحول في عملية التنظير محل الدراسات الأمنية على اعتبار أن المقاربات النظرية المفسرة للأمن في فترة الحرب الباردة وما قبلها مختلفة عن تطور المقاربات النظرية الجديدة لمواقع الأمن لما بعد الحرب الباردة وهذه الأفكار يتم التطرق إليها بشتى التفاصيل حيث في:

المطلب الأول: المفهوم التقليدي للأمن على الواقعية التقليدية والليبرالية.

المطلب الثاني: تحول مفهوم الأمن وفق المقاربات التوسعية.

المطلب الأول: المفهوم التقليدي للأمن في الواقعية التقليدية

بدأ الاهتمام بأمن الدولة منذ القرن 17 م وذلك بعد معاهدة ويستفاليا Westphalia عام 1648 التي أسست لواقع خارجي جديد يتمركز حول فاعل وحيد وهو الدولة القومية ،انطلاقا من ذلك أصبح هذا الكيان هو المسؤول على حقوق ووسائل حماية مواطنيها، وهو المفهوم الذي سيطر على العلاقات الدولية إلى غاية نهاية الحرب الباردة بتركيز الأمن بشكل كبير على المجال

العسكري أكثر من تركيزه على مجالات أخرى[1] وكنتيجة تعرف الأمن بكونه التزاما حكوميا بالأساس سواء نظرنا إلى ذلك بمنظار "ما بين دولاتي" أو بمنظار "داخل دولاتي"، وعليه تم حرص الأمن في دائرة الأمن القومي، والحقيقة أن هذا الالتزام كان يصل على حدوده القصوى والعنيفة إلى حد خلق مشكلة أمنية لتحديد مفهوم أمني فيما يخص الدول، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالإضرابات الداخلية.

إذن فالأمن بمفهومه الضيق، هو التعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين ومشكلاتهم داخل الدولة ضد الإخطار المحتملة التي تمس بالمواطنين، ليتطور هذا المفهوم فيما بعد ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول بدءا بالإجراءات الوقائية في التدخل وتشكيل قوات عسكرية إلى حد قيام بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها ومن خلال هذا التعريف يتبين أن بناء المفهوم الأمني كان يقوم على افتراضين أساسين وهما:

– طبيعة التهديد الأمني تفهم خارج حدود وحدة التحليل الأمنية أي الخطر الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى.

– جوهر التهديد الأمني يحمل صفة عسكرية، ولذلك تسعى الدول للبقاء بالاعتماد على الأسلوب العسكري في الرد على هذه التهديدات المباشرة[2].

ويتجلى هذان الافتراضان في التعريف الذي قدمه ليبمرمان **Lipprman** بقوله: "تعد الأمة أمنة (أي في وضع آمن) إلى حد ما إذا لم تكن في حالة خطر أو مهددة بالقضية بقيمتها الأساسية إذا ما رغبت في تجنب الحرب، وبمقدورها إذا واجهت التحدي أن تصون قيمها من خلال الانتصار في تلك الحرب".

([1])– ناصف يوسف حي، النظرية في العلاقات الدولية (لبنان: دار الكتاب الغربي، 1985)، 74.

([2])– عبد المجيد صادق، أمن الدولة والنظام القانوني للقضاء الخارجي (القاهرة: جامعة القاهرة، 1976)7.

يفهم من هذا أن الجانب الحربي والتسلحي وفقا للمفهوم التقليدي هو محور القوة العسكرية التي تعتبر أساس الحفاظ على الأمن وتحقيقه ومن خلال مقدرة الدولة على مواجهة أي هجوم عسكري عليها[1].

تعتبر الواقعية من أقدم التي ساهمت في تحديد البناء النظري في العلاقات الدولية وكذا تحليل مفهوم الأمن وتحديد المرتكزات التي يقوم عليها، فالواقعية تعتبر أن السياسة الدولية هي عبارة عن علاقات بين الدول ذات المصالح المتعارضة والنظام الدولي يقوم على مبدأ توازن القوى على ظل مجتمع فوضوي، كما أن التهديد حسب المفهوم التقليدي للأمن يركز على الطبيعة المادية وهو ذو طابع موضوعي يتم التحدي له بتطوير القدرات العسكرية للدولة لأن الأمن هو أمن الدولة وبقاؤها وبالتالي فهذين المتغيرين هما من المسلمات الأساسية للفكر الواقعي وهذا ما جاء في مفهوم الدولة عند هيغل: "إن الدولة تنشأ أخلاقياتها وتعمل للحفاظ على بقائها".

كما أن الأمن هو حقيقة نسبية وليست مطلقة تنشأ من السعي المستمر للدول لزيادة قواتها، الأمر الذي يزيد شعورها "بعدم الأمن" بدلا من أن يكون مراعاة إلى مزيد من الشعور بالأمن فالدول لا تتوقف بجرد تحقيق التوازن فحسب وإنما تسعى دائما إلى تحقيق التفوق نتيجة الشعور بالخوف وانعدام الثقة في العلاقة الدولية[2].

التصور الأمني للواقعية جاء نتيجة تراكم معرفي لمجموعة من المفكرين من أبرزهم:

ميكيافيلي- Machiavel**(1463-1527):**

([1])- تامر كامل، دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه (العراق: وزارة الثقافة والإعلام، 1985)، 24.

([2])- سليمان عبدالله الغربي، "مفهوم الأمن: مستويات وصفية وتهديداته"، المجلة العربية للعلوم السياسية، 19 (2008)،10-11.

مؤلف "كتاب الأمير"المتضمن لمفهوم الأمن وتوحيد الدولة حيث نصح الأمير على أن يجعل القوة والحالة الأمنية فوق كل اعتبار، مما يعطي للأمير أحقية استعمال كل الوسائل وحتى غير المشرع منها في سبيل تحقيق الغاية المؤكدة لذا فالغاية من تبرير الوسيلة المستعملة، حسب ميكيافيلي هي عادلة لتحقيق الأمن للدولة في حالة اختراق هذه الصفة الأساسية لبقاء الدولة، وقد قسم ميكيافيلي الحرب إلى نوعين:[1]

- الحرب الهجومية: هي حرب من أجل البقاء كحل وحيد.

- الحرب الدفاعية: تتطلب السلاح الكبير لرد هجومات الطرف الآخر.

وبالتالي فكلا الحربين (الهجومية والدفاعية) ضروريا إلا أنه إذا أرادت دولة ما العبث بسلام، وقد حكمت على نفسها بالزوال، هذا يؤكد على أن القوة مع ضمان الوحيد لبقاء الدولة وإستمراريتها، والتنازل عنها يعني النهاية لها[2].

توماس هوبز–T.Hobbes(1679/1588):

يؤكد جون بودان (John bodin) على أن السيادة مطلقة ولا ترد عليها أية قيود نتيجة للعقد الإجتماعي الذي أبرمته الجماعة برضانا، قصد حفظ السلام وتحقيق الصالح العام والعقد يؤدي إلى تنازل كلي للحقوق الطبيعية، وبدون ذلك تستمر الحروب والمصادمات بين الأفراد، إن هم احتفظوا بجزء منها، فالعقد الاجتماعي يمكن الفرد من التخلي عن قتل غيره لضمان أمنه بواسطة الدولة، لا يمكن لهذا التنظيم أن يتواجد أو يحدث في العلاقات الدولية لغياب السلطة العليا التي تفرض الأمن، مما يعني أن الدولة لا تزال في حالة الطبيعة، فتبقى بذلك الحرب الدائمة اشتعالا مع ضرورتها لبقاء الدولة[3].

([1])– حليمة حقاني،" دور التنمية على تحقيق الأمن الإنساني"(مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر03، 2011–2012)، :19.

([2])–نفس المرجع، 20.

([3])– محمد كامل البلي، النظم السياسية الدولة والحكومة (بيروت: دار النهضة العربية، 1969)، 463.

هانس مورغانتو–H.Morgenthau:

يؤكد على مجموعة مبادئ تحكم العلاقات الدولية وتتمثل في:

– يتم عمل رجل الدولة ضمن المصلحة المعرفة بالقوة والمتمثلة في ضمان بقاء الدولة.

– البقاء هو حفاظ الدولة على وحدتها وتعايشها، فجوهر السياسة هي المصلحة.

– لا مجال لتطبيق المبادئ الأخلاقية، فالمهم هو تحقيق المصلحة دون إلحاق ضرر بالدولة.

– الميكانزم الوحيد لبقاء الدولة والذي يحكم العلاقات الدولية هو ميزان القوى[1].

فمورغانتو Morgenthau يرفض إدانة سياسات القوة والحروب، ولا يعترف بأهمية المنظمات الدولية في الحقل الدولي، ويؤمن بأن الصراع هو صراع دائم لأجل القوة عن طريق القوة.

على المستوى الدولي فإن الواقعيين يعتبرون أن النظام الدولي هو نظام فوضوي لعدم وجود سلطة مركزية فوقية، مما يجعل البحث عن الأمن من أجل حفظ البقاء هدف أبدي تسعى إليه الدول وعلى هذا الصدد يشير "كينيث والتز" (K.Waltz) إلى أن الأمن هو الهدف الأول للدول، وهو الهدف الذي يشجع النظام الدولي على تحقيقه، لأن بدون شرط البقاء والاستمرار لا يمكن للدول أن تسعى لتحقيق أهداف أخرى لاستقرار أو القوة.

ويرجع "كينيث والتز" (K.Waltz) في كتابه الرجل، الدولة والحرب state the man and war الفرق في النظام الدولي إلى بنية هذا الأخير وليس الطبيعة الإنسانية الشريرة أو رغبات الفواعل الدولاتية، وحسبه يجب ألا تكون الدولة قوية

(1)– حموم فريدة، "مدخل جديد للدراسات الأمنية"، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003–2004)، 11.

في تواجه الفوضى، حيث يجب استخدام القوة لتحقيق أهدافها، ونجاحها في ذلك ذو قيمة أكبر من قيمة المحافظة على السلام الدولي[1].

المفاهيم المحورية للأمن الواقعي:

تعتمد الواقعية على مفاهيم خاصة اعتمد عليها الفكر الواقعي على العلاقات الدولية في تفسير مختلف الظواهر، وتتمثل هذه المفاهيم فيما يلي:

-توازن القوى: Balance Of Force

نظرية تقوم على أن وجود الدول والتحالفات على حالة تكاد تتعادل فيها قوتها العسكرية أمر من شأنه أن يحول دون نشوب النزاع المسلح، وعليه فإن بعضا من الدول تسعى إلى الحفاظ على التوازن العسكري فيما بينها، ويعتبر سعي إحدى الدول لزيادة قدرتها العسكرية بالصورة التي تخل بتوازن القوى أمرا يدعو للاضطراب، ويولد سعيا من قبل الدول الأخرى، لتعزيز توازن القوى بمعاهدات تلتزم فيها الدول الأطراف بالحفاظ على قوتها العسكرية ضمن حدود مقبولة من الدول الأخرى، وفي معاهدات السلام التي تبرم بين الدول بعد انقضاء الحروب يتم في العادة التطرق لتوازن القوى والإشارة إلى الترتيبات على من شأنها أن تحافظ عليه دون الإخلال به[2]، ويتحقق توازن القوى من خلال المعطيات التالية:

- وجود وحدات سياسية عديدة ذات سيادة.

- غياب سلطة مركزية شرعية قوية فوق هذه الوحدات.

- المنافسة والصراع مستمر بين الوحدات ذات السيادة.

([1])- شرايطية سميرة، "تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني: دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة" مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011)، 13-14.

([2])- منى حسين عبيد المنصف، "النظرية الواقعية التقليدية" اطلع عليه بتاريخ: 25 جوان 2017 www.ahewar.org/debat/show.art.as.p?aid=355333.

– وعلى حكام الدول الكبرى بمغزى توزيع القوى في العالم والفائدة التي تعود عليهم من ذلك[1].

وفي رأي "مورغانتو" ان نظام توازن القوى هو أفضل وسيلة لإدارة استخدام القوة، وعلى هذا السياق يعرف مورغانتو توازن القوى بأنه توزيع متساو –إلى حد ما– كما أنه لا يحقق السلام الدولي (International Peace)، وإنما الاجتماع الدولي (International Consensus)، هذا الأخير الذي يؤدي وظيفة توازن القوى[2].

– القوة:

إن القوة العسكرية هي مقياس قوة الدولة التي ترتبط بمدى امتلاك الدولة للمصادر الطبيعية (المجال الجغرافي، الشعب، المعادن) والتي لا يمكن فصلها عن التنظيم السياسي (المؤسسات، طبيعة الحكم، والوعي الوطني)، كما أن القوة الفعلية للدولة لا تعني مجرد عملية جمع لهذه العناصر بل هي القدرة على توظيفها، والدليل على ذلك هو الدول النامية التي يمتلك من الإمكانيات المادية والبشرية ما يجعله مثل الدول الكبرى إلا أنه من أفقر دول العالم.

فكلما زادت الدولة من قوتها كلما مكنها ذلك من تحقيق مصالح أكبر وكلما زادت المصالح كلما دعت الحاجة لزيادة القوة، لذلك ارتبط المفهوم التقليدي للقوة بالمجال العسكري من أجل الحفاظ على القيم العليا للدولة مما يعطي أحقية وشرعية للدولة كفاعل وحيد وعقلاني في استعمال القوة من أجل جلب الفوائد والتقليل من الخسائر إلى حد أقصى[3].

([1])– جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية (باتنة: دار الخلدونية، 1990)، 169.

([2])– جيمس دوفرتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة على العلاقات الدولية، تر.وليد عبد الحي (الكويت، 1985)، 73.

([3])– سيد أحمد قوجيلي، "الحوادث العظمى في نظرية العلاقات الدولية"، 4 (2007)، 10.

- المصلحة القومية:

على غرار مفهوم القوة، يعد مفهوم المصلحة الوطنية ركيزة أساسية من ركائز التصور الواقعي.

استعمل مفهوم المصلحة الوطنية –لأول مرة– كأداة تحليل سياسية لوصف وتفسير وتقويم السياسات الخارجية للدول، حيث يرى مورغانتو أن المصلحة من المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه تقويم وتوجيه العمل السياسي، والمصلحة الوطنية، حسب "جان باريا" (John Baria) لها معنيين: معنى ذاتي (Subjective)، ومعنى موضوعي (Objective)، أما المعنى الذاتي فيحصر في أن المصلحة الوطنية هي كل ما استقرت عليه قرارات السياسة الخارجية، ومن ثم فإن أي قرار هو تعبير عن المصلحة الوطنية، وفي حين يشمل المعنى الموضوعي للمصلحة الوطنية في البحث عن القوة، وفي هذا المعنى نجد أن المصلحة الوطنية مرتبطة بالقوة[1].

- معضلة الأمن:

كان أول من أوضح فكرة معضلة الأمن في خمسينات القرن العشرين هو جون هرتز (John hertes) الذي يقول:

> **"إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات، وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطر محتملا وبناء على وجهة النظر هذه فإن الدول التي تعيش ضمن بيئة**

([1])- جندلي، التنظير في العلاقات الدولية، 155.

يحرص كل طرف فيها على تغليب مصالحه، مثل بيئة النظام الدولي،تصطدم بشكوك يصعب تبديدها"إزاء الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول الأخرى.[1]

إن الخوف وانعدام الثقة، هما في صميم معضلة الأمن، وحتى عندما يسود الاعتقاد بأن الدولة ما تظهر نوايا حسنة، يظل هناك شعور بأن هذه النوايا يمكن أن تتبدل، ويبالغ في حسن الظن يفتح الباب واسعا ليكون فريسة للاستغلال، مما يؤدي إلى عواقب كارثية، فهذا الخوف المستمر كما يراه بتر فيلد (butter Field)، يولد مأساة مروعة تحل بالعلاقات الدولية.[2]

وبذلك يظهر من التصور التقليدي للأمن أن الدولة هي المسؤول الأول والوحيد عن الأمن والاستقرار الداخلي، وكذلك السلم والأمن الدوليين ويتحقق ذلك من خلال امتلاك القوة، وبالأساس القوة العسكرية.

المطلب الثاني: : تحول مفهوم الأمن وفق المقاربات التوسعية

يشمل تحول مفهوم الأمن موضوع الأمن وطبيعة التهديدات ومصادرها وكذلك الوسائل والأدوات:

موضوع الأمن:subjective of securit

إن إشكالية توسيع الأمن تستدعي الوقوف عند المادة الأساسية للتحليل وهي الموضوع المرجعي للأمن، فدون تحديد موضوع الأمن لا يمكن إثارة النقاشات الأمنية، فبعد أن بنيت العديد من الدراسات الأمنية على مركزية الوحدة الدولية، ظهرت مقاربات أخرى تطالب بإعادة النظر في موضوع الأمن لأن عبارة الدولي

([1])-نفس المرجع،418- 419.

([2])- جون بيليس و اخرون، عولمة السياسة العالمية، تر. مركز خليج للأبحاث دبي (مركز الخليج للأبحاث ،2004)،417.

"internationale"لم تعد فقط "ما بين حكومتي" وإنما أصبح مفهوم مركبا ومعقد في ظل نمو العلاقات عبر الوطنية وعبر الدولاتية، بينما تعمل في شكل شبكات عبر وطنية مما جعل الدول تواجه صعوبات من فوق عند استهداف سيادتها، شرعيتها أو مجالها الخاص،وفي هذه الحالة أصبح موضوع التهديد ليس الدول فقط وإنما وحدات ومستويات أخرى ما فوق دولية، وما تحت دولية تتمثل أساسا في الأفراد والجماعات الموجودة داخل الدولة.[1]

-التوسيع في طبيعة ومصادر التهديدات:

ظهر النقاش حول مسألة توسيع المفهوم بداية من الثمانينات و التسعينات لإعادة النظر في حصره في الإطار العسكري، ومن ثم الحديث عن توسيع أو تعميقه، ونقصد بتوسيعه توسع قائمة التهديدات إلى المجالات غير العسكرية للدولة وإمكانية اتخاذ مرجعية الدراسات الأمنية من وحدات غير الدولة.

ولم يكن ممكنا لمفهوم الأمن حدوث التغيير في المناهج الأمنية لو لم تتغير طبيعة التهديدات المحددة لمفهومه الأمني، و للحاجة الاحتوائية، ولكيفية إدراكه ويعود الدافع الرئيسي لإجراء المحاولات التوسعية للمفهوم التقليدي لبروز التهديدات الجديدة، التي لا يمكن مواجهتها بالقوة العسكرية لوحدها، ومن بين الواقعيين الجدد الذين أكدوا على ضرورة إدراج تهديدات أخرى، نجد باري بوزان "barrybuzan":" أن المسألة الأمنية وما ينتج عنها من نقاشات تدور حول مسألة استمرارية التحرر من التهديد، ولا حاجة لتقديم تعريف محدد للأمن كونه عملا متخلفا على العلاقات الدولية"[2].

أولا: التصور الليبرالي للأمن

([1])-شرايطية، تأشير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني، 17.

([2])-حموم، مدخل جديد في الدراسات الامنية ، 17 -18.

النظرية الليبرالية نظرية إصلاحية تسعى إلى إصلاح النظام القائم من خلال التنظيم و التعاون الدولي، وهي ترجع بأصولها النظرية إلى أفكار إمانويلكانط "E.kant" للسلام الديمقراطي، وبالنسبة لليبراليين فإن الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وإن كان دورها أساسيا لضمان الأمن.

مفهوم الأمن وفق التصور الليبرالي أقل تبسيطا وأكثر تركيبا منه لدى النظرية الواقعية، فهو لا يقتصر على البعد العسكري بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية[1]، ويمتلك الليبراليون تصورا بديلا عن المفهوم الواقعي للأمن القومي، يتمثل في الأمن الجماعي وهو وفقا لقولد ستين "gold stein" يتمثل في "**تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر، وبالتالي فهي تنادي بضرورة تعاون كل الفواعل الدولية: الدول، المنظمات غير الحكومية،والشركات المتعددة الجنسيات، والأفراد لمواجهة التهديدات الأمنية** ".

يميل المنظرون الليبراليون إلى الاعتقاد بأن المعضلة الأمنية يمكن تجاوزها وذلك من خلال التعاون الذي يخلق مستوى عالي من التكامل مما يؤدي إلى إرساء الأمن بين الدول داخل التكامل.

ويؤكد هذا الرأي الليبرالي المؤسساتية الجديدة، التي تركز على قدرة الدول على بناء المؤسسات الدولية، وتعزيز التعاون من أجل تفادي انعدام الأمن المتأصل في التصور الدولاتي التمركز الذي تسوده الفوضى، بذلك فإن خلق قواعد مشتركة و معايير الأنظمة وسلوك يفترض السيطرة على الفوضوية و المزيد من التفاعل الدولي لتوليد قدر اكبر من الأمن فيما بين الدول[2] .

ثانيا: مدرسة كوبنهاغن

([1])- مصطفى علوي، "مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة" (جامعة القاهرة، 2004)، 5.

([2])- أمينة دير، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الانساني في إفريقيا دراسة حالة: دول القارة الافريقية(مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013)، 17- 18.

كانت مدرسة كوبنهاغن فن من الاتجاهات الفكرة الأولى التي نادت لتوسيع الأجندة الأمنية، وذلك على اثر اكتشاف العديد من التهديدات الأمنية الجديدة التي تميزت باختلافها عن الطابع التقليدي للتهديد بالإضافة إلى انتقاء سيطرة البعد العسكري على مجال الدراسات الأمنية، والتطور المتزايد لدور الفواعل الدولية الجديدة كالمنظمات الحكومية / غير الحكومية والأفراد، والشركات المتعددة الجنسيات.

ساهمت مدرسة كوبنهاغن في توسيع وتعميق مضامين الأمن من خلال أعمال "باري بوزان" في كتابه "People states and fear"عام 1983، الذي سعى إلى توزيع مجال البحث إلى قطاعات أخرى غير عسكرية، تتمثل في قطاع السياسي، القطاع الاقتصادي، القطاع المجتمعي، والقطاع البيئي بالإضافة إلى إسهامات المدرسة في مفهوم الأمن المجتمعي ونظرية الأمننة يرى "ميشال ويليام""Michael Williamis"، إن "مدرسة كوبنهاغن تتبنى شكلا من أشكال البنائية الاجتماعية ولها جذور في النهج التقليدي الواقعي".

يعود الفضل إلى مدرسة كوبنهاغن بقيادة "باري بوزان" في توسيع في مفهوم الأمن من القطاع العسكري إلى قطاعات أخرى على الرغم من أنه أبقى على الدولة كوحدة مرجعية للأمن في تحليلاته"[1].

وقد أكد "ويفر" "Weaver"، الأمن هو في جزء منه "عمل خطابي" "Speech Act"الذي يدعو إلى حيز الوجود حالة من الخطر الشديد الذي يتطلب إجراءات استثنائية، فحسب ويفر "

الأمن يفهم أفضل كعمل استطرادي أو كفعل خطابي فهو يعني اعتبار شيء ما كقضية أمنية مكسبها ذلك الإحساس بالأهمية والاستعجال الذي يضفي الشرعية للاستخدام الإجراءات الخاصة خارج العملية السياسية المعتادة للتعامل معه"[1].

([1])-أمينة دير، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة: دول القارة الإفريقية، ص 18-19.

ثالثا: المدرسة البنائية

ظهـرت البنائيـة فـي علـم العلاقـات الدوليـة فـي نهايـة الثمانينـات كانتقـاد الاتجاهـات التـي كانـت سـائدة فـي عـالم مـن صـنعنا، وقـد كـان "نيكـولاس أونيـف" "Nicolas Onuf" أول مـن اسـتعمل المصـطلح فـي كتابـه " A World of ourMaking"، حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية.

النظريـة البنائيـة فـي العلاقـات الدوليـة توظـف مفهـوم البنيـة للسـلوكات فـي العلاقـات الدوليـة، وهـي تـولي أهميـة لمسـألة الهويـة فـي تحديـد الفعـل السياسـي، وتعتبـر النظريـة البنائيـة حلقـة وصـل تـربط بـين النظريـات الوضـعية ونظريـات مـا بعـد الوضعية[2].

أشـار "الكسـندر ونـدت" "Alexander Wendt"، ان الأمـن لـيس مسـألة أمنيـة بـل مسـألة إدراك، وأن صـناع القـرار هـم الـذين يصـنعون هـذا الإدراك ويجعلـون جوانـب ماديـة حقيقيـة حيـث تصـبح الحـروب والنزاعـات ضـرورة فـي العلاقـات الدوليـة، وفـق هـذا الأسـاس يمكـن العـالم إعـادة بنـاء لصـالح الأمـن والسـلم عـوض المصـلحة الضيقة والحروب والنزاعات.

إن غايـة الأمـن حسـب "الكسـندر ونـدت" هـو مـا تريـد الـدول تحقيقـه وفعلـه لا مـا هو الحقيقة الفعلية[3].

- الأمن كبناء اجتماعي عند البنائيين:

إن جـوهر البنائيـة هـو الافتـراض بـأن الوجـود البشـري وجـود اجتمـاعي، حيـث أننـا نصـنع العـالم مـن مـواد أوليـة أمـدتنا بهـا الطبيعـة مـن خـلال لمـا نقـوم بـه مـن أعمـال

([2])- أنعـام عبـد الكـريم أبـو مـور، "مفهـوم الأمـن الإنسـاني فـي حقـل نظريـات العلاقـات الدوليـة"، (رسـالة ماجسـتير، جامعة الأزهر،2013-2014)،141.

([3])-نفس المرجع، 132.

مـع الآخـرين، وكـذلك أقوالنـا مـع الآخـرين، فالبنائيـة تـرى أن النـاس يشـكلون المجتمـع والمجتمـع يصـنع النـاس، ولأن الأمـن عنـد البنائيـة هـو بنـاء اجتمـاعي فهـم يؤكـدون علـى مركزيـة الهويـة فـي بنـاء الأمـن وهـو مـا يجعـل مـن الأمـن حفـظ القـيم المركزيـة للمجموعـة، ممـا يثيـر التسـاؤل عـن القـيم الحقيقيـة التـي يجـب حمايتهـا، ومختلـف التهديـدات التـي قـد تمسـها، ويـرى البنـائيون أن الإجابـة علـى هـذه الأسـئلة تختلـف بـاختلاف السـياقات، والتطـور مـن خـلال التفاعـل الاجتمـاعي بـين الفواعـل ولـذلك يؤكـدون علـى مركزيـة العوامـل غيـر الماديـة الثقافيـة والتاريخيـة فـي بنـاء وممارسـة الأمن في السياسة الدولية.

تعـالج البنائيـة التقليديـة علاقـة الأمـن بالهويـة بـالتركيز علـى الطريقـة التـي يمكـن مـن خلالهـا للهويـة الوطنيـة وتجربـة تاريخيـة مرتبطـة بسـياق ثقـافي المسـاعدة فـي تقريـر مصالح الدولة، ورسم الطريق الذي تسلكه في السياسة الدولية.

بالنسـبة للبنائيـة النقديـة فـإن الإشـكالية المركزيـة فـي العلاقـة بـين الأمـن والهويـة هـي اسـتخدام الهويـة الوطنيـة، بمـا يسـمح بإضـفاء شـرعية وفعاليـة علـى العمـل السياسـي، حيـث يؤكـد أنصـار هـذا الاتجـاه علـى ضـرورة التعـرف علـى "مـن نحن"ومـن هـو "الآخـر" وهـو مـا يمكـن مـن الحمايـة منـه، وهـذه الفكـرة تقـود لمـا يؤكـد عليـه البنـائيون فـي تصـورهم الأمنـي، وهـو صـورة "الأخر"حيـث يؤكـدون علـى دور المعـايير التـي تعـرف علـى أنهـا تطلعـات وتوقعـات وآمـال مشـتركة حـول السـلوك الملائـم أو الشرعي من قبل فاعلين ذو هوية معينة في العالم السياسي[1].

رابعا: النظرية النقدية

تعـد الدراسـات النقديـة للأمـن "Critical Security Studies" بمثابـة نتـاج لخلاصـة أفكـار مدرسـة "الفواكفـورت" مـن أمثـال "مـاكس هوركهـايمر" " Max Horkheimer"، و "تيـودور أدورنـو" "Theodore Adorno"، و "يورغنهابرمـاكس" "JurgenHarbermax"، وهـي نظريـة تـدعي أن لهـا أدوات تحليليـة الكفيلـة لتوضـيح

(1)- شرايطية، تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني، 22.

مسار مفهوم الأمن حتى يأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النقدي، فالأمن بمعنى الانعتاق هو "تحرير الشعوب من القيود التي تعيق سعيه للمضي قدما لتجسيد خياراته ومن بين القيوم الحرب وافقر والاضطهاد ونقص التعليم"[1].

ويمكن تقسيم الدراسات النقدية إلى **اتجاهين** هما، اتجاه كل من "كيث كراوس" و "ميشال ويليامز"، واتجاه "مدرسة ويلز" "WelshSchool" التي ترجع أصلها لأفكار "ستيف سميث" "Steve Smith"، وروادها كل من "كيث بوث" "Ken Booth"، وهي مستوحاة من دراسات السلام "ليوهان غالتونغ" عام 1970 وهي فيما بعد أبدت مدرسة الفراكفورت عدم رضاها على مركزية الدولة في الدراسات الأمنية التقليدية.

يرى كل من كروس"Krause" و ويليامز"Williams"ضرورة وجوب الانتقال من التركيز على البعد العسكري لسلوك الدول في ظل الفوضة، إلى التركيز على الأفراد والمجتمع والهوية، ويقترحون في تحقيق ذلك من خلال تشجيع التعددية الفكرية والمناهج المستعملة لدراسة الأمن دون التأثر بمنهج واحد بعينه، وبالتالي فهما يشككان فيما يتعلق بالتركيز على الدولة في الدراسات الأمنية التقليدية هذه الأخيرة التي أطلق عليها "روبرت كوكس" "R.Cox" على النظريات التي تسعى إلى حل مشاكل النظام الدولي (نظريات حل المشكل).

يركز "بوث" "Booth" على مفهوم الانعتاق الانساني لأنه فقط من خلال عملية الانعتاق، هناك امكانية لحصول أكثر على الأمن، ويقدم "بوث" تعريف للانعتاق ويقول "**تحرير الناس (كأفراد وجماعات) من القيود البشرية والمادية التي تمنعه من القيام بها، يختارونه بحرية للقيام به، الحرب والتهديد بالحرب هو واحد من هذه القيود مع الفقر، ونقص التعليم، والقمع السياسي، وهكذا الأمن**

([1])- محسن بن العجمي بن عيس، "الأمن والتنمية (الرياض، جامعة نايف العربية ، 2011)، 27.

والانعتاق وجهان لعملة واحدة، الانعتاق ليس القوة أو السلطة ... الانعتاق نظريا هو الأمن"[1].

يظهر من خلال ما سبق أنه نتيجة لانكشاف مجموعة من التهديدات غير العسكرية، ونتيجة لسلسة التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية التي نقلت بوصلة الدراسات والتصورات الأمنية، موضوع أمنها من الدولية إلى الأفراد والجماعات، ويزداد الاهتمام الأكاديمي بالتهديدات العسكرية وغير العسكرية التي تمس البشر.

المبحث الثاني: تركيب مفهوم الأمن الإنساني خارج حقل التنظير: مقاربة برنامج الأمم المتحدة للتنمية

يتناول هذا المبحث مفهوم الأمن الإنساني من حيث النشأة والمرتكزات الأساسية، وأهم التصورات التي طرأت عليه في العلاقات الدولية في الفترات الزمنية المختلفة.

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة بعض المحاولات المحدودة لدراسة المشاكل الإنسانية أو القضايا ذات الأبعاد الإنسانية التي طرح من خلالها مفهوم الأمن الإنساني من خلال مناقشة أبرز تحديات ومصادر تهديد الأمني الإنساني وذلك في أعمال وتقارير بعض اللجان المستقلة مثل لجنة تقرير الأمم المتحدة، وكذلك من خلال أعمال بعض المؤتمرات الدولية، وكان نتيجة تفاقم الصراعات الدولية في العالم المعاصر وهذه الأفكار التي يتم التطرق إليها في شتى التفاصيل، حيث في :

- المطلب الأول: تحديد مضمون الأمن الإنساني: مقاربة وصفية تعريفية

([1])- أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنسان، 20-21.

– المطلب الثاني: أبعاد الأمن الإنساني في المقاربة السباعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المطلب الأول: تحديد مضمون الأمن الإنساني: مقاربة وصفية تعريفية

في سياق سلسة التحولات التي تعتبر كنتيجة طبيعية لتحويل المقاربات الأمنية المرجعية التحليل من الدولة إلى الفرد، عرف مفهوم الأمن تغييرا من كونه أمنا قوميا للدولة ذات السيادة إلى أمن إنساني يتحقق عندما تتجسد الحماية والضمانات الأساسية للفرد، فظهر مفهوم الأمن الإنساني[1] كجزء من مصطلحات النموذج الكلي للتنمية الذي تبلور في إطار الأمم المتحدة "United Nations" من قبل "محبوب الحق" وزير المالية الباكستاني الأسبق، وبدعم من الاقتصادي "أماريتا سين" "Amartya Sen"، يركز الأمن الإنساني بالأساس على الفرد كوحدة للتحليل وليس الدولة كما كان سائدا في المفهوم التقليدي للأمن، أين اقتصر على أمن حدود الوطن من العدوان الخارجي، وحماية المصالح القومية في السياسة الخارجية أما الآن فالتهديد صار داخل حدود الدولة القومية في حد ذاتها ولم يقتصر على مصادر التهديد العسكري الخارجي فقط[2].

برز المعنى الحقيقي لمفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة في 1994، وجوهره هو الفرد، إذ يعني التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي، الاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي، فالأمن الإنساني قائم من تعهدات دولية تهدف لتحقيق من الأفراد وبالتالي لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدولة.

يأخذ مفهوم الأمن الإنساني، بعدين أساسيين:

1- التحرر من الخوف .Freedom of fear

([1])- بلحيثر نجية، الأمن الإنساني: دراسة في تهديدات الأمن الإنساني المغاربي، اطلع عليه بتاريخ 2017/04/25 http://www.nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=30684

([2])- عمر كوش، "أمن الإنسان العربي في تقرير التنمية"، 18 (2009)،1.

2- التحرر من الحاجة Freedom of want.

ومفهوم الخوف يختلف من دولة إلى أخرى، كما أن مستوياته تتباين من إقليم إلى آخر.

ولقد أشار "لنكولم شان" "Lincolm Chen" **إلى أن الأمن الإنساني يتشكل من ثلاثة عناصر حيوية ألا وهي: بقاء الإنسان، رفاه الإنسان، حرية الإنسان**"[1]، ويضيف حماية الإنسان التي يصنفها في قلب مفهوم الأمن الإنساني.

فبقاء الإنسان لم يعد مهددا بالحرب فقط، بل إن السيدا والأوبئة، بالإضافة إلى الفقر، تفتك بالمئات يوميا، التدهور البيئي يشكل تهديدا على بقاء الجنس البشري قاطبا، والرفاه الاقتصادي بدوره يستدعي تنمية اقتصادية تكون ذات طبيعة إنسانية، واحترام الكرامة الإنسانية في إطار احترام حرية الإنسان وحقوقه الأساسية[2].

أما "كوفي عنان" الأمين السابق للأمم المتحدة أشار في تقريره بعنوان "نحن البشر" عام 2000 إلى أن "الأمن الإنساني يتضمن بأوسع معانيه، ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة، فهو يشمل الحقوق (الحكم الراشد) وإمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية، إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكانياته، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع الصراعات والتحرر وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث البيئة الطبيعة الصحية هي أساس أمن الإنسان"[3].

([1])- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي (الرياض، 2009)، 10.

([2])- حموم ، "مدخل جديد في لدراسات الأمنية"،46.

([3])- منى حسن علي، "مفهوم الأمن الإنساني"، 20(2009): 4.
Sudanpolice.gov.sd/pdf/55555.pdf.

أما التعريف الجزئي: "**الأمن الإنساني فهو الذي جاءت به"سابينا ألكيير"، إلا أن الأمن الإنساني يتمحور حول المحافظة على الجسم الحيوي للإنسان ضد التهديدات الخطيرة والممتدة على المدي الطويل، فالحماية تقر بأن الإنسان والجماعات المهددة بالأخطار تتجاوز إمكانية مراقبتها كالأزمات المالية والنزاعات والأمراض كالسيدا، والتلوث، فالأمن الإنساني مقاربة تطالب المؤسسات بتقديم الحماية، فلا بد أن تكون واعية وحساسة وغير جامدة أي وقائية لا استجابة**"، ويشير هذا التصور إلى أن الدولة هي المسؤول الأول عن أمن الأفراد[1].

وتعريف لجنة الأمن الإنساني، بأنه هو: "**حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزيز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته، فالأمن الإنساني يعي حماية الحريات الأساسية تلك الحريات التي تمثل جوهر الحياة، ويعني استخدام للعمليات التي تبنى على مواطن قوى الناس وتطلعاتهم**"، **وبقي إيجاد النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية التي تمنح معا الناس لضمان البقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة**"[2].

بذلك فالأمن الإنساني يعني توفير بنية اقتصادية واجتماعية وسياسية وصحية آمنة وتوفير الاستقرار الأمني بما يضفي حياة كريمة للأفراد.

من التعريفات التي ركزت على تعريف مفهوم الأمن الإنساني في سياق علاقته بمفهوم الأمن القومي، تعريف "بول هينبيكر" الذي أشار بأن: "**الأمن الإنساني يركز على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول، كما أنه يقوم على فكرة أن أمن الدول ضروري، لكنه ليس كافيا لتحقيق بقاء البشر، والأمن يركز على مصادر التهديد العسكري وغير العسكرية، إذ يعد الأمن وبقاء الأفراد جزءا مكملا لتحقيق الأمن العالمي، كما أنه يكمل ولا يحل محل مفهوم الأمن القومي، يخاف لذلك تحقيق الأمن الإنساني على أدوات جديدة منها المنظمات غير الحكومية** "[3].

([1])- بلخيثر نجية، "الأمن الإنساني: دراسات التهديدات الأمن الإنساني المغربي"، 16.

([2])- مرجع نفسه، 2-3

([3])- خديجة عرفة محمد أمين: "الأمن الإنساني"، 46.

اهتمت العديد من دول العالم بمفهوم الأمن الإنساني ومن أهمها اليابان وكندا، حيث ظهرت فكرة الأمن الإنساني التي ترتكز رؤيتها بالأساس على البعد التنموي للمفهوم، فرغم أن اليابان تعلن أنها تتبنى اقترابا شاملا للمفهوم من حيث التركيز على كافة أبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية إلا أنه ركزت على البعد الاقتصادي أو التنموي وذلك من خلال التركيز على تقييم المساهمة المالية لمشروعات تنموية تهدف إلى مساعدة الأفراد،[1] ويقوم **التعريف الياباني للأمن الإنساني:**"على تحقيق كل ما يحقق التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف، إذ تقوم الرؤية اليابانية على أن الأمن يمكن تحقيقه في حالة واحدة وهي عندما يعين الأفراد حياة متحررين فيها من كل من الحاجة والخوف، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لوحظ توجه في الخطاب الرسمي الياباني نحو إدراج الإرهاب الدولي على قائمة مصادر تهديد الأمن الإنساني في القرن 21.

وبذلك يشمل مفهوم اليابان للأمن الإنساني العناصر الكافية التي تهدد البقاء البشري وحياة الأفراد اليومية وكرامتهم ومنها التهديدات البيئية، والجريمة المنظمة وقضايا اللاجئين، والفقر وانتشار المخدرات[2].

حافظت اليابان على المفهوم الواسع للأمن الإنساني، الذي يتعلق بتغطية كل الأخطاء التي تهدد البقاء الإنساني، الحياة اليومية والكرامة ... وتقوية الجهود التي تواجه هذه التهديدات –بشكل خاص–، ذلك أن اليابان لا تعطي الأولية "للتحرر من الخوف" على "التحرر على الحاجة"، بل تأخذهما على أنهما هدف مزدوج (Dual Objectives)،للأمن الإنساني.

ويطرح المنظور الياباني للأمن الإنساني عمليا على مستوى عال في السياسة الحكومية، دعم كل من برامج التنمية والنشاطات المتعلقة بها، وبرامج السلام والأنشطة والمرتبطة بها[1].

([1])–نفس المرجع، 33.

([2])مرجع نفسه، 118.

أمـا الرؤيـة الكنديـة للأمـن الإنسـاني التـي أشـار إليهـا وزيـر الخارجيـة "ليـورد أكسـورتي" "LiyodAxworthy"، وهـي تظهـر فـي قولـه: "يتضـمن الأمـن ضـد الحرمـان الاقتصـادي، ونوعيـة مقبولـة فـي الحيـاة، وضـمان لحقـوق الإنسـان الأساسـية، الأمـن البشـري يعبـر عـن وجـود أهـم احتياجـات الإنسـانية الأساسـية والكرامـة البشـرية، بمـا فـي ذلـك المشـاركة الفعالـة فـي حيـاة المجتمـع، فهـو يتجـه نحـو فكـرة ديمقراطيـة فعالـة وضـرورية مـا يعنـي أن الإشـباع المـادي يقـع فـي جـوهر الأمـن البشـري الـذي يتضـمن الأبعاد غير المادية يشكل مجموعا نوعيا.

وهـو يعتبـر أن التغيـر فـي طبيعـة الصـراع والعولمـة المتزايـدة جعـلا الشـعوب في أولوية الاهتمام الدولي..."[2].

فقـد ركـزت الاهتمامـات الحكوميـة الكنديـة علـى الأوليـات لحمايـة الأفـراد مـن التهديـدات الجسـدية فـي إطـار السـلاكة العامـة والتركيـز علـى مكافحـة الإرهـاب عبـر الحـدود الوطنيـة والمخـدرات والجريمـة المنظمـة وحمايـة المـدنيين المتضـررين مـن الحرب وخطر الألغام الأرضية والأكفال المتأثرين بالحرب[3].

وقـد ركـزت كنـدا علـى مفهـوم الـدور الإنسـاني مـن خـلال مجموعـة مـن الأولويات:

([1])سميرةبوسـطيلة ، "الأمـن البيئـي، مقاربـة الامـن الإنسـاني"، (مـذكرة ماجسـتير، جامعـة الجزائـر 3، 2012-2013)، 48.

([2])- إلياس أبـو جـودة، "مفهـوم الأمـن البشـري فـي ظـل التهديـدات العالميـة الجديـدة"، أطلـع عليـه بتـاريخ: 20 مـاي 2017.

https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

([3])-حقاني، "دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني"، 14.

– التركيز على حماية المدنيين (Protection Of Civilians)، خلال النزاعات المسلحة وتقوم هذه الأولوية على بناء إرادة دولية، وتطوير معايير قانونية، وتدابير علمية للحد من التكلفة البشرية (Huma, Cost)، للصراعات المسلحة.

– التركيز على زيادة فعالية عمليات حفظ السلام، وتطوير قدرات الأمم المتحدة مقابلة الحاجيات المتزايدة لنشر قوات حفظ السلام.

وأكدت كندا بأنها واحدة من الدول الكبرى التي تقع على كاهلها مسؤولية تحقيق الأمن الإنساني كما أنها تسعي إلى تحقيق دور دولي أكبر، وبالنسبة للتدخل الإنساني بأنه إلتزام أخلاقي يقع على كاهل الدول، وأن المجتمع الدولي لا بد أن يتحرك بشكل جماعي كم خلال الأمم المتحدة ليمنع النزاعات أولا، وبعد ذلك يتدخل لوقف النزاعات في حالة اندلاعها[1].

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الإنساني في مقاربة البرنامج الأمم المتحدة الانمائي

أولا: أبعاد الأمن الإنساني

إن تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 التابع للأمم المتحدة حدد أبعاد أساسية مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض، وتركز على رفاهية وكرامة الإنسان، حيث أعطى التقرير التطور للأمن الإنساني مبنى على سبع (7) أبعاد وفقا للاحتياجات الإنسانية وقائمة على التهديدات التي يلتمسها الأفراد[2]، وتتمثل الأبعاد السبعة في ما يلي:

1- الأمن الاقتصادي:

(1)- أنغام عبد الكريم أبو مور، "مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية"، 59-60.

(2)-حقاني، "دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني"، 20.

يعتبر الأمن الاقتصادي من أهم دعامات الأمن الإنساني نظرا إلى أهمية العامل الاقتصادي من تداخل في مختلف مجالات الحياة، فلا يمكن الحديث عن تنمية بشرية من: صحة، وغذاء وتعليم إلا في ظل اقتصاد سليم.

الحديث عن الاستقرار الاقتصادي يأخذ أبعادا مختلفة عن تلك التي كانت موجودة في السابق، ففي ظل العولمة الاقتصادية أصبحت اقتصاديات الدول مترابطة مع بعضها البعض على جميع المستويات[1].

2- الأمن الغذائي:

يقصد بالأمن الغذائي "أن تكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول ماديا واقتصاديا على الغذاء الأساسي".

الأمن الغذائي لا يعني مجرد توفر الغذاء في المجتمع وإنما تتلخص مهامه بتوزيع الأغذية، وتوفر القدرة الشرائية لدى الأفراد، وتتجسد مشكلة الجوع في العالم في وجود 800 مليون نسمة في العالم يعانون من الجوع، فتشير بعض الدراسات إلى أنه في العقدين الأخيرين في القرن 20 هناك 200 مليون من البشر ماتوا جاعوا من أمراض الناتجة عن سوء التغذية[2].

والغذاء كذلك حق ذكر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بوضعه ضمن الحقوق الأساسية لكل شخص، ورغم ذلك فما زال يعرف انتهاكات، ونجد "بوكنقهام" "Buckiwgham" يساند فكرة الهرمية في حقوق الغذاء لأن المسألة في الحقوق، وليس في الحق، بحيث نجد أنه في:

- **المستوى الأول:** ضمان الحق في أن يكون الفرد بمأمن من الجوع، إذ له الحق في تغذية جيدة.

([1])- أنغام عبد الكريم أبو مور، "مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية"، 66.

([2])- محمد أحمد علي عدوان، "الأمن الإنساني ومنظمة حقوق الإنسان :دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة (رسالة ماجيستر، جامعة أسيوط، 2012-2013)، 12-13.

- **المستوى الثاني:** حق الفرد في الوصول إلى غذاء صحي مغذي، وفي مساعدة غذائية في ظل الكرامة ودون تغيير.

- **المستوى الثالث:** حق في غذاء ملائم متنوع ومقبول على المستوى الثقافي، والملاحظ أن من الهرمية ينبع الحق في إشباع الحاجات والذي ينبع بدوره من التنمية[1].

3-الأمن الشخصي

يقصد به حماية الإنسان من التعرض للإيذاء والعنف البدائي، ومن ثم فإن الأمن الشخصي يعد أكثر الأبعاد الأمن أهمية للإنسان فهو يتعلق بسلامته بشكل مباشر، ومن ضمن[2] التهديدات التي تتعرض لها حياة الإنسان:

- تهديدات من الدولة (من أمثلتها التعذيب الجسدي).

- تهديدات من الدول الأخرى (أهمها الحرب).

- تهديدات من جماعات أخرى من الناس (منها التوتر العرقي).

- تهديدات من الأفراد أو من عصابات ضد أفراد آخرين، أو ضد عصابات أخرى (مثل الجريمة والعنف في الشوارع).

- تهديدات ضد المرأة (من بينها الاغتصاب والعنف المنزلي).

- تهديدات موجهة ضد الأطفال (ومن أمثلتها الانتحار، واستعمال المخدرات)[3].

4- الأمن الصحي:

([1])- حموم ، "مدخل جديد في الدراسات الأمنية"، 66.

([2])- محمد أحمد علي العدوي، "الأمن الإنساني ومنظمة حقوق الإنسان"، 14.

([3])-نفس المرجع، 15.

يقصد به حق الفرد في أن يكون بمأمن من المرض وتحريره، لضمان توفير العلاج والأدوية اللازمة لعلاجه ووقايته من الأمراض خاصة منها الفتاكة والسريعة الانتشار، فالإهمال الصحي يؤدي إلى موت الآلاف وبصورة أخطر الفئة المنتجة المتمثلة في الشباب، الأمر الذي يؤكد يوميا في إفريقيا.

وذكر الحق في الصحة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نظرا لأن مجال العلاج الصحي يمس مباشرة بقاء الإنسان، ومن ثم بقاء الدول ذاته وهو حق شخصي لكل فرد، ويتأثر بالوضع الاقتصادي والبيئي العام، وبمدى فترة الفرد الحصول على غذاء كامل وصحي وبصورة مستمرة[1].

5- الأمن البيئي:

تمثل البيئة احد الهوامش العالمية في المرحلة الراهنة، سواء نقص الموارد أو من حيث التدهور البيئي بوجه عام، وينظر في إطار الأمن البشري إلى الأمن البيئي باعتباره قضية محورية، سواء على المستوى العالمي، أو حالته داخل البلدان[2].

فهو شرط أساسي لتمكين باقي الحقوق الأساسية للحياة، لذا جرى ربط مصطلح الأمن بالتهديدات البيئية، فالأمن يعني التحرر والحماية من كل التهديد بالبقاء الإنساني لذلك لا بد لمفهوم الأمن أن يحتوي كل ما هو تهديد بيئي، وأصبح المشكل البيئي مشكلا أمنيا عالميا[3].

6- الأمن الجماعي:

يشمل الأمن الإنساني ضرورة ضمان بقاء الثقافات وحمايتها، من خلال الحفاظ على الهوية القومية على المستوى المحلي، أما على المستوى الدولي فتقع

([1])- حمود ، "مدخل جديد في الدراسات الأمنية"، 68.

([2])- محمد أخمد علي العدوي، "الأمن الإنساني ومنظومة حقق الإنسان"، 14.

([3])- حمود ، "مدخل جديد في الدراسات الأمنية"، 69.

المسؤولية على المجتمع العالمي في تأمين الحوار الثقافي والحضاري بين مختلف الحضارات المتنوعة وتوفير التعايش في ما بينها على قاعدة حق الاختلاف والمساواة، وتعد الهجرة والصراع بين الإثنيات والعرقيات المختلفة من بين مصادر تهديد الأمن الجماعي، فالهجرة قد ينبع منها الخوف والتغيير المستقبلي في تكوين المجتمع هذا من جهة، من جهة ثانية قد يؤثر الصراع الإثني في تماسك المجتمع نفسه[1].

7- الأمن السياسي:

يتم توفير الأمن السياسي من خلال الحفاظ على ضمان حقوق الفرد المدنية والسياسية والحريات العامة، بالإضافة إلى ضمان استقرار النظام السياسي، ومشاركة المواطنين في العمليات الانتخابية، إلا أن الأمن لم يقتصر على أمن الدولة بمؤسساته الرسمية فحسب، بل كذلك اهتم الأمن السياسي باحترام حقوق الإنسان خاصة الحقوق السياسية ونذكر من بينها: حرية التعبير، الحق في الحصول على معلومات عن سياسة الدولة، المساواة في الحقوق والواجبات، الحق في حماية الملكية الخاصة[2].

ثانيا: خصائص الأمن الإنساني

اتسم مفهوم الأمن البشري بجملة من الخصائص تميزه عن المفاهيم التقليدية للأمن، سواء أمن الدولة أو المجتمع، إذ أنه ينطبق على الوحدات الأقل المتمثلة في الأفراد، كما أنه الانتقال من التركيز على الإطار العالمي الخاص بالتفاعلات ما بين الدول إلى إطار يأخذ المسحة الاجتماعية للعالم، مركزا على الإنسان، فهو يولي اهتماما أكبر باحتياجات الأفراد في المجالات المختلفة ومن خصائص الأمن البشري:

([1])- الياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، 2008)، 59.

([2])- أمينة دير، أثر التهديدات الأمنية البيئية في واقع الأمن الإنساني، 52-53.

– أنه مفهوم عالمي، فيقصد به أمن البشر في كل دول العالم، سواء فقيرة أو غنية[1].

– الأمن الإنساني له بعد عالمي نتيجة لعالمية تهديداته، حيث أن تكلفة مواجهة تهديدات بعد تصاعدها أعلى بكثير، فنجد مثلا أن اتفاق 2 مليار على الجنود في الصومال تجلب أمنا أقل كما إذا تم إنفاقها في وقت سابق أي منذ عشر سنوات لتنمية ودعم شعب الصومال مثلا[2].

– الأمن البشري محوره الناس، فهو يتعلق بالكيفية التي يحيى بها الناس في مجتمع من المجتمعات، ومدى حريتهم في ممارسة خيارتهم المتعددة، وقدرتهم على الوصول إلى فرص السوق، والفرص الاجتماعية، وإذا كانوا يعيشون في صراع أو في سلام.

ويتضح من هذه الخصائص أن الأمن البشري إذ عرفته فإنه يؤدي إلى التخلص من المعتقدات التقليدية، فهو ينفي بعض الأفكار ويؤكد غيرها:

– أنه ليس أمن الدولة فقط، وإنما أمن الناس.

– الأمن لا يكون من خلال السلاح، وإنما من خلال التنمية.

– ليس الأمن ضد الصراعات بين الدول، وإنما الدفاع ضد الصراعات بين الناس[3].

– يتحقق الأمن الإنساني عبر آليتين رئيسيتين هما: الحماية (**Protection**) و التمكين (**Empowerment**).

([1])– محمد أحمد علي العدوي، "الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان"، 8.

([2])– خالد مالك، تقرير التنمية البشرية لعام 1994، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تر. مركز دراسات الأبحاث الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، 22.

([3])– محمد أحمد علي العدوي، "الأمن الإنساني"، 9.

أ- الحماية: الأمن الإنساني ذو طابع وقائي يعمل بشكل مسبق لمواجهة التهديدات التي تحيط بالأفراد، كالأزمات المالية العالمية والصراعات العنيفة والأعمال الإرهابية والأمراض وانحدار مستويات الخدمات الأساسية وهو يتطلب وضع معايير وإنشاء مؤسسات على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي لأوجه انعدام الأمن بطريقة شاملة ووقائية لا تقتصر على ردود الأفعال تجاه التهديدات، بل تعمل بشكل وقائي وتكشف ثغرات البنية الأساسية للحماية[1].

ب- التمكين: أمن الإنسان هو قدرة الناس على التصرف لصالحهم ولصالح الآخرين، ولتعزيز تلك القدرة يجب التمييز بين أمن الإنسان عن أمن الدولة وعن الأمن الإنساني، بل وعن قدر كبير من العمل الإنمائي.

ومن الملاحظ أن كلتا الآليتين مترابطتين، فالحماية تفسح المجال لأعمال التمكين والأفراد الممكنون القادرون على تجنب المخاطر والمطالبة بتحسين آليات الحماية[2].

ثالثا: تهديدات الأمن الإنساني

قيد الأمن الإنساني على مجموعة من المخاطر على مجموعة من المخاطر والتهديدات التي أثرت عليها، وهذه المخاطر ستصيب الأفراد والدول والجماعات الغنية والفقيرة على حد سواء، وقد حدد تقرير التنمية البشرية سبعة تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني يتمثل في:

أ- عدم الاستقرار المالي:

والمثال البارز على ذلك الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا منتصف عام 1997، حيث أكد التقرير على أنه في عصر العولمة والتدفق السريع للسلع

([1])- خولة محي الدين يوسف، "الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 28 (2012): 534.

([2])- منى حسن علي، مفهوم الإنساني، 9.

والخـدمات ورأس المـال، فـإن الأزمـات الماليـة المماثلـة يتوقـع لهـا أن تحـدث فـي المستقبل[1].

ب- غياب الأمن الوظيفي

إذا دفعـت سياسـة المنافسـة العالميـة بالحكومـات والمـوظفين إلـى اتبـاع سياسـات وظيفيـة أكثـر مرونـة تتسـم بغيـاب أي عقـود أو ضـمانات وظيفيـة، وهـو مـا يترتـب عليـه غياب الاستقرار الوظيفي.

ج- غياب الأمن الصحي:

سـهولة الانتقـال حريـة الحركـة ارتبطـت بسـهولة انتقـال وانتشـار الأمـراض كالإيـدز، فيشـير التقريـر إلـى أنـه بلـغ عـدد المصـابين بالإيـدز فـي مختلـف أنحـاء العـالم حـوالي 33 مليـون فـرد، مـنهم 6 ملايـين قـد انتقلـت إلـيهم العـدوى فـي عـام 1998 وحده[2].

المبحث الثالث: تحليل مفهومي نظري للحروب الأهلية كتحدي للأمن الإنساني

فـي النظـام العـالمي المتقلـب الـذي أعقـب انتهـاء الحـرب البـاردة، تضـاعفت التحـديات الداخليـة التـي تواجـه سـلامة الـدول، فمـن الخـارج تضـاعف تتحـديات التلـوث البيئـي والإرهـاب الـدولي والتـنقلات السـكانية الواسـعة والنظـام المـال العـالمي المتـداعي،

(1)- عبـد العظـيم بـن صـغير، "الأمـن الإنسـاني والحـرب علـى البيئـة"، مجلـة العربيـة للعلـوم السياسـية 5 (2006): 90.

(2)- عبد العظيم بن صغير، "الأمن الإنساني والحرب على البيئة"، 91.

عــلاوة علــى تهديــدات أخــرى عــابرة للحــدود مثــل تفشــي الأوبئــة وتجــارة المخــدرات والاتجار بالبشر لتحاصر الأفكار التقليدية المرتبطة بمفهوم الأمن.

أمــا مــن الــداخل فقــد جــاء انتشــار الفقــر والبطالــة والحــروب الأهليــة والنزاعــة الطائفيــة والاثنيــة وقمــع الدولــة، ليظهــر الــدور الضــعيف والسـلبي الــذي يمكــن أن تؤديــه الدولــة فــي تــأمين حيــاة مواطنيهــا ومعيشــتهم وهــذه الأفكــار ســيتم التطــرق إليهــا بالتفصـيل، حيـث فـي المطلـب الأول ضـبط مفهـوم الحـرب الأهليـة علـى خلفيـة انتقـالا لصــراع مــن بــين إلــى داخــل الــدول، أمــا المطلــب الثــاني مقاربــات دراســات الحــروب الأهلية.

المطلــب الأول: ضــبط مفهــوم الحــرب الأهليــة علــى خليفــة انتشــار الصــراع مــن بــين داخل الدول.

الحــرب الأهليــة مــع حــرب داخليــة فــي بــلاد مــا التــي يكــون أطرافنــا جماعــات مختلفــة مــن الســكان كــل فــرد منهــا يــرى فــي حــدود وفــق مــن يريــد أن يبقــى علــى الحيــاة خائننــا لا يمكــن تعــيش معهــا ولا العمــل معهــا فــي نفــس التقســيم التربــي، ولمــن بتعــدد وتنــوع الأســباب المقدمــة لــي نشــوء الحــرب الأهليــة يبقــى الحــل لأكثــر مجاعــة لــه مــد العصور تفاوض السلمي.

ويعتبــر اللجــوء إلــى الحــرب الأهليــة حــالي قصــوه مــن حالــة حــق دفــاع الــنظم والثــورة علــى حكومــة أو فئــة حكمــة أخلــت بحقــوق الشــعوب والمــواطن، تتصــف الحــروب الأهليـــة بـــالعنف، وبالنتـــائج الإقتصـــادية والاجتماعيـــة المـــدمرة علـــى مـــد القريـــب، والمــأثرة بــالعنق كــل مــدى البعيــد، لأن تشــمل منــاطق أهلــة بالســكان وتكــون خدعــة للهجمــات متقطعــة وغيــر منتــا ضــرة، وتفــوق بــين الأهــل والجيــران فتفشــل الحيــاة الإقتصــادية وتمــزق النســيج الإجتمــاعي، ويحــتج المجتمــع إلــى عــدة عقــود مــن الــزمن لإعادة البناء والتوازن والوئام [1].

وكثيــرا مــا تشــكل الحــروب الأهليــة فرصــة لتــدخل الــدول الكبيــرة أو المجــاورة فــي مجــارات الأمــور الداخليــة للدولــة المعارضــة لــي مثــل تلــك الحــروب، ذلــك أو وقــوع مثــل

[1]– موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، 181.

تلك الحرب يضعف كثرا من سيادة الدولة ويزيد التماسك الداخلي في وجهه التدخل الخارجي، كما أن احتمالات التغير في موازين القوى داخليا قد يؤثر على الدول المجاورة سلبا وإيجابيا، فترى بعض الدول أنتصر على فريق تهديدا لي أمنيه، أو التوازن في تلك المنطقة من العالم أو على الصاعد أوسع، وقد تلجأ الحكومة إلى معاملة الفريق الثائر كطرق في حرب عادية وذلك بغية الإلتزام بقواعد الحرب، كحماية الأسرى وتجنب محاكمتهم[1].

المطلب الثاني: مقاربات دراسة الحروب الأهلية

أولا– مقارنة " محمد أيوب""**الواقعية المهمشة**" **Subalteinrealism**"**العالم الثالث والدراسات الأمنية**":

لقد طرح أنصار مدرسة العالم الثالث للدراسات الأمنية **third world searitystudie**، العديد من التساؤلات حول مدى ملائمة النظريات الأمنية القائمة في الحقل على غرار غيرهم من أصحاب اتجاهات الفكرية المغايرة فقد واجه المفهوم التقليدي للأمن تحديات على أكثر من صعيد فمن جهة لم تعد الدولة الفاعل الوحيد المؤثر في التفاعلات الدولية، بل امتد هذا التأثير ليطال فواعل أخرى غير الدول (المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والجماعات الإرهابية) ومن جهة أخرى فقد كشفت تحولات البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة تنوع في مصادر التهديد للدولة الوطنية عدا التهديد العسكري الخارجي الذي حظي بالأولوية الاستراتيجية لدى أنصار الطرح التقليدي.

من هذا المنطلق فقد أعد " محمد أيوب" على أن محاولات الحثيثة لتوسع مفهوم الأمن ما وراء استخدامه الواقعي التقليد، قد خلق مأزق لدى دارسي العلاقات الدولية، ومن ناحية أخرى تأكد أن **التعريف التقليدي للأمن** والذي هيمن على الأدبيات الغربية غير كفيل بشرح طبيعية مشكلة الأمن متنوعة الأوجه ومتعددة الأبعاد والتي تواجه جل أعضاء النظام الدولي ولهذا السبب فقد سعي " محمد أيوب" إلى ابتكار مفهوم بديل للأمن، والذي مع حفاظه على الاستبصارات القيمة

([1])– نفس المرجع، 182.

للمنظـور الـواقعي[1] فإنــه يتعـدى حـدود تمركـزه علــى الـذات وحصــره فــي التهديـدات الخارجيـة، فظهـور العـالم الثالـث قـد مثـل تحـديا للفهـم المهمـين علـى الأمـن فـي ثلاثـة نقاط مهمة :

– فـي تركيـزه علـى المسـتوى مـا بـين الـدولتي inter– state level كنقطـة أصـلية للتهديدات الأمنية.

– وأخيـرا فـي اعتقـاد أنـه التـوزان الشـامل للقـوة هـو الوسـيلة الشـرعية والفعالـة فـي النظـام الدولي.

فجـذور عـدم اسـتقرار العـالم الثالـث هــي داخليــة بالأســاس، وتجـد نفســها فــي البنــى الهشة للدولة التي ظهرت جراء مسارات التحرير من استعمار.

فـالأمن ضـمن سـياق العـالم الثلـث لا يعـود ببسـاطة إلــى البعـد العسـكري، ولكنــه كمـا يرى " ريموفايرينان" raimivoyrynen

" بســبب هشاشــة النظــام الإجتمــاعي فالتكــاليف الهامشــية للهشاشــة الإقتصــادية التـدهور الايكولـوجي والتشـرذم الأنثـى علـى مشـكلات مستعصـية فـي الـدول الثامنـة أكثـر منهـا الـدول المطبعـة مفهـوم الأمـن فـي الـدول النامیــة لا يمكـن فعلــه عـن التهديدات غير العسكرية للأمن.[2]

التهديدات الأمنية في دول العالم النامي:

اختلافـات التهديـدات التــي تمـس الــدول الناميــة حسـب "محمـد أيـوب" يرجـع أساسـا إلـى طبيعـة هـده الدولـة، فهـذه التهديـدات تـأتي مـن منـاطق العـالم النـامي كنتيجـة لجملـة مـن الظـروف تتمثـل أساسـا فـي ضـعف البنـي الدولتيـة، عـدم شـرعية الأنظمـة ممـا يتسـبب فـي مشـاكل داخليـة والتـي غالبـا مـا تتحـول إلـى صـراعات بـين الـدول نتيجـة

([1])– سليم قسوم، " التحديات الجديدة في الدراسات الأمنية : دراسة في تطور الأمن عبر المنظورات العلاقات الدولية"(مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر 03 ،2010)،79.

([2])– نفس المرجع ،80–81.

القرب الجغرافي، وهو ما يدحض فكرة تراجع الحرب ما بين الدول الإضافة إلى أن سعي القوى الكبرى لتحقيق منها سبابا تلك من دول الجنوب.[1]

والأمن حسب أيوب ayoub يعرق في العلاقة الانكشافية التي تهدد الدولة على المستوى الداخلي أو الخارجي، فدول العالم الثالث تعاني من جهة من ضغوط خارجية تطالبها بأن تكون دولة فعالية على المستوى الأمني بالأخص وعلى المستوى الداخلي، فهذه الدول مهددة باختلال التوازن لأنها تعاني من درجة عالية من العنق الداخلي وعدم الأمان من أخطر التهديدات التي تمس العالم الثالث مع ظاهرة الأثنية والتي كثيرا ما تؤدي إلى الحروب الأهلية التي تقود الدولة للانقسام أو انهيار النظام السياسي إي التركيز على الحروب الأهلية كتهديد يمس أمن الدول النامية، لا يعني أنها التهديد الوحيد الذي يمس هذه الدول وأمن شعوبها، الحديث عن **المفهوم الموسع للأمن** يجعل هذه الدول وشعوبه مهددة بالتنظيمات الإجرامية من جهة النظام الدولي من جهة أخرى[2]

ثانيا: مقاربة كالفن هولستي حولحروب الجيل الثالث

يعتبر كالفي هولست « kalvigholsti » من المنظرين الأوائل الذين اهتموا بظاهرة الفشل الدولتي في فترة ما بعد الحرب الباردة ففي مؤلف " الدولة الحرب وحالة الحرب " the state ura and tle state bwar أشار إلى أن المشكلة المركزية في الألفية القادمة لن تكون الحرب بين الدول ولكن الحروب داخل الدول الحروب بين الشعوب، ومن ما أسماه حروب الجيل الثالث، هذه الحروب تختلف كلية عن حروب القرنين التاسع عشر والعشرين، هذه الحروب فقدت مؤسساتها ما يميز هذه الحروب أنها نتيجة مباشرة للدول الضعيفة.

بالرغم من أن الدول الضعيفة كما أسماها "هولس" Holst تختلف عن ما أسماه جاكسونJackson " شبه الدولة" إلا أنه الغامرة تحمل نفس الخصائص حيث أن هذه الدول تتمتع بكل مقومات السيادة الخارجية فهي عضو في المجتمع

([1])- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي (الجزائر : المكتبة العصرية ،2005)، 15.

([2])- شرايطية ، تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الامني ،04.

الـدولي، وتتمتـع بـنفس الوضـع الشـرعي للـدول القويـة ولكنهـا تفتقـد بشـكل كبيـر لمقومـات السـيادة الداخليـة، ويركـز تصـور "هولسـت" للـدول الضـعيفة علـى نقطتـين أساسيتين[1].

1/ خصائص البنيوية للدول الضعيفة:

أ- أشـار " هولسـت" kiholsti إلـى أن أبـرز خصـائص الـدول الضـعيفة هـي غيـاب الشـرعية العموديـة تراتبيـة القـوانين بحيـث أنـه الشـعب لا يلتـزم بالقواعـد الصـادرة باسـم السلطة.

ب- الخاصـة الثانيـة هـي شخصـية الدولـة كمـا حـدث عنـد السياسـيين الأوربيـين علـى القـرن العشـرين، حيـث أنـه فـي الـدول الضـعيفة لا يميـزون بـين شخصـيتهم وبـين الدولـة لـذلك فـإن بعـض الأسـباب ضـعف هـذه الـدول هـي نفـس أسـباب ضـعف الـدول ألأوربيـة فـي القـرن السـابع عشـر ومـن غيـاب الفعـل بـين المصـالح العامـة والمصـالح الخاصـة للحكام وألبير وفارضتين.

ج- الخاصـة الثالثـة مـن أن الـدوال ضـعيفة تتكـون مـن عـدة طوائـف واقليـات ممـا يخلـق نوعـا مـن الشـرعية الأفقيـة، حيـث لا يوجـد طـرف محـدد يـتكلم بإسـم الجماعـة الحـروب الأثنيـة ليسـت نتيجـة للكراهيـة او ان هـذه الجماعـات والاقليـات عدوانيـة بطبعهـا اتجـاه ببعضـها الـبعض ولكـن بسـبب سياسـات الدولـة، وبـذلك فـإن بعـض الـدول ضـعيفة لأنهـا أسسـت أنظمـة إجتماعيـة اقتصـادية وسياسـية مبنيـه علـى الهيمنـة واللاعدالة.

2/معظلة القوة في الدول الضعيفة:

تواجـه الـدول الضـعيفة مشـكل يصـعب حلهـا، فعنـدما تحـاول الدولـة فـرض قوتهـا السـلطوية فـإن قـدرة الدولـة تكـون محـدودة بسـبب وجـود مراكـز محليـة للمقاومـة، بسـبب تسـلط البيروقراطيـة والفسـاد وبسـبب وانقسـامات الاجتماعيـة علـى طـول الخطـوط الأثنيـة الدينيـة، العشـائرية، الطائفيـة تفـرض أن تكـون الدولـة قويـة لزيـادة تماسـك

([1])- نفس المرجع،36.

المجتمع والمساعدة على تأسيس هوية وطنية، إلا أن هذه الدول لا تملك الموارد للقيام بهذه الوظائف وهو ما يجعلها ضعيفة من الناحية الشرعية المؤسساتية[1].

خلاصة الفصل:

في الأخير يظهر هذا الفصل قد تطرق إلى المفهوم التقليدي للأمن الذيار تكز على البعد العسكر وعلى الدولة كمسؤول وحيد عن تحقيق الأمن لمواطنه والمسبب الوحيد لحالة الأمن على الساحة الدولية.

كما تبين من خلال هذا الفصل أن سلسلة التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية فرضت الاهتمام بأمن الإفراد والجماعات، بعيدا عن الأمن العسكري، في سياق ما عرف بالأمن الإنساني الذي يشهد عدة تحديات العسكرية والتي من بينها الحروب الأهلية.

(1)- نفس المرجع،37.

الفصـل الثانـي: تحليل الواقع الأزموي في سوريا: قراءة في الأسباب وأطراف النزاع.

المبحث الأول: الأزمة السورية: بحث في الأسباب والحركيات.

المبحث الثاني: أبرز أطراف النزاع السوري.

المبحث الثالث: التدخلات الأجنبية في سوريا.

أدت الأزمة السورية إلى خلق نزاع مأساوي داخلي نتيجة جملة من الحركيات الأزموية، ولم تقتصر أبعاد هذه الأزمة على البعد المحلي للدولة ,بل تعداه إلى المستوى الدولي ,مما استدعى تدخل الأطراف من أجل التعامل مع الأزمة وهذا ما سيتم التطرق إليه من هذا الفصل من خلال تشخيص وتحليل الأزمة السورية الثورية ومعرفة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أدت إلى تأزم الوضع في سوريا.

المبحث الأول: الأزمة السورية :بحث في الأسباب والحركيات.

على إثر الحراك الشعبي الذي شهدته بعض الدول العربية، اندلعت في سوريا انتفاضة شعبية رفض النظام السوري الاعتراف بها ومشروعيته أهدافها ونتيجة لذلك تدرجت أهدافها من المطالبة والمساواة والعدالة الاجتماعية إلى إسقاط النظام برمته وهذا نتيجة جملة من العوامل والحركيات السياسية، الاقتصادية والمجتمعية وهو ما سيتم التطرق إليه في المبحث من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية .

- المطلب الثاني: البناء المؤسساتي والأداء السياسي .

- المطلب الثالث: الأزمة المجتمعية.

المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية

بعد تفكك وسقوط المنظومة الشيوعية اتجهت أغلب دول العالم إلى لبرلة الاقتصاد, والتوجه نحو خيار اقتصاد السوق بين ما لم يتم الرئيس الراحل "حافظ الأسد" بأكثر من أجزاء بسيطة تمثلت في صدور قانون الاستثمار رقم (10) الصادر في 1991/04/25، والذي تضمن إعفاءات جمركية وإعفاءات ضريبية وتسهيلا المستثمرين العرب والأجانب، وهكذا ظل الاقتصاد السوري حتى وفاة الأسد اقتصادا موجها.

مع وصول بشار الأسد إلى السلطة من خلال التوريث، استجلب بشار عناصر اقتصادية سورية كانت تعمل في الخارج: كالدكتور "عصام الزعيم"، والدكتور "غسان رفاعي"، وبدأت سلسلة النقاشات الحادة حول الطريقة الأنسب لتكييف الاقتصاد السوري مع اقتصاديات العربية والعالمية وهنا برز تياران لكل

منهما رؤية خاصة حول عملية التحول الاقتصادي، التيار الأول يدعى بالتيار التنموي، ويرى ضرورة المحافظة على القطاع العام وإصلاحه من خلال الفصل بين الملكية والإدارة، حتى يكون فاعلا في عملية المنافسة مع القطاع الخاص، والتيار الأخر لا يبالي بفكرة إصلاح القطاع العام حيث لا تهمه سوى مصالحه، وينتمي غالبية هذا التيار إلى البرجوازية البيروقراطية، التي استفادت من افساد الكبير في جهاز الدولة في جميع أموالها.

لقد هدفت عملية التحول الاقتصادي إلى توسيع مجال الحرية الاقتصادية في خدمة فئة محدودة كما بدأت في رفع الدعم التدريجية عن السلع الأساسية، وسمحت بتأسيس بنوك تجارية وشركات اتصال خلوي خاصة، وإنشاء سوق مالي وصناديق الاستثمار وإحداث تغيرات في القوانين لجلب الأموال والاستثمارات من الخارج، من دول الخليج أساسا[1].

وبالنسبة لقطاع الطاقة، فيرجع استثمار النفط في سوريا إلى أوائل السبعينات إذ اكتشف النفط في ثلاث حقول شرقي البلاد وهي "كراتشوك، السويدية والرميلان"، مما ساهم بظهور قطاع اقتصادي جديد دفع الحكومة في 1974 إلى إحداث وزارات خاصة بالنفط والثورة المعدنية بالإضافة إلى إنشاء عدد من الشركات العامة في مجال النفط كالشركة السورية في النفط، والشركة السورية للتخزين وتوزيع مواد نفطية (سادكوب) وغيرها، كل ذلك ساهم في زيادة اكتشاف حقول النفط.

ولعبت أمور كثيرة دورا في انخفاض إنتاج النفط السوري في السنوات الأخيرة، وفي تدهور القطاع الغاز ففي ما تحكمت جيولوجيا بالنفط الموجود لعب

([1])– مالك أحمد حربة، "الثورة السورية، (ثورة الكرامة والحرية)، الأسباب، التطورات، التداعيات، الأفاق المستقبلية"، (ورقة مقدمة من المؤتمر العالمي الثاني للخارجيين، القاهرة، 2016) 01–02.

الفساد الإداري ضعف الحوافز للاستثمار الأجنبي دور أكبر غي خفض الإنتاج، وكانت شاركت العالمية تصنف سوريا من ضمن الأسوأ في العالم لتطوير حقول النفط والغاز، وهذا يعود إلى عدم حرص الحكومة السورية على ثروات الوطن هذا ما أدى إلى انتشار الفساد الإداري على نطاق واسع والقوانين الصارمة التي بدت مصممة من مساعدة في تحكم بعض الأشخاص سارقي ثروات سوريا النفطية والغازية[1].

- **البطالة:**

تعتبر البطالة إحدى الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات البشرية; متقدمة كانت أو متخلفة وتنشأ نتيجة الاختناقات في الاقتصاد الوطني واختلالات الظواهر الاقتصادية فيه، لتترك أثرا سلبيا على معظم المتغيرات الاقتصادية.

حافظ معدل البطالة في سورية–بشكل عام –على مستوى مستقر بنحو 8% خلال الفترة الواقعة بين عامين2003 و2010، مع العلم أن هيئة مكافحة البطالة أوردت أن نسبة العاطلين عن العمل على 15%، في حين قدر مشروع برنامج الإصلاح الاقتصادي بـ 6 نسبة العاطلين عن العمل في عام 2002 بنسبة 9،5% في موضع أخر أشار تقرير التحريات التنموية في الدولة العربية UDNP2011 الارتفاع في معدل البطالة بين الإناث في عام 2010 إذ بلغ ما يقارب 22% يحتل المرتبة الثانية بين اعلي المستويات في الدول العربية على قوة العمل وبضعف في معدلات خلق فرص عمل جديدة.

([1])– جريدة عنب بلدي، 50، الأحد 03 فيفري 2012:
https://enab-baladi.com/archive/6231.

الجدول 1:معدلات المشاركة في قوة العمل في سورية (2001-2010)

	2001	2002	2003	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الذكور	81،3	80،1	76،3	72،8	74،1	74،0	72،5	71،7	72،2
الإناث	21،3	23،2	19،0	14،5	14،9	14،4	14،6	13،0	12،9
الحضر	48،5	47،5	45،7	43،7	45،4	43،9	43،8	43،3	43،0
الريف	56،4	58،0	50،7	46،5	46،4	46،0	44،2	42،7	42،4
الإجمالي	52،3	52،5	48،0	44،9	45،8	44،9	44،0	43،0	42،7

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

وتثير الإحصاءات المنشورة من قبل المكتب المركزي الإحصاء إلى الارتفاع معدلات البطالة في الريف عن المدينة، إضافة إلى عدم التناسب بين معدل النمو السكاني في المحافظات المختلفة و معدل النمو السكاني على المحفظات المختلفة ومعدل البطالة السائد في تلك المحفظات؛ مما يعني إن البطالة في هذه المحفظات تتأثر بعوامل أخرى غير الزيادة السكانية الطبيعية[1].

وحسب المسوحات التي قام بها المكتب المركزي للإحصاء، كانت نسبة العاطلين على العمل من أي ما يزيد عن أمثال حصتهم من السكان المقدرة

(1)- مطانيوس حبيب، "مداخلة في مسألة البطالة"، (برنامج ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشر حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، 07-07-2016)،جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

ب22،8% المتحيزة ضد الإناث فقط ومست أيضا الشباب، سواء اللذين يفتقرون إلى مهارات وخبرات تدريبية أو الخرجين الجدد من الجامعات والمعاهد المتوسطة وحتى المدارس الفنية والمهنية.

أسباب البطالة في سورية:

تنشأ البطالة في المجتمع عادة متأثرة بعوامل كثيرة، منها ما هو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أو سكاني أو إداري ...الخ،وبمجمل فإنه تقسيم نسبة البطالة في سوريا إلى قسمين أساسيين وهما، الأسباب المتعلقة بعرض العمل وبالأسباب المتعلقة بالطلب على العمل.

أولا:أسباب جانب العرض

- ارتفاع معدل النمو السكاني، حيث تضاعف عدد السكان ثلاث مرات في الفترة بين 1970-2004؛

- ارتفاع معدل نمو قوة العمل؛

- انخفاض المستوى التعليمي لقوة العمل.

ثانيا:أسباب جانب العمل

- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتذبذبها الحاد؛

- انخفاض معدلات الاستثمار نسبيا؛

– كما ساهم سوء توزيع الثروات والدخول في تفاقم مشكلة البطالة من ناحيتين الأولى عبر تراوح الرساميل الناجمة عن ظهور ثروات كبيرة مما حرم الاقتصاد الوطني من رساميل كان يمكن استثمارها، والثانية إن سوء التوزيع تضمن عدم تناسب ولدرجة كبيرة بين الدخول النقدية لغالبية الناس أو لشريحة كبيرة منهم وبين الأسعار السائدة على السوق و يضاف غلى الأسباب السابقة أخرى، من أهمها محدودية الموازنة العامة للدولة، ومن ثم محدودية ما يخص منها التعليم، والاحتفاظ بأعداد كبيرة ما العاملين الذين بلغوا من التقاعد بسبب ظروف اجتماعية معينة وكل العوامل السابقة أدت إلى إضعاف جانب الطلب على عنصر العمل الذي ينمو بمعدلات عالية من الناحيتين الكمية والنوعية، وأدى إلى مشكلة البطالة، واستمرار معدلاتها المرتفعة من المحاولات التي بذلك لمعالجتها.

المطلب الثاني: البناء المؤسساتي والأداء السياسي

أولا انعدام الحركية السياسية

لا توجد حياة سياسية في سوريا بالمعنى الحقيقي منذ مجيئ حزب البعث عام 1963 إلى الحكم، بمعنى أنه ليس هناك رأي للشعب في أوضاعه المختلفة بمعنى أنه ليس هناك مشاركة من قبل أطياف الشعب المختلفة في قيادة البلاد وتوجيهها، بمعنى أنه ليس هناك انتخابات حقيقية، وليس هناك محاسبة للمسؤولين وليس هناك تداول للسلطة...الخ.

فالحياة السياسية اختزلها الحزب في البداية بأعضائها، ثم أصبحت أسرة الأسد في محور الحياة السياسية وجوهرها.

ومن الواضح أن الطبقة الوسطى هي الطبقة الحية في المجتمع السوري والقادرة على بلورة وحمل مشروع سياسي، فقد استطاع حافظ الأسد تهميشها

ومحاصرتها بعد عام 1973، من خلال ربطها بالأجهزة الأمنية المختلفة، وأوجب على مقربيها ومبدعيها أن يخضعوا لتلك الأجهزة، ويجب أن يحضوا بمباركاتها وهذا حصر السياسة بشخصه وأسرته وإتباعه ومن يدور في فلكه، وعندما خلفه ابنه "بشار" سار على نفس المنهج بل ضخم دور الأجهزة الأمنية وأصبحت هي التي تصوغ الحياة السياسية، فالانتخابات والنقابات واتحادات الطلبة ومجلس الشعب والوزراء...إلخ كلها أدوات في أيدي الأجهزة الأمنية.

ومن اللافت للنظر في الحياة السياسية السورية هي التركيز على شخصية حافظ الأسد حتى وصل هذا التركيز إلى درجة التأليه، فأصبحت كل السلطات بيديه، لذلك فإن الأوضاع السياسية جعلت الشعب السوري يعيش حالة اختناق سياسي[1].

2- ثانيا العلاقة بين السلطات الثلاثة:

إن العلاقة بين السلطات الثلاث في سوريا مختلة بصورة صارخة لصالح السلطة التنفيذية، فمجلس الشعب لا يتعدى كونه هيئة تصديق على مشاريع القوانين التي تطرحها الحكومة، فلم يسجل أن مجلس الشعب قد استوجب أحدا من الوزراء أو حجب الثقة عن وزارة معينة، أو حتى هدد بحجبها.

والسلطة القضائية تعاني معاناة حقيقية من تسلط الأجهزة الأمنية والإدارة البيروقراطية، حيث أن المادة 81 من قانون السلطة القضائية تتوفر على ما يلي:

"يحضر على القضاء إبداء الآراء والميول السياسية، ويحضر على القضاء اشتغال بالسياسة"، فعلى الأغلب لا يمكن قبول أي متقدم إلى الجسم القضائي ما لم يكن

([1])-غازي التوبة، الثورة السورية: الأسباب والتطورات، أطلع عليه بتاريخ 27 ماي 2017:
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-10-07-12.htm

منتسبا لحزب البعث العربي الاشتراكي وموافقا عليه أمنيا إن تسخير السلطتين القضائية والتشريعية لصالح السلطة التنفيذية لم يكن بدعة ابتداعها نظام الأسد الابن، بل هو سنة سنها الأسد الأب، حيث أنه لم يكن من البرلمان سوى أن يكون واجهة لإضفاء الشكل القانوني والتشريعي عند سياسته.

ثالثا غياب الحياة الحزبية:

بعد استلام الرئيس الراحل حافظ الأسد السلطة عام 1971، قام بتأسيس ما يسمى بالجبهة التقدمية، حيث أن الصيغة الجامدة للجبهة ساهمت في ترهل أحزابها، وابتعادها عن الحراك بين صفوف الجماهير إضافة إلى حصر نشاطها داخل أوساط المؤسستين التعليمية والعسكرية، كما كانت الانشقاقات التي كانت في الغالب مدعومة من أجهزة الأمن وقيادي حب البعث، فالحزب الشيوعي علة سبيل المثال بعد موت أمينه العام "خالد بكداش" آلت أمانته إلى زوجته "وصال فرحة" وبعدها إلى ابنه ولم يتم تطوير الجبهة الوطنية التقدمية على الرغم من كل الوعود التي وعد بها أسد الابن رفض سوى أنه سمح لأحزاب الجبهة بإصدار دوريات خاصة بها[1].

رابعا عدم تجديد النخب السياسية:

تميز عهد حافظ الأسد باستمرار النخب السياسية لفترة طويلة من الزمن في مواقعها، لدرجة أن الكثير من الوزراء قضوا ما يقرب عن 20 عاما في العمل

(1)- حربا، "السورة السورية"، 4.

الـوزاري، فكـان المعيـار الأسـاس الـولاء ثـم الـولاء ثـم الـولاء، ويـأتي فـي المرتبـة الثانيـة التمثيـل الطـائفي والمنطقـي، حيـث عمـد حـافظ الأسـد إلـى اختيـار النخـب السياسـية لتمثل كافة الفوارق ضمن الطائفية الواحدة والمنطقة الواحدة.

أمـا فـي عهـد بشـار الأسـد، فبقـى الـولاء مسـيطرا إلا أنـه قـام بـالتخلص مـن كـل ما يظن أنه أحق بالحكم منه.

المطلب الثالث: الأزمة المجتمعية

كـان الشـعب السـوري مهمشـا أمـام الطبقـة الحاكمـة البرجوازيـة، حيـث عـانى المـواطن السـوري بطـش الظلـم وانعـدام المسـواة، فـلا يصـل إلـى حقوقـه فـي جميـع المجـالات سـواء سـكني أو مـالي، أو تعليمـي إلـى... إلـخ، بشـكل متسـاوي مـع المـواطن من أبناء الطائفة الحاكمة العلوية.[1]

حيـث يعتبـر موضـوع "**الطائفـــة**" إحـدى خلفيـات القضـية، وهـي فـي جوهرهـا قضـية اسـتبداد جهـات تهـيمن علـى السـلطة وتحتكرهـا وتنتهـك الحقـوق وحريـات والقـيم والأعراف الإنسانية والمواثيق الدولية.

وجـوهر قضـية الاسـتبداد هـو انتهـاك حقـوق الإنسـان، فـردا أو فئـة مكانيةـ سـواء كانـت تلـك الفئـة تمثـل بعـض الأقليـات أو أكثريـة، ومهمـا إختلفـت الـرؤى والمنطلقـات والتصـورات حـول تفاصـيل حقـوق الإنسـان الثابتـة وحرياتـه الأساسـية تبقـى الحصـيلة

(1)- خلدون سماق، تحليل السياسي للنظام السوري، دراس, في بنية ركائزه وتحولات المستقبل،إطلع في 25 جوان 2017 honnoon. Org/ archives/3069#- toc 468202190.

متطابقة، في كلياتها الرئيسية، وفي شمولها لحرية المعتقد الديني والاتجاه السياسي والكلمة والتعبير وحقوق المواطنية والحياة الكريمة، مع ما يتطلبه ذلك كله من ضمانات وآليات عملية، كفيلة بأن تجعل السلطة الحاكمة تمثل إرادة السكان في مختلف الظروف مع رفض الظروف الاستثنائية ذريعة لغير ذلك.[1]

عرفت الطائفية العلوية تاريخا بالنصيرية الثورية، وإشتهرت حديثا في القرن الميلادي العشرين بطائفة العلويين أنشأت في القرن الثالث من الهجرة نتيجة إنقسمات في تاريخ الشريعة، وتعود تسميتها بالنصرية التمرية إلى مؤسسها أبو شعيب محمد بن نصير البصري النميري، الذي توفي عام 270 هجري (884م) ويقدر عددهم في العالم بحوالي 14،7 مليون أغلبهم في تركيا.

تعد فكرة فصل الدين عن المجتمع أساسية عند العلويين حيث أنه لا توجد مرجعية دينية عند العلويين وهناك رفض عام لتدخل رجال الدين في المجتمع ويعد العلويين من أكثر الطوائف إنفتاحا مع إنتشار الفكر العلماني واليساري ومن أشهر العلويين المعاصرين صالح العلي والرئيس السوري الراحل حافظ الأسد، وبالإضافة وابنه بشار الأسد بالإضافة إلى عدد من الكتاب والمفكرين كالشاعر بدوي الجبل، والشاعر سليمان العيسى و الشاعر المسرحي ممدوح عدوان وساعد الله ونوس وغيرهم، حيث بلغ عدد سكان سوريا أكثر من 18 مليون سنة عام 2003 (زيادة السنوية: 3,4%).

70% (العرب) و8% من السنة (الأكراد) وأقل من 1% من السنة (الشركس).

1% من الشيعة (العرب وسواهم).

([1])- نبيل شبيب، خلفية الدينية والطائفية للوضع في سوريا إطلع عليه في 25 جوان 2017
www. Algazeera.Net /specialfiles/ pages/ eb da 7846-f1f4/49f3-961c.

8 إلى9% من العرب

2 إلى 3% من الدروز (العرب).

8% من المسحيين (العرب والأرثرنكس) في الدرجة الأولى.

أقل 1% من أقليات كاليزيدية.

المبحث الثاني:ابرز أطراف النزاع السوري

كان النزاع السوري في بدايته يدور بين طرفين، هما النظام والمعارضة، ثم توسعت دائرة الصراع لتشمل أطراف متعددة تسعى إلى تحقيق أهداف خاصة وفق أجندات محلية ودولية معينة، وهذه الأفكار يتم التطرق إليها بشيئ من التفصيل حيث يتمعرض ابرز أطراف النزاع:

- المطلب الأول: النظام السياسي السوري.

- المطلب الثاني: المنظمات الجهادية المعارضة للنظام.

- المطلب الثالث: معارضة الجيش السوري الحر وفصائل أخرى.

المطلب الأول: النظام السياسي السوري

منذ الأيام الأولى للانتفاضة السورية في العام 2011، وضع الرئيس بشار الأسد ضمن أولوياته الحفاظ على سير عمل مؤسسات الدولة، ما سمح له بالادّعاء أن النظام لا غنى عنه لتوفير الخدمات الأساسية، من شأن وضع حدٍّ لاحتكار النظام لهذه الخدمات

العامة والسماح للمعارضة المعتدلة بأن تصبح مصدراً بديلاً لتوفير الخدمات[1]، أن يُضعِف النظام وأن يمنع تنظيم الدولة الإسلامية الجهادي المتطرّف من ملء فراغ السلطة في البلاد.

إلا انه في أواخر 2011، تكهّن قادة عالميون ومحللون إقليميون بثقةٍ بأن نظام الرئيس بشار الأسد سيتداعى ويسقط في غضون أسابيع لكنه كان حتى أواسط العام 2015 لا يزال يقاتل، على الرغم من أنه فَقَدَ السيطرة على أكثر من نصف أراضي سورية ويجهد الآن لإبقاء قبضته على المناطق المتبقية.

من الواضح أن المساعدة العسكرية والاقتصادية من إيران وروسيا كانت عاملاً حاسماً في مساعدة النظام على التشبّث بالسلطة. لكن ثمة عامل رئيس آخر يُفسِّر قدرة النظام على البقاء، هو قدرته على الاّدعاء بأن الدولة السورية في ظل الأسد بقيت مُزوِّداً لا غنى عنه للخدمات العامة، حتى للسوريين الذين يقطنون مناطق خارج سيطرة النظام، وقد ساعد بروز تنظيم الدولة الإسلامية، ككيان آخر يمتلك القدرة على توفير بعض الخدمات الرئيسة، النظام على تسليط الضوء على عجز المعارضة السورية المعتدلة عن القيام بهذا الدور، ما عزّز زعمه بأن بقاءه حيوي وضروري للحياة اليومية للسوريين[2].

لكن مع تحوّل الانتفاضة الشعبية إلى نزاع مسلّح في الفترة بين العامَين 2011 – 2012، جعل النظام السوري من أولى أولوياته إبقاء الإدارات التابعة للدولة قيد العمل، وهو بهذا جعل السوريين معتمدين على حكمه،ومعروف أن المواطنين السوريين كانوا يعتمدون بكثافة على الدولة قبل اندلاع الانتفاضة،[3] والعديد منهم اضطرّ إلى مواصلة هذا الاعتماد، وحتى بدرجة أكبر خلال النزاع وهكذا كانت الدولة السورية ولا تزال الموفّر الأكبر للوظائف

([1])– خضر خضور، امساك نظام الاسد بالدولة السورية، اطلع بتاريخ 25ماي 2017 .
http://carnegie-mec.org/2015/07/08/ar-pub-60622

([2])– نفس المرجع.

([3])–عمرو أمينو، خريطة سوريا العسكرية الجديدة بين النظام والمعارضة وداعش، اطلع عليه بتاريخ 20ماي 2017 ،
http://altagreer.com/خريطة-سوريا-العسكرية-الجديدة-بين-النظ/

في البلاد، فيما تُعتبَر الإدارات الرسمية هي المُزوِّد الرئيس لسلع أساسية مثل الخبز، والوقود المدعوم، والرعاية الصحية، والتعليم ثم أن الخدمات الإدارية التي تديرها الدولة هي وحدها القادرة على إصدار الوثائق التي تسمح للسوريين بالزواج، وتسجيل صكوك الملكية، والسفر إلى خارج سورية.

في سبيل ضمان استمرار تلقّي السوريين لهذه الخدمات التي تشتد الحاجة إليها، جرى تعزيز إدارات وهيئات الدولة التي كانت أصلاً واسعة الانتشار، عبر تحويلها إلى مراكز سلطة مدنية يمكن الدفاع عنها تحت سيطرة الوحدات العسكرية الموالية للأسد وبالتالي باتت السُكنى في المناطق التي يسيطر عليها النظام حاجةً وضرورةً للعديد من السوريين.

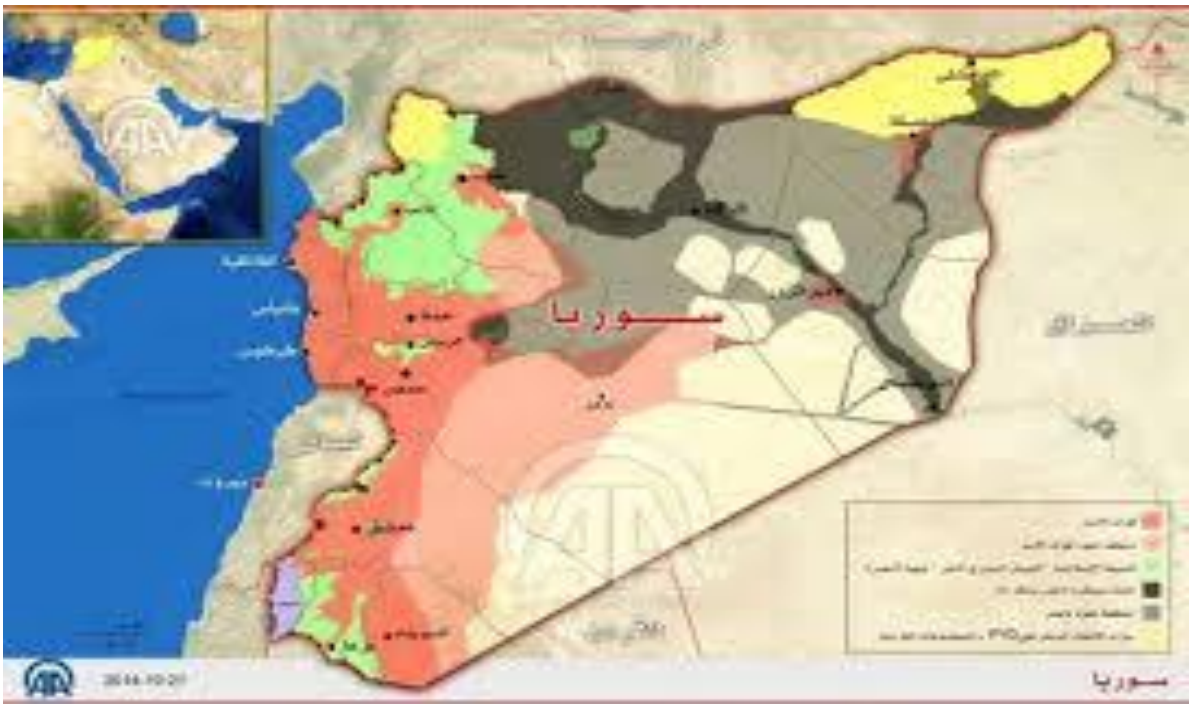

المصدر: خريطة سوريا العسكرية الجديدة بين النظام والمعارضة وداعش

المطلب الثاني: التنظيمات الجهادية المعارضة للنظام

مع ازدياد الرايات الجهادية المرفوعة في سوريا للقتال تحت اسم المعارضة السورية، يزداد الشهداء من الشعب السوري كل يوم، بالإضافة لاختراع طرق جديدة لقتلهم يوميا، والمؤسف أن المقاتلين الأجانب في سوريا أصبحوا هم من يتحكم بحياة الشعب السوري في المناطق التي تحكمها التنظيمات الجهادية ومن أبرز التنظيمات الجهادية التي تقاتل على أراضي السورية مع جبهة النصرة، وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

كانت بداية ظهور ما يسمى الآن بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في دولة العراق بتاريخ 15 أكتوبر/ تشرين الأول عام 2006، من خلال اتحاد فصائل مسلحة دينية تشكلت بحجة مقاتلة الوجود الأمريكي بالعراق واقتصر الاسم بداية على الدولة الإسلامية في العراق،واصطفت الفصائل يومئذ خلف "أبي عمر البغدادي" زعيم للتنظيم الوليد، وقامت الدولة الناشئة بتنفيذ العديد من العمليات التي وصفت بالنوعية، بعد مقتل أبي عمر في أبريل/نيسان 2010، تم اختيار أبو بكر لبغدادي زعيما جديدا[1].

أما جبهة النصرة فهي حديث النشأة، تأسس مع تصاعد العنف في الثورة السورية، وبعد أن حمل كثير من الشباب السوري السلاح أواخر عام 2011، وبعد انتشار مبدأ الجهاد دفاعا عن العرض والأرضبما يقوم به النظام السوري من انتهاكات فتم الإعلان عن إنشاء تنظيم جبهة النصرة (والاسم الكامل كان جبهة النصرة لأهل الشام) بزعامة أبو محمد الجولاني، يسوق البعض أن تنظيم جبهة النصرة يتكون من سوريين فقط، وإنما الحقيقة هي غير ذلك، فقد أشارت تقارير الخارجية الأمريكية عن ارتباط وثيق بين تنظيم القاعدة وجبهة النصرة ودخول قيادات قاعدية في مراكز قيادية بالنصرة، كما أنه حصل تنسيق بين داعش وقيادات النصرة قبل تشكيلها، حيث أعلن أبو بكر البغدادي في أبريل/ نيسان 2012، عن

[1]– دراسة تحليلية لواقع أبرز الكتائب الجهادية في سوريا، أطلع علية بتاريخ 2017/06/06:
https// ar. Globalvoicec.org./2015/01/05/36337

توحيد جبهة النصرة ودولة العراق الإسلامية تحت راية واحدة هي الدولة الإسلامية في العراق والشام"[1].

ويظهر مما سبق رغبة أبو بكر البغدادي (زعيم داعش) بوضع تنظيم النصرة تحت جناحه ليستفيد من العدد والعتاد الذي يتمتع به، بينما اختارت جبهة النصرة أن تكون ذراع تنظيم القاعدة في سوريا بدلا من الانضمام إلى داعش بعد أن تم انسحابا قوات النظام من مدينة الرقة (شمال شرق سوريا) في أغسطس / آب سنة 2013 حدث فيها فجوة تنظيمية لفترة قصيرة من الزمن طلب خلالها نشطاء المدينة من التنظيمات السياسية المعارضة الجهادية، عليها لكن تم الرفض من الكيانات السياسية بحجة أنهم لا يؤمنون أنفسهم بالداخل وغيرها من الحجج الواهية مما أتاح الفرصة لتنظيم داعش بالدخول للمدينة، بحيث بدأ يتسربون عبر الحدود السورية التركية والمحدود العراقية ليتقربوا من أهل المدينة، ولكن مع مرور الوقت بدأ التنظيم يطبق على المدينة وحولها ليتحكم بأبسط تفاصيل حياة السوريين فيها من لباس وإلتزام أوقات الصلاة وعدم السماح للنساء بالمشي بمفردهم بالشوارع...[2].

أما جبهة النصرة فقد كانت أذكى من داعش بحيث تقربت من السوريين من خلال العمل بدأ بيد مع الجيش الحر وباقي الفصائل وعدم التدخل بحياة الناس من الشخصية مما أكسبها قاعدة شعبية كبيرة لدى السوريين مع العلم أن أغلب القياديين فيها من جنسيات غير سورية ولكن العناصر المقاتلين أغلبهم سوريين.

يعتمد تنظيم داعش على محاكمته بشكل رئيسي على تفسير ابن تيمية للمراجع الإسلامية ويأخذون منه ما يتماثل مع خط عملهم الذي يتصف بالعنف، أما من الناحية العسكرية فتنظيم داعش يقوم على وجوب بيعة على من يحمل السلاح في المناطق التي

---

[1]– المعارضة المسلحة في سوريا، أطلع بتاريخ 2017/06/06:

www. Aljaqera.net/news/ reportsandintevvieues/2013/09/05/

[2]– دارسة تحليلية لوقع أبرز الكتائب الجهادية في سوريا ، نفس المرجع.

يتواجدون فيما، أما جبهة النظرة فقد كانت متساهلة نوعا وأكثر تريثا، ومع ذلك لم تخلو أحكامها من قطع الرؤوس والجلد وقطع اليد والناحية العسكرية فالنصرة تتعاون مع باقي الفصائل المقاتلة على مناطقها.

يرى المراقبون للجماعات الجهادية أن أحكام النصرة وداعش متشابهة إلى حد كبير لكن الفرق هو بالإعلام، فداعش يعمل على بث المشاهد الوحشية لعمليات الإعدام في قلب المجتمع السوري، إما النصرة فهي تتعارض عن ذلك في سبيل كسب التأييد الشعبي عن طريق الترغيب وليس الترهيب[1].

اعتمد داعش سياسة السيطرة على الأراضي الخارجة عن حكم النظام دون معارك مباشرة مع النظام بحيث تخوض معاركها مع الكتائب المعارضة لتسيطر على ما حررته من نظام الأسد، أما جبهة النصرة فخاضت معارك شرسة مع الجيش السوري واستطاعت السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي السورية بالتحالف مع الجيش الحر وكتائب معارضة أخر.

يبقى في النهاية الإشارة إلى أن كلا التنظيمين متأثرين بتنظيم القاعدة الجهادي المتطرف، وكلاهما يتبع لنفس التعاليم لكن بدرجات مختلفة من الالتزام بها، وهذا ما سبب اقتتال بيت النصرة وداعش وصل لوصف بعضهم بالكفار، وتشوب معارك بينهم بسبب خروج أبي بكر البغدادي عن أوامر أيمن الظواهري، زعيم تنظيم القاعدة، الذي انحاز للنصرة

[1]– أخطر المنظمات الإرهابية الإسلامية في العالم، اطلع يوم 04 جوان 2017،
أخطر المنظمات الإرهابية الإسلامية في:
https///:alarbia.wordpress.com أخطر المنظمات الإرهابية الإسلامية في العالم./

مدركا نقاط القوة التي تتمتع بها بسبب تأييد الشعب السوري لها وخاصة بعد توسع فكرة أن تنظيم داعش متواطئ مع النظام السوري ولا يواجهه في حرب مباشرة[1].

المطلب الثالث: معارضة الجيش السوري الحر و فصائل أخرى:

مع دخول الآلة العسكرية إلى المدن والمناطق السورية "متذرعة" بالإرهاب الذي يضرب سوريا، تحولت المظاهرات السلمية إلى بداية عمل مسلح وصراع بين "ثوار و نظام"وتكونت أكثر من ألف مليشية عسكرية،يمكن ذكر أبرزها فيما يلي:

الفرع الأول الجيش السوري الحر:

كان الضابط عبد الرزاق طلاس هو أول المنشقين عن جيش النظام بتاريخ 7 حزيران2011، وهو تسجيل مصور أعلنت عن أسباب بانشقاقه وهي ممارسات الجيش غير الإنسانية ومشاهداته لقمع مظاهرات درعا بالرصاص الحي ومجازر قرى درعا مثل أنخل وازرع وجاسم التي ارتكبها الجيش، الذي كان انشقاقه نتيجة لرفضه المشاركة على القتل وارتكاب المجازر، ولأجل حماية المواطنين و الوطن.

ومع استمرار قمع المظاهرات السلمية بالرصاص والقتل وارتكاب المجازر، توالت الانشقاقات عن الجيش وبدأت تشكل مجموعات وكتائب من المنشقين، ولا شك أن كل من يقرر الانشقاق عن الجيش يضع نفسه مباشرة تحت خطر فقدان حياته وحياة عائلته.

فالانشقاق كان نتيجة طبيعية لعنف ووحشية النظام اتجاه المواطنين، حيث أن أفراد الجيش هم أبناء من ترتكب المجازر بحقهم قبل أي شيئ آخر وكونهم أبناء هذا المجتمع

[1]– سعود المولي، الجمعيات الإسلامية والعنف : موسوعة الجهاد والمجاهدين (مركز المسار للترتيبات للبحوث ، 2012) 578،

المنتقض، وكون النظام تعامل بوحشية بالغة تجاه هذا المجتمع، أطلق عليها لاحقا اسم الجيش السوري الحر فالظروف المادية التي وجدته هي من صنع النظام بذاته[1].

ثانيا تكوينه :

الجيش الحر هو في الأصل عبارة عن منشقين من أبناء القرى والمدن المنتفضة والتي تقمع ويقتل أهلها وتقصف على رؤوسهم، هؤلاء المنشقين بغالبيتهم الساحقة هم من أبناء الطبقات الفقيرة، ومن مختلف الأديان والطوائف وان اختلفت النسب كنتيجة طبيعية لاختلاف أحجام الطوائف في سوريا من جهة.

ولأسباب تتعلق بسياسات النظام وطبيعته القمعية وبنية الجيش الذي جعل النظام غالبيته كبار ضباطه من الطائفة العلوية، ومن جهة أخرى فالمنشقين أبناء الأحياء الفقيرة والأرياف المهشمة والتي هي الأكثر تظاهرا والتي تواجه النصيب الأكبر من القمع وإجرام النظام[2].

وكنتيجة طبيعية فرضها عنف النظام، لجأ جزء من أبناء المناطق إلى الانضمام لصفوف مجموعات الجيش الحر وحمل السلاح ودفاعا عن أهلهم ومناطقهم ودفاعا عن المظاهرات السلمية على مال بثت تخرج وبكثافة حيث أن هناك فهم لدى السوريين في تمييز بين المنقضين والمسلحين في الجيش الحر، ويتعلق هذا الفهم بتكامل الطابعين السلمي والمسلح في الثورة ، فالأول يعبر عن الطابع الثورة السلمية الذي بدأ مع آذار 2011 ومازال مسرحيا اليوم، والثاني يعبر عن حالة فرضها الواقع وتحديثا عنف النظام.

---

[1]– حازم عثمان ، الجيش السوري الحر : من النظرة الدوغمائية إلى تحليل العلم، اطلع عليه بتاريخ 06 / 06 / 2017 : al-manshour.org/note/2443.

[2]– الجيش السوري الحر، اطلع عليه بتاريخ 06/ 06 2017.
https://arwikipedia.org/wiki.

بالاختصار شديد، وبما أن الجيش الحر هو من أبناء هذا المجتمع بطبقاته الفقيرة والمتوسطة، فهو يشبهما بتكوينها وأخلاقها وبخلفياتها السياسة وتنوعها، ففيه المتدين العادي والمتعصب، كما فيه العلماني، وفيه السني والمسيحي والعربي والكردي...فهو صورة عن المجتمع المنتفض[1].

ثالثا تنظيمه:

كان من الصعب تشكيل هيكلية تنظيم للجيش الحر وتوحيد المجموعات المنشقة فيه، ويرتبط ذلك بعنف النظام الكبير الذي طال معظم مناطق سوريا، ونتيجة الحصار الذي فرض على مدن مختلفة إضافة إلى صعوبة الاتصال بسبب مراقبة وقطع وسائل الاتصال وعدم توفر أجهزة الاتصال حديثة، وبالإضافة إلى انهماك المجموعات المنشقة بنشاطها المسلح لذاك يمكن اعتبار الجيش الحر تعبير هلامي يطلع تلقائيا على مجموعات المشقين المنتشرة والمتفرقة هنا وهناك.

رغم ذلك فقد حصل تقدم نسبي على صعيد التنظيم في الفترة الأخيرة لنتيجة ضعف وإرهاق وتفكك المؤسسات الأمنية من جهة ونتيجة تعاظم قوة مجموعات الجيش الحر حجما وعددا وانتشارا، فتصاعدت جهد هذه المجموعات في تنظيم نفسها وعملها على المناطق السورية الثائرة، فتشكلت مجالس عسكرية على صعيد المحافظات، لكن رغم ذلك يبقى الجيش الحر بدون هيكلة تنظيمية حقيقة أو تنظيم جامع لكل المجموعات المنشقة، وهذا ما يجعله بعيدا عن إي مشاريع سياسية[2].

---

[1] – حازم عثمان ، الجيش السوري الحر ، من النظرة الدواعشية إلى التحليل العلمي ، اطلع عليه بتاريخ 06 /06 / 2017 al-manshour.org/note/2443.

[2] – عمر شاكر. الجيش الحر . حل كل أبواب الحرية الكاملة . اطلع عليه .06 / 06 / 2017 ، https://nowmedia.me/ib/ar/ تحقيقات الجيش الحر /حلب كل أبواب الحرية الكاملة/.

رابعا علاقته مع المجتمع السوري

كما تبين تصاريح وبيانات الجيش الحر، بشكل عام يمكن ملاحظة خطاب وطني للخطاب الطائفي، بل الكثير منها أكدت على نبذ الطائفية المنتفض الذي رفض الانجرار للطائفية: فالمجلس العسكري في دير الزور أصدر قوانين على أفراد الجيش الحر نذكر منها:

- يمنع التعرض لأي عسكري إلا في حالات الدفاع والاشتباكات.
- يمنع إقامة حواجز للجيش الحر والتطبيق على أحد.
- يمنع قتل مخبر للنظام، بل اهتم بالإمساك به يتم معاقبته ضربا وتسليمه إلى أهله.
- يمنع التعرض للعلويين على دير الزور.
- على أفراد الجيش الحر العمل (حصاد، بناء، شراء وبيع ...) وعدم طلب المساعدات من الأهالي.

- عدم قبول أي شخص بالجيش الحر إلا العسكريين المنشقين أو من خدم في الجيش مطلوب ومطارد، وقد قام الجيش الحرفي"موحسن" في دير الزور بحصاد القمح والشعير في مزرعة تابعة للدولة في منطقة البولبل تجنبا من حرقها من قبل الأمن والنتيجة كعادتهم، يعمل الجيش الحر على تامين الحاجات الأساسية للأهالي، من أدوية وطعام ومياه، وفي حالات القصف والمجرات يعمل على إنقاذ المصابين والمهدمة بيوتهم ويقوم بحماية المدن والأحياء ولذلك نجد اتفاقا شعبيا كبيرا حوله على تلك المناطق[1].

خامسا:علاقته مع الخارج

[1]- احمد جميل حمودي على النظام السياسي في ثورية بين دستور المحاكم ودستورية الحكم نحو دستور جديد للبلاد .
اطلع بتاريخ 06 .06 2017 250590 . WWWAHNAN. QG/ DOHAT/ CHQW. MATASP

رغم أن معظم السلاح هو من الداخل سلاح المنشقين ، غنائم، ثراء لكننا دائما ما نسمع دعوات تطالب بدعم وتسليح الجيش الحر ، منذ ظهور الجيش الحركات علاقة وثيقة الصلة مع المجلس الوطني السوري ، ولازالت حتى اليوم بل ورثت حدة ، فالمجلس الوطني تسهل وتأخر كثيرا حتى رضي مرغما تحت الضغط الشعبي بالاعتراف بالجيش الحر، سعيا للحفاظ على شرعية المتبقية عند الشعب السوري ورغم الاعتراف والتواصل لم تتوطد العلاقة حيث يصبح الجيش الحر هو الذراع المسلح للمجلس الوطني على ما ترعى بعض وسائل الإعلان وبعض المعارضين ، وفي المواقف الدولية الغربية نرى عدم وجود إي نية لتسليح الجيش الحر ومصالح وحسابات تلك الدول توضح هذا الموقف ، فهي لا ترى أنها ستجني مكسب سياسي حقيقي مقابل التسلح وقد مرح الضابط الأكبر في الجيش الأمريكي 7دمبسي باعتقادهم إن المعارضة المسلحة مرتبطة بالقاعدة ، ما يثير شكوك الولايات المتحدة حول ولاء الجيش الحر كما انه لا شيء يطمئن لها توقف التاريخ في سوريا بعد سقوط الأسد وسلطته على شكل السلطة التي تودها ، فان طابع الجيش الحر والاستقلالية الوطني هو أمر مقلق جدا لهذا المجلس كما للدول الامبريالية وللأنظمة الخليجية[1].

الفرع الثاني: الفصائل المقاتلة الأخرى

-أولا:وحدات حماية الشعب الكردية

[1]المعارضة المسلحة في سوريا – اطلع عليه بتاريخ 06./ 06 2017/ ./ 05 / 09 / 20130/ WWWAHG

وهي قوات كردية منتشرة في شمال سورية وتحديداً في مناطق كعفرين وتل أبيض وعين العرب ، وتطلق أسماء كردية على تلك المناطق.

يقدر عدد المقاتلين المنضمين لها حوالي 60 ألف مقاتل ، وتلتزم بعلاقة خاصة مع النظام السوري.[1]

-ثانيا:جيش الفتح

ظهر جيش الفتح كاتحاد عسكري بين قوات المعارضة السورية في محافظة إدلب ، تم تشكيله في آذار 2015 ، وحقق انتصارات كبيرة بعدها ، شملت محافظة إدلب وريف حماه " سهل الغاب تحديداً".

ويقدر عدد مقاتلي جيش الفتح بنحو 10 آلاف مقاتل ، ويعتبر المسيطر الأساسي على محافظة إدلب.

ثالثا:قوات سوريا الديمقراطية

ويعرف نفسه بأنه " تحالف يضم ميليشيات كردية وعربية وسريانية وأرمنية وتركمانية تم تشكيله خلال الحرب الأهلية السورية. ويسعى إلى طرد تنظيم الدولة الإسلامية من محافظة الرقة ومناطق أخرى في سوريا".

ولا يعرف حتى اللحظة عدد المقاتلين المنضمين لقوات سوريا الديمقراطية لكن الرئيس المشترك لتلك القوات هيثم منّاع قال أن قواته تسيطر على 16 % من الأراضي السورية في حين استهجن البعض هذا التصريح معتبرين أنه " لا صحة لتلك النسبة".

تمكن مؤخراً بفعل قوة القصف الروسي لريف حلب الشمالي من التقدم برفقة جيش ثوار سوريا ، واستطاع السيطرة على قرى واسعة قبل أن يتم الإعلان عن هدنة وقف إطلاق النار في سوريا.

[1] - حسام الأغا ,خمس سنوات من النزاع...تعرف على ابرز الفصائل المسلحة في سورية. اطلع عليه بتاريخ ،13ماي 2017

http://www.anapress.net/ar/articles

رابعا كتائب البعث

ورغم تشكيلها في وقت سابق من العام 2012 إلا أنها لم تظهر بشكل واضح حتى عام 2015 ، حيث أصبح لتلك الكتائب تحركات على الساحة السورية وفي مناطق عديدة ، وهي مكونة من عناصر منتمين لحزب البعث العربي الاشتراكي – فرع سوريا –

يقدر أعداد المنتسبين إلى كتائب البعث بأكثر من 5 آلاف مقاتل[1].

خامسا:لواء درع الساحل

جاء تشكيل لواء درع الساحل بعد التقدمات الكبيرة التي أحرزتها قوات المعارضة في ريف اللاذقية والتي وصلت إلى مشارف مدن ذات صبغة علوية.

لم يتوسع اللواء في مناطق سورية عديدة وإنما بقي في الساحل السوري ، في حين انضم له ما يقارب ال2500 مقاتل بعد "إغراءات" مالية عديدة قدمها النظام ، لكن لم يستمر بالصورة التي أعلن عنها هذا الفصيل.

المبحث الثالث التدخلات الأجنبية في سوريا:

زاد الحراك الشعبي في بعض الدول العربية من التنافس التاريخي من تركيا وإيران، وهما دولتان من أقوى الدول في الشرق الأوسط ورغم أن التعاون الاقتصادي بين البلدين قد تحسن في سنوات العشر الماضية لا إن العلاقات بين تركيا وإيران تزايدت بشان عدد من القضايا على ليشرق الأوسط خاصة القضية السورية.

وتقدمت العلاقة بين هذين البلدين مهمين بعض الفرص، فضلا عن التحديات لمصالح الولايات المتحدة وروسيا في المنطقة وهذه الأفكار سيتم التطرق إليها بين من التفعيل حيث في:

– المطلب الأول: التدخل الأحادي الروسي

([1])– نفس المرجع .

- المطلب الثاني: التدخل الثنائي المتنافس التركي- الإيراني

- المطلب الثالث: التدخل متعدد الأطراف في ظل التحالف الأمريكي -الغربي

المطلب الأول: التدخل الأحادي الروسي

شهدت العلاقات الروسية تطورات كبيرة وقفزات مهمة على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والعسكرية جعلت دمشق وموسكو تتجاوزان حدود الصداقة التقليدية وتؤسسان المستويات جديدة من التعاون الاستراتيجي، التنسيق الشامل في جميع الملفات وفق رئة واضحة ومشتركة[1].

وانطلاق من ذلك سعى البلدان طيلة السنوات الماضية إلى بناء منظومة علاقات جديدة في السياسة الدولية تقوم على التوازن والتعددية وكسر احتقار القطب الأوحد، والتخلي عن ارث ومخلفات الحرب الباردة ورفض اللجوء الأحادي لاستخدام القوة كسبيل لحل أزمات الدولية والتمسك بالجوار كمبدأ أساسي في العلاقات بين الدول ، بالتوازي مع منع استقلال المنظمات الدولية من قبل حرب كبرى تعمل على تحقيق مصالحها الذاتية بعيدا عن إرادة الشعوب التي لا تسير في فلكها، وتتمسك باستقلالها وسيادتها .

حيث وانه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي دخلت العسكرية الروسية على حالة الأفول والمعنويات المنخفضة، وعانت مشاكل متعلقة .

[1]- العلاقات السورية الروسية: تاريخ هو من التنسيق الشامل ورؤية شراكة القضايا الدولية ، اطلع بتاريخ 2017/06/06 http://furat.alwehda.gov.sy/node/179350

بنقص العتاد وانتشار الفساد ونقص الترتيب والانضباط هذا ما أذى بروسيا لوضع خطة لبناء جيش روسيا حديث وإعادة هيكلة الجيش القائم مع تصغير حجمه وتحديث سلاحه مع زيادة ميزانية الدفاع[1].

ونظرا للازمة التي تعرضت لها سوريا في 2011، أعلنت روسيا دعمها لسوريا، حيث لجأت روسيا إلى استخدام حق النقض الفيتو أربع مرات في مجلس الأمن الدولي لمنع القوى الكبرى من تمرير مخططاتها التداخلية ضد سوريا عبر المنضمات الدولية[2].

ويتلاءم القرار الروسي بتدخل في سوريا مع إستراتيجية الروسية العريضة بسوية الصراع في سوريا بموجب شروط موسكو، وهذا ما حاولت أن تنجزه في اتصالاتها مع الدول الخليجية ، ويستمر بوتين على الإصرار على أن أي تسوية سلام في سوريا يجب أن تتأسس على الدولة السورية القائمة وبناها ومؤسساتها مع بعض المشاركة في السلطة بين النظام القائم في دمشق ، والعناصر التي يختارها من المعارضة السورية .

حيث يمكن تلخيص أطراف التدخل الروسي فيما يلي:

أولا:على المدى القصير يرمي التدخل العسكري لجمل النظام يصمد مرة كافية حتى تحصل موسكو على الاختراق المرغوب فيه على المسار الديبلوماسي .

ثانيا:بعد التدخل الروسي يصبح أي تدخل عسكري خارجي في سوريا أمرا صعبا للغاية وهذه رسالة للأتراك والغرب على حد سواء.

ثالثا:يعزز الروس وضعهم الدبلوماسي ويصبح من الصعب إتخاذ إي قرار في سوريا من دون مشاركتهم الحاسمة، وقرار زيادات فعلا الاتصالات الدبلوماسية بين الغرب وروسيا منذ

---

[1] – مجلة سياسات عربية 27 (2017)،02 .

[2]– العلاقات السورية الروسية ، نفس المرجع.

التدخل في سوريا، ولاسيما بعد مرحلة من البرود ومحاولة فرض حصار غربي عليهما بعد التدخل في اكرانيا وضم شبه جزيرة القرم.

أما الهدف المباشر من هذا التدخل فهو منع النظام من السقوط فقد وجهت الضربات الرئيسية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة والمتاخمة لمناطق النظام، كما قامت بإعاقة مساعي المعارضة الرامية إلى السيطرة على كامل سهل الغاب هذا من جهة، ومن جهة أخرى تركزت العيارات الجوية على مناطق ريف إدلب الجنوبي لاحتواء دفاعات المعارضة بما يساعد قوات النظام على استعادة مساحات واسعة من ادلب التي خسرها في الأشهر الأخيرة[1].

أبعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا:

على الرغم من الدعم الروسي المتواصل للنظام السوري فقد تصعيد العسكري منذ بدية ربيع عام 2015، بإرسال جنود إلى سوريا مما سبق فإن الرئيس السوري أعترف على أن جيشه يعاني من تناقص في عدد القوات ثم أثارت تقارير إلى تعزيزات عسكرية تتزايد بأضرار تمثلت في إرسال شحنات أسلحة متطورة إلى نظام بشار الأسد وفي مطلع سبتمبر أكد الرئيس الروسي تواصل تقديم مساعدات مهمة إلى سوريا من خلال التدريب والأسلحة والمعدات، ثم شرعت روسيا في بناء قوة مشتركة للتدخل لشن حملات جو–أرض في محافظات اللاذقية وطرطوس على طول الساحل الشمالي الغربي.

وقد عززت روسيا وجودها على الساحل السوري بقطع بحرية بما فيها سفن الإنزال البحرية إلى جانب 15 طائرة نقل من أجل إرسال الأسلحة جديدة وقوات عسكرية إضافة إلى سوريا، وقد استخدمت تلك الطائرات مسارات جوية متعددة من روسيا إلى اللاذقية، وتمت هذه الأنظمة الجوية تحت غطاء بعثات المساعدات الإنسانية.

[1]– نفس المرجع .

بدأت روسيا نهاية سبتمبر 2015 عملياتها العسكرية فوق الأراضي السورية، وذلك في سياق تعاملها مع كل الفصائل العسكرية المعارضة للنظام على قدم المساواة بإعتبارها منظمات إرهابية وكذلك في سياق لسعيها للدفاع عن بقاء النظام السوري.

قد مكنت العمليات الميدانية الروسية النظام السوري من استفادة بعض المناطق الإستراتيجية التي كان قد خسرها مؤخرا ولاسيما أن قوات النظام قد استعادت بعض من الروح المعنوية والقتالية على إثر التدخل الروسي العسكري في سوريا[1].

يلاحظ أن العمليات العسكرية لا تنسجم مع أولويات العمل الأمريكي في سوريا الذي يعطي أهمية لاستئصال كافة الجماعات الإرهابية وعلى مقدمتها تنظيم داعش حيث ستظل جهود روسيا مركزة لدعم بقاء النظام ومساعدته لمواجهة فصائل المعارضة، كما أن التدخل الروسي سوف يكون قدما من حصة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، لاسيما إذا تمكنت روسيا من إعادة إنتاج نظام الأسد في سوريا، حيث يكون ذلك بداية تشكيك في إمكانية الولايات المتحدة وهي التي طالما رفعت شعار رحيل الأسد.

كما يلاحظ التفاهم الروسي الإستراتيجي الذي سبق العمليات في سوريا ويبدو أنه حسم تداعيات هذا التدخل ونتائجه على ضوء خطوط الحمراء الإسرائيلية والتي توالي اهتماما بعدم نقل الأسلحة متطورة الحزب الله في لبنان وهو شريك روسيا في عملياته العسكرية في سوريا، بجانب دفع المخاطر عن حدود إسرائيل ووضع قواعد لاشتباك الجوي في سوريا[2].

ومع ذلك فإن العمليات العسكرية الروسية تواجه عددا من التحديات ربما ستؤثر بصوره كبيرة على حدود تلك العمليات وتطورها وتلك العوامل هي كالتالي:

([1])– محمود حمدي ابو القاسم ، تداعيات نظرة: أبعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا ، اطلع بتاريخ 06 ماي2017 http://www.dohainstitute.org

[2]– عمر حمدى، أبو القاسم تداعيات نظرة ، نفس المرجع .

– أن التحرك الروسي على الساحة السورية لا ينطلق من أرضية توافق سياسي مع القوة الرئيسية المؤثرة على الساحة الروسية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، بل هو استكمال لخط الخلاف بين الطرفين حول معالجات الأزمة وزيادة التوتر بين روسيا من جانب، وبين الولايات المتحدة وحلفائها من جانب أخر.

– تسهم روسيا بعملياتهم العسكرية وبالتنسيق مع دول إيران والعرق وسوريا ومعهم حزب الله في زيادة التوتر الإقليمي، وتصاعد الحرب بالوكالة في سوريا حيث من الصعب على الدول الإقليمية الداعمة للمعارضة تخليها عن مصالحها بل ستعمل على تجنيد روسيا خسائر جراء موقفها من الأزمة وستزيد من استثماراتها السياسية والعسكرية في الصراع.

– أن الرهان على بقاء النظام السوري يعني رهانا على بقاء روسيا على أنقاضها نظام متها وعاجز عن استعادة شرعيته وسلطته الفعلية ومن تم ستعاني روسيا من جزء الانخراط العسكري في دولة فاشلة لفترة طويلة، وهي الظروف التي واجهتها من قبل الولايات المتحدة في دول الصومال وأفغانستان والعراق وفي النهاية كانت التداعيات في مجملها سلبية وكارثية، وهو المصير ذاته الذي قد تواجهه روسيا.

وفي النهاية فإن الترحيب من جانب بعض القوة الإقليمية بالتدخل العسكري الروسي الأخير في سوريا فيمثل تناقضا بمبدأ عمل التدخل الذي اتخذته روسيا نفسها منذ البداية لموقف العنف في سوريا واتخذته بعض دول المنطقة، وهو مبدأ الذي أسهم تكريسه في اتساع نطاق العنف والتطرف والإرهاب بصورة كبيرة وفي مقدمته إرهاب نظام بشار نفسه.

في حين يبدو أن هذا التدخل الروسي الحالي المرحب به لا يصب في مواجهة هذا

التطرف بقدر ما يعيد إنتاج نموذج التدخل الأمريكي في العراق أو شكل من أشكال الحرب الأمريكية المتحدة التي قد تقسم المنطقة إلى مناطق نفوذها سنوات الولاء[1].

المطلب الثاني: التدخل الثاني المنافس التركي الإيراني

شهدت الأزمة السورية تدخل أطراف أخرى غير روسيا، وهي تركيا وإيران، وكل حسب ما تقتضيه مصالحه.

1/ العلاقات السورية التركية

اتسمت علاقات سوريا وتركيا بالتوتر لعقود طويلة بسب الماء ومسألة الأكراد قضيتان هانتان في مفاعيل هذه التوترات إليها خلاف حدودي من مخلفات حقيبة الانتداب الفرنسي على سوريا، حيث أن مشكلة المياه تعد تحديا استنجيا بالنسبة لسوريا، كما تسعى سوريا على توطيد علاقاتها مع تركيا مثل إيران الكسر طرف العزلة الذي فرضته عليها الغرب منذ2005[2].

وقد تجلى ذلك ف باتساع رفقة الإستمارات التركية في سوريا وأزداد التبادل التجاري بين البلدين ومن جانب أخر سعى تركيا إلى لعب دور الوسيط لمواصلة ما جاءت السلام بين سوريا وإسرائيل على الرغم من ابتعاده عن موقفها التقليدي المؤيد لإسرائيل حيث أدانت عزوها للبنات في عام 2006 واحتياجها لغزة في عام 2008 ما جعل العلاقات بين البلدين تتدهور على نحو لم يسبق له مثيل[3] ازدهرت العلاقات الإقتصادية بين البلدان في العقد الأخير وتمثل ذلك في تنامي التبادل التجاري وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة 2007 حيث

---

[1]– العلاقات السورية تاريخ طويل من التنسيق الشامل ورؤية مشركة للقضايا الدولة أطالع بتاريخ 2017/06/06 العلاقات السورية الروسية تاريخ طويلات التنسيق الشامل الفرات furat.alwehda.gov.s

[2]– عقيل محفوظ، العلاقات التركية السورية (بيروت) مركز الدراسات والبحوث الإستراتجية، 2008، 3

[3]– عماد نتيجة، تركيا والشرق الأوسط دور أقامات متحدد المركز العربي للدراسات الإستراتيجية قضايا إستراتيجية 72 أدار ماريا(2010)، 61-62

تجاوز الطرقات الخلافات الحدودية بينها وذلك بتسوية نزاعها الطويل حول مياه الفرات[1] في يونيو 2010 وحق رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان علاقات بلاده بسورية قائلا: " إننا لا نتقاسم فقط نفس الجغرافيا أو نتنفس الهواء أو نعيش في نفس المنطقة بل نتلك تاريخا مشرفا ولنا حضارة ومشاعر وثقافة مشتركة وفي 20011 وصف أردوغان الوضع في سوريا بأنه شهد فظائع وبأن السورين لا يتصرفون حيالة " بشكل إنساني"[2].

ففي سنتي 2010 و 2011 فصلت السياسة فعلتها بالعلاقات التركية السورية فالسياسية من لغة المصالح وبالتالي فإن على الفقرات في العلاقات الثنائية بين البلدين تأشيرات الدخول في إجراء مناورات عسكرية مشتركة أصبحت كلها في مهب الريح، فالدولتين مازلنا تحرمان على علاقاتها الثنائية[3] لقد انتقلت تركيا في موقفها من الأزمة السورية بسرعة كبيرة من مرحلة نصح بشار الأسد لإدخال إصلاحات سياسية إلى محاولة بناء جسور للتواصل مع مختلف الفاعلين الرئيس داخل سوريا وخارجها (المجلس الوطني السوري)[4].

على صعيد أخر استقبلت تركيا موجات اللاجئين السوريين التي شملت 10.000منهم ولوحت باللجوء إلى القوة وإنشاء منطقة عازلة على حدودها مع سوريا خصوصا بعد التحركات العسكرية السورية على حدودها على يونيو الماضي [5] لقد كان هدى تركيا كل الإجراءات السابقة توصيل رسالة للمواطن السوري ومن شفتين: أحدهما أن تركيا

---

[1] – عبر محمد عاطف القندوز، بدلة التوجه السياسي التركي المعاصر، دراسة إستراتيجية مجلة فكرية محكمة، العدد السادس المجل الثلث، 2011، 77

[2] – محمد بوبوش الدور التركي الإقليمي المتصاعد إلى أين جامعة محمد الخامس الرباط 24 نوفمبر 08/07/2001، 30

[3]– علي حسن بلخير، مصر في السياسة الخارجية التركية واقع ما بعد الثورة وألأفاقات المستقبلة تقارير مركز الجريدة للدراسات 3 يناير / كانون الثاني 2013، 0.3

[4]– أحمد داوود أوغلو، 611، 622

[5]– عماد الضميري تركيا والشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية،2012، 47.

من تدعم نظام الأسد ولن تسمح بتسليحه ومن هنا كان توقيفها لرضائرين إيرانيين متوجهتين إلى سوريا حوت إحداهما شحنة سلاح ..... أن تركيا ستدعم الشعب السوري في محاولة إنهاء الأزمة وفي حال قام السوري بالإجراءات تصعيديه ضد سوريا فإن تركيا ستحذو جذوره[1].

2/ العلاقات السورية الإيرانية:

العلاقات السورية الإيرانية تكثير غلى العلاقات الثنائية بين إيران وسوريا فما علاقات دبلوماسية بينهما يأتي التحالف الإيراني السوري عل رأس أولويات مشروع إيران الإقليمي فعن طريقة يمكن لظاهرات ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبرأ من غرب إيران مرورا بالعراق وحولا إلى سورية التي تنظيم سلسلة النفوذ الإيراني وحولا إلى لبنان والأراضي الفلسطنية المحتلة وهذه الإطالة الأخيرة باتت أحد الأوراق الممتازة بيد الإيران لغرض حضورها الإقليمي سواء بحدود تمارس مباشرة مع إسرائيل، بضغط معنوي على كبير على الدول العربية الرئيسة خصوصا في ضل تعتبر عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي ولان إيران ترتبط تاريخيا وعقائديا مع جبل عامر في لبنان تمثل سورية أيضا حلقة وصل إلى تربط لبنان الهام تاريخيا وعقائديا وإستراتيجيا وإعلاميا لإيران بسلسلة نفوذها الإقليمي وهذه البراعة الإيرانية في نسج التحالفات سواء مع أحزاب تنطوي بالكامل تحت مضلة الشيطان الأكبر في العراق.

بدأ التحالف الإيراني السوري دفاعيا محط واستورد طوال الثمانيات والتسعينات منخرط أساسا على لبنان إلا أن سقوط العراق وتصاعد نفوذ الحركات الإسلامية... جعل إيران في

[1]– أحمد داود أوغلو، مرجع سابق 528

مرحلة هجوم على التوازنات السائدة بالمنطقة بإستخدام نفس التحالف ولكن لتحقيق أهداف متجددة[1].

العلاقات التركية الإيرانية:

يمكن وصف العلاقات التركية الإيرانية بأدائها ليست حميمة وعدائية. ويعد ذلك إلى الحاسة الفائقة التي تحكم العلاقات بينهما لاسبابا تاريخية تتعلق بالنظرة المتبادلة إزاء الصراع العثماني ألصفوي ، وأسباب محاصرة تتعلق بالادولوجة السياسة للبلدين والتنافس بينهما على النقود على أسيا الوسطى والشرق الأوسط إضافة إلى القضايا الأمنية المشتركة عبر الحدود[2].

منذ قيام الثورة الإسلامية على إيران عام 1979 تعتقد تركيا العلمانية أساطير الراديكالية تخطر على تضامها العلماني وترى صعود الديار الإسلامي في تركيا بسبب هذا القدر من المخاوف، خاصة مع رغبة إيران تصدير الثورة إلى تركيا، على مقابل تتبع مخاوف إيران من تضيق رسمي على الإسلام والنشاط الإسلامي في تركيا باسم حماية المبادئ العلمانية للدولة التركية وكذلك علاقة تركيا المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، بإضافة إلى علاقتهما الوثيقة مع إسرائيل، والتي ترتقي المستوى الحلقة[3].

وبالرغم من هذا فقد عادت العلاقات التركية الإيرانية ولو بشكل ظاهريا إلى الجانب التعاوني نتيجة المصالح المشتركة على مابين تركيا وغيرات نتيجة فنتيجة للوضع الدولي الناشئ عقبا إحداث 11 سبتمبر 2011، وسعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقسيم العالم

---

[1]– العلاقات إيرانية السعوديةHTTP://WWW.MAREFA.ORG

[2]– معين عبد الحكيم. الإبعاد الإستراتيجية للعلاقات الدولية السورية الرانية فلسطين مع القصبة

[3]– htmc . الابعاد الاستراتيجي العلاقات السورية الارانية / : ///ftiot

إلى حلفاء والى أعداء، **يمكن ذكراهم الأسباب التي دعمت إعادة تفعيل العلاقات بين تركيا وإيران في ما يلي :**

– بعد إن تبين للأتراك إن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على احتلال العراق، اعتبرت تركيا هذا الأمر تهديدا لأمنها القومي بإقامة دول الأكراد على شمال العراق هذا عملت تركيا على تفصيل علاقاتها مع أبران لمحاربة ذلك.

–إن المخرجات التهديد لتركيا و إيران جاء تدخل مؤثر في المصالح كلتا الدولتين، فالتدخل الأمريكي في العراق يمكن إن يتبعه تدخل أمريكي مماثل في إيران باعتبارها من محور الشر.

– إن العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران يرجع عام 2007، واستمرار التعاون على الصراع، فالتبادل التجاري بين البلدين وضل إلى 10 مليارات دولار، كما أن إيران تعتبر من أهم المزودين لتركيا بالطاقة والطريق البري الوحيد لتركيا إلى جمهوريات أسيا الوسطى والقوقاز يتم بإيران[1].

لو أن للعلاقات بين البلدين تشهد نوع التوتر والاختلاف نوع التوتر والاختلاف في المواقف في إطار ما يسمى الحراك الشعبي العربي الذي حول الكثير من المعطيات في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية تحديدا، حيث شهدت العلاقات بين أنقرة وطهران توترا غير مسبوقا في تاريخها الحديث، فإن الأزمة في العلاقات الثنائية تعكس حدة الصراع في منطقة النفوذ خاصة الوضع في سوريا، إذ تدافع إيران بشكل عامل على نظام الأسد في المقابل تقوم تركيا بشن حملة قاسية منذ بدء الأحداث للإطاحة بنظام الأسد، ذلك يمدها

[1]– حسين العوادت، العلاقات السورية الإيرانية التعاون التحالف شبكة فولتير العدد الخامس من (2007):7.
HTTP// WWW.VOLTAIRENETORG/ARTIELE 145069 HTML

لتنظيم المعارضة السياسية بالأسلحة من جهة وحشد الدعم الدولي لها من جهة أخرى ومن بينهما مؤتمر أصدقاء سوريا في اسطنبول[1].

ومع أن برنامج ايران يثير قلق تركيا فهي لا ترى فيه تهديدا وقد عبرت عن تأييدها له طالما أنه يستخدم لأغراض سلمية، خاصة أن ايران برهنت للمجتمع الدولي أنها لا تسعى وراء بناء أسلحة نووية، لكن حيازة طهران للسلاح النووي يشكل عملا زعزعة في مجال المنطقة.

ولا يبدو أن تركيا تشعر بتهديد حقيقي اتجاه امتلاك إيران السلاح النووي، فطالما عاشت عقودا في مواجهة تهديد الترسنة النووية للاتحاد السوفياتي سابق، والتي حملها منها المضلة النووية للناتو، وهي نفسها قادرة على حمايتها من أي تهديد إيراني، ومع ذلك يشكل الملف النووي الإيراني قضية من قضايا العصر الحالي خاصة أثناء العقدة الأخيرة، إذ أصبحت مناقشة على مستوى دولي تفتح العديد من الأسئلة بوجود التدخل الأمريكي والإسرائيلي للمنطقة، وقد كان لتركيا موقفا واضحا في البداية بالرغم ما تواجهه من ضغوطات باعتبارها عضو في حلف الناتو مرشحا لعضوية الاتحاد الأوروبي[2].

مع هذا التوتر الذي يظهر بين الطرفين الإيراني والتركي، تصبح الأراضي السورية مسرحا للحرب بوكالته، تدعم فيها كل دولة الطرف الذي ترى بقائه أو انتصاره يحقق مصالحها.

المطلب الثالث: التدخل متعدد الأطراف في ظل التحالف الأمريكي الغربي

([1])- بيرم بلسي، المعضلة السورية: رد تركيا على الأزمة، 420 (2012)، 5.

File:///f:/ المعضلة السورية: رد تركيا على الأزمة/ مركز كارنيغي للشرق الأوسط- مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي/.htm

([2])-حسين العوادت، العلاقات السورية الإيرانية التعاون التحالف شبكة فولتير العدد الخامس من (2007):7.

HTTP// WWW.VOLTAIRENETORG/ARTIELE 145069 HTML

لم يغب التحالف الأمريكي في الأزمة السورية منذ اليوم الأول لها، حينما انتفض الملايين من أفراد الشعب السوري، مطالبين بسقوط نظام الرئيس السوري بشار الأس في فبراير 2011 حيث أن الإدارة الأمريكية تطالب النظام السوري بالتخلي عن السلطة، ومن القرارات الأمريكية قصف قاعدة "الشعيرات" الجوية السورية بصواريخ من نوعية توماهوك، لتحمل تلك الخطوة تطورا جديدا في التدخل الأمريكي العسكري ضد نظام "الأسد".

بداية الظهور الأمريكي في الأزمة السورية كان عبر بيان للرئيس الأمريكي سابقا "باراك أوبوما" في 18 مارس 2011، أعلن فيه وقوفه مع الشعب السوري في رغبته في التحول الديموقراطي، وأدان العنف الذي استخدمه النظام السوري ضد المتظاهرين المطالبين بحقوقهم وحريتهم في التعبير، وحقهم في عيش حياة كريمة في البلاد، أو الرحيل عن الحكم[1].

الولايات المتحدة الأمريكية، قررت محاصرة نظام الأسد، في أغسطس عام 2011، حينما سعت لفرض حزمة من العقوبات الاقتصادية على سوريا في 29 أبريل 2011 وشملت جهازي المخابرات السوري، وحظر التعاملات التجارية مع سوريا وتجميد مجموعة من الأصول في خطوة تستهدف ماهر الأسد، شقيق الرئيس السوري وقائد الفرقة الرابعة دبابات أنذاك، ثم طورت "واشطن" تلك العقوبات لتشكل الأسد ذاته وستة من قيادات نظامه في الضغط لاجبراه على الاستقالة من منصبه.

(1)- 6 سنوات أبرز محطات التدخل الامريكي في سوريا منذ اندلاع الثورة: اطلع عليه في 05 جوان 2017: www.alwatannews.com/news/details/980327.

الحديث عن التدخل العسكري بدء في أوائل عام 2012 حينما دعى "جورج ماكين"، عضو مجلس الشيوخ الأمريكي، لقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لحماية المراكز الرئيسية هناك من خلال ضربات جوية ضد قوات الأسد، وهو ما أيده "باراك أوباما"[1].

غير أن ذلك المشرع لم يلق دعما دوليا ولا قبولا من قوات حلف شمال الأطلس "الناتو" التي دعاها "أوباما" للتدخل العسكري على غرار ما حدث في ليبيا.

عقب فشل خطة أمريكا لتدخل "الناتو"، اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية لنوع آخر من المناورة تمثل في ممارسة ضغط سياسي لإقناع كل من روسيا والصين وايران بضرورة التخلي عن "نظام بشار الأسد"، قبل أن تقدم "واشنطن" على خطة السماح بتسليح الجيش السوري الحر، وفي عام 2013، رغم تعسر التقارب بين الطرفين لفترة طويلة، تم تطوير التعاون بين "الولايات المتحدة الأمريكية" و"الجيش الحر" إلى نشر قوات خاصة بسوريا لدعم القوات التركية و الجيش السوري الحر في سبتمبر 2016.

ومع تشكيل التحالف الدولي لمواجهة تنظيم "داعش" في 2014، استغلت الولايات المتحدة وجود ذلك التحالف بقيادتها، ومارست العديد من المناوشات العسكرية ضد "نظام الأسد"، أولها كانت نفذ طيران التحالف غارة جوية استهدفت معسكرا تابعا لقوات نظام الأسد، وأسفرت عن مقتل أربعة جنود و أصابت 13 آخرين في 7 ديسمبر عام 2015، ثم كانت الضربة الكبرى لنظام الأسد حينما قصف التحالف مواقع تابعة له و قتل 60 من جنود الجيش النظام السوري في سبتمبر 2016[2].

هنا نستطيع أن نلخص العوامل المؤثرة بقرار أمريكا:

([1])- السياسة الأمريكية اتجاه الثورة السورية، اطلع عليه في 05 جوان 2017: السياسة الأمريكية اتجاه الثورة السورية /html.wtj.bfke2xs.

([2])- 6 سنوات أبرز محطات التدخل الامريكي في سوريا منذ اندلاع الثورة: اطلع عليه في 05 جوان 2017: www.alwatannews.com/news/details/980327.

– ضعف أوباما وتردده لأخذ دور نشط في سياسات الشرق الأوسط ووضع الأولوية للمصالحة مع ايران.

– الرأي العام الأمريكي غير متعاطف مع العرب.

– موقف روسيا وايقافها لأي قرار للأمم المتحدة.

– انقسام الجاليات العربية.

– ظهور المتطرفين على ساحة المعارضة.

– الانقسام العربي.

كل تلك العناصر أثرت بالقرار الأمريكي تجاه سوريا لمصلحة الأسد[1]، ومع تولي الرئيس الأمريكي الحالي "دونالد ترامب" حكم الولايات المتحدة الأمريكية في 20 يناير عام 2017، بدت الأمور سائدة في اتجاه التنسيق المشترك مع روسيا لمواجهة الجماعات الإرهابية في سوريا، ومحاولة التواصل لحل سياسي للحرب الأهلية السورية قبل أن ترد القوات الامريكية بقصف "الشيعرات" كرد على استخدام قوات تابعة للجيش السوري لغازات سامة في عملة عسكرية شهدتها "ادلب" السورية[2].

([1])– دانية الخطيب، حقيقة الموقف الأمريكي من الأزمة السورية، أطلع عليه 05 جوان 2017:
File:///f:/ حقيقة الموقف الأمريكي من الأزمة السورية.html/

([2])–6 سنوات أبرز محطات التدخل الامريكي في سوريا منذ اندلاع الثورة: اطلع عليه في 05 جوان 2017:
www.alwatannews.com/news/details/980327.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم استعراض الواقع الأزموي في سوريا ,من خلال إبراز جل الأسباب الاقتصادية، الاجتماعية، التي كانت وراء نشوب الاحتياجات حيث تمثلت الأسباب السياسية في المطالبة بالحريات الفردية والمشاركة السياسية ضد "نظام بشار الأسد" القائم على الفساد والاستبداد ومنع الحريات واحتكار السلطة بالتزوير، أما الجانب الاقتصادي تمثل في التدهور الحاد في المداخيل بسبب ميزان مدفوعات الذي بدوره أدى إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية، الفقر والبطالة هذه الأسباب ساهمت في نشوب هذه الأزمة .كما تم التطرق إلى ابرز الجهات المتقاتلة في سوريا بأجنداتها وتصوراتها العقدية والإستراتيجية.

الفصـل الثالث: الأزمة السورية فشل لمقاربة الأمن الإنسانـي.

المبحث الأول: أبعاد الأمن الإنساني في سوريا خلال الأزمة.

المبحث الثاني: أزمة اللاجئين في سوريا: أزمة إنسانية وتداعيات وطنية.

المبحث الثالث: وضع الفئات الضعيفة خلال الحرب السورية.

أدت الأزمة السورية الي تفاقم الأوضاع بشكل حاد على مجريات الحياة الإنسانية وكرامة الأفراد، حيث تطرقنا في هذا الفصل إلي ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول إبعاد الأمن الإنساني في سوريا خلال الأزمة أما في المبحث الثاني فسنتطرق فيه إلى اللجوء كظاهرة حتمية في الحرب، أما بالنسبة للمبحث الثالث وضع الفئات الضعيفة خلال الحرب السورية.

المبحث الأول: أبعاد الأمن الإنساني في سوريا خلال الأزمة:

تعتبر الحروب الأهلية من أكثر مهددات الأمن الإنساني لما تحمله من دمار على إبعاده المختلفة، فيغيب خلالها تحقيق التحرر من الخوف ,وكذلك التحرر من الحاجة.

المطلب الأول: الأمن الاقتصادي وانعكاسه على احتياجات المواطن السوري

شهد الاقتصاد السوري خلال الأزمة دمارا كبيرا انعكس على الاحتياجات الأساسية للفرد السوري، وكان هذا الدمار ثمرة ثلاثة لعوامل الأساسية:

العامل الأول:

يكمن في طبيعة الحل الأمن العسكري الذي اختاره النظام في مواجهة الثورة الشعبية التي انفجرت في مارس 2011 ،حيث بدأ استخدام القوة ضد المظاهرات الشعبية، وسرعان ما تطورت الأمور إلى حصار المدن، وإغلاق الطرق العامة من كل الحركة العامة وعطل عمل الكثير من المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية،وأوقف الخطط والمشاريع التي كانت في طريق التنفيذ، بالإضافة إلى القصف المدفعي والجوي الذي أدى إلى تدمير المؤسسات والمعامل خاصة في ريفي دمشق وحلب[1].

العامل الثاني:

هذا العامل هو الذي أنتج الدمار الاقتصادي ،وتمثل في السياسات الحكومة السورية التي بدا أن سياستها ملحقة بالحل الأمني العسكري، وهذا الأخير ليس جزءا من تلك السياسة، حيث وضعت كل الإمكانيات تحت تصرف الآلة العسكرية الأمنية في سبيل توفير كل الإمكانيات المالية للاحتياجات العسكرية، وهذا لخراب البني التحتية التي لا تتوفر على موارد لإعادة إصلاحها وتأهيلها.

([1])–الواقع الاقتصادي في ظل الثورة السورية"، اطلع عليه في 2017/5/27،

www.syriasx.net/اصدرات = المركز/ 209– الواقع الاقتصادي و الاجتماعي –في –ظل –السورية

العامل الثالث:

تمثل العامل الثالث في نظام العقوبات الذي تم اتخاذه ضد النظام السوري ورغم انه كان موجها إلى مؤسسات محددة وشخصيات معينة، فإن انعكاساته على المجتمع كانت عامة ذلك أن من نتائجه تدهورت القدرة على تمويل عملية الاستيراد، بما في ذلك استيراد موارد أساسية تشمل معدات وموارد صناعية وأولية ومتممة، وتأثير سلبي على وجود تحويلات المغتربين السوريين والمقدرة بقرابة مليار دولار سنويا، مع عدم تأثير النظام أو شخصيات بهذه العقوبات والتفافه عليها[1].

الفرع الأول: أثار التدهور الاقتصادي على المواطن السوري:

أثر الواقع الاقتصادي المرير التي مرت به سوريا مند بداية الأزمة إضافة للتركة الثقيلة التي خلفها النظام الاقتصادي في المراحل السابقة، على كافة مناحي حياة المواطنين بعد أن وصلت كافة المؤشرات الاقتصادية إلى درجات حادة من السوء، فعلى صعيد القوى العاملة فقد خسر سوق العمل في 2013 حوالي 3, 2مليون فرصة عمل، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة، الذي يعتبر من أكثر الأزمات الهيكلية التي تدل على انهيار الاقتصاد[2].

الفرع الثاني: أثار التدهور الاقتصادي على القطاعات المنتجة:

أ- قطاع السياحة:

يعتبر قطاع السياحة من المصادر الرئيسة للاقتصاد السوري رغم أنه كان خلال الفترة السابقة يدار عشوائية، إلا أنه ومع بداية الثورة أصبح أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا كما انهار قطاع السياحة إذ حقق تقلصا في ناتجه ب 50% متأثرا بانخفاض الإيرادات من السياحة الأجنبية ب60% في 2011 ، وتراجعت السياحة الأجنبية في الربع الأخير من 2011، ونظرا لتردي الحالة الأمنية في

([1])- نفس المرجع .

([2])- ربيع نصر وآخرون، الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، (د-ب-ن المركز السوري لبحوث السياسات -د-س-ن)، 38-52.

2012 فقدر تراجع الناتج السياحي ب 90%،وتأثرت بذلك الكثير من المناطق التي تعتمد بشكل رئيسي على السياحة في نشاطها الاقتصادي

ب- قطاع الصناعة والمدن الصناعية:

لقد عرف قطاع الصناعة تدهورا كبيرا خاصة مع بداية الثورة حيث أن ألوف المصانع وورش العمل دمرت ونهبت، فيها مئات المصانع في حلب فككت وأعيد بيعها في جنوب شرق تركيا، إلى جانب الدمار المادي لمصانع عدة، كما أن هذه الحالة المخيفة أجبرت عدد كبير من الصناعيين على ترك البلاد، وإعادة التموضع إضافة إلى عدد كبيير من المشاريع الصناعية التي هجرت واستقرت في تركيا ولبنان.

ج- قطاع الزراعة:تعد سوريا من الدول التي تشتهر بإنتاج القمح وتتمتع بإنتاج القمح وتمتعت في فترات سابقة باكتفاء ذاتي فاض عن حاجتها[1]، إلا أن ذلك لم يستمر فخلال العقد الممتد من عام 2000 إلى 2010 تعرضت سوريا لموجة جفاف قاسية خصوصا في شرق البلاد، فكانت النتائج كارثية على مستوى السكان الذين يعيشون من العمل الأرض، وعلى هذا كانت سوريا مجبرة على استيراد الكثير من المؤن الغذائية لمواجهة هذه الأزمة، وقد أدت اندلاع حالة العنف إلى تدهور الوضع أكث، حيث هاجر الكثيرون هربا من الأزمة وأملا في العثور على العمل في المدينة ،وكانت هذه الهجرة من الريف عنصرا مفجرا لثورات الداخلية، وقد عمد الرئيس بشار الأسد إلى اعتماد إصلاحات اقتصادية بهدف نزع فتيلة الأزمة، ولكن النتائج لم تكن مضمونة في وقت أصبحت فيه الحركات الاحتجاجية أكثر انتظاما في المدن السورية الكبرى[2].

اولا: البطالة خلال الأزمة

([1])- الواقع الاقتصادي والاجتماعي في ظل الثورة السورية، نفس المرجع.

([2])-Alexandre Aoun ، "الأسباب الخلفية للصراع في سوريا"، تر. عقيل الشيخ حسين، اطلع عليه يوم: 27 ماي 2017.
https://www.alahednews.com.lb/126703/88/الأسباب-الخفية-للصراع-في-سوريا#.WUPdkus1_IU.

إن مسح قوة العمل لعام 2011، والذي نفذ بعد بداية الأزمة يبين أن معدل التشغيل انخفض من 39% عام 2010 إلى 36،1% عام 2014 كما أظهر المسح ارتفاع معدلات البطالة من 8.6% عام 2010 إلى 14.9%عام 2011، حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل من حوالي 475000 شخص عام 2010 ليصل إلى حدود 865000 شخص في 2011، كما نلاحظ ارتفاع البطالة بين الإناث بشكل ملحوظ بين عامي 2010-2011 كما يبين الجدول الآتي:

الجدول 01 يبين معدلات المشاركة في قوة العمل في سورية (2001-2010)

UnemploymentRate	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2011	
Males	1.4	6.2	5.7	8.3	5.2	5.3	5.9	10.4	8.2	8.3	7.4	ذكور
Females	37.1	21.9	22.3	24.2	25.6	23.8	20.1	21.8	21.9	24.1	22.5	إناث
total	14.9	8.6	8.1	10.2	4.4	8.2	8.1	12.3	10.8	11.7	10.3	المجموع

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء و حسابات المؤلفين

ثانيا: الفقر وانعدام الأمن الغذائي:

لعبت الأزمة دورا سلبيا على المجتمع من بينها تفشي ظاهرة الجوع التي يعاني منها أكثر من 6 ملايين مواطن سوري ولعل أول من يعاني من هذا الخطر الحقيقي هم الأطفال السوريين الذي يعجز آباؤهم عن تأمين ما يحتاجونه في ظل تفشي البطالة، وفقدان الآلاف الاقتصاد الذي طال مقدرات البلاد، والانهيار المرتفع لليرة السورية مما أسهم في انتشار الجوع بعد فقدان السوريين لمدخراتهم وعدم تحقيق أدنى مستويات الغذاء الجيد أما نفسيا فلقد اعتبر أن السبب الأول لإمراض النفسية كالاكتئاب والوسواس القهري والإدمان، فعواقب الجوع وسوء التغذية في السنوات الأولى للحياة تظهر في عدم القدرة على التعليم، واضطرابات في السلوك على مدار الحياة [1].

([1])- ريما المقداد، "أطفال سوريا جريمة الأسد وصمت المجتمع الدولي"، اطلع عليه: 06 جون 2017.

www.orient.news.net

حسب التقرير التي أعدته كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابع للأمم المتحدة (الإسكوا) وجامعة سانت اندروز، إلى أن السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر تضاعف ثلاثة مرات من اندلاع الحرب قبل 5 سنوات.

وخلص التقرير إلى نحو 83.4%من عدد السوريين الذين يعيشون الآن تحت خط الفقر مقارنة بعام 2010، والذين باتوا بحاجة إلى إعانات إنسانية بحلول نهاية 2015 أغلبهم من محافظتي دمشق وحلب.

أشار تقرير صدر عن منظمة الأغذية والزراعةّ "فاو" وبرنامج الأغذية العالمي حول الأمن في سوريا ، إلى أن سوريا شهدت انخفاض حاد في إنتاج المواد الغذائية في البلاد بسبب الاقتتال الدائر فيها ,وتعرض ما يقارب 4 ملايين من سكانها لخطر الجوع، بالإضافة إلى خطر انتشار الأمراض الحيوانية نتيجة عدم توفر اللقاحات اللازمة واحتمال انتقالها إلى دول الجوار، وتوقع التقرير تدهور الأوضاع في حالة استمرار النزاع في سوريا[1].

ثالثا: انتكاسات في التعليم:

أثرت الأزمة بشكل مباشر على التعليم خصوصا تعليم الأطفال والشباب حيث خسر الكثير من الطلاب و المعلمين حياتهم، وقد دمرت ما يقارب 2362 مدرسة، بسبب النزاع المسلح وبكلفة تقارب 5،7 مليار ليرة سورية ،تقع الغالبية العظمى من هذه المدارس المدمرة في مناطق النزاع خاصة في درعا وحلب وريف دمشق.

بالإضافة إلى ذلك دفعت الأزمة القائمة الحكومة لخفض الإنفاق العام على قطاع التعليم مما يضيف مزيدا من التعقيدات على الوضع التعليمي، إذ أن هذا التخفيض في الإنفاق سيحد من قدرة الحكومة على التدخل بحلول علاجية مثل علاج المدارس المتضررة وإدخال مناهج خاصة للطلاب في المناطق الساخنة لمعالجة الآثار التقنية والاجتماعية للنزاع على الأطفال.

([1])- الأمم المتحدة تشير إلى تدهور الأمن الغذائي في سوريا، اطلع عليه بتاريخ: 14 جوان 2017.

https://ar.wikinews.org/wiki

وكنتيجة للازمة القائمة فقدت سورية جزءا من البنية التحتية ورأس المال البشري (مدريين ومشرفين) الأمر الذي يتطلب العديد من السنين لتعويضها بالإضافة إلى خسارتها إمكانيات تحسين سنوات تدرس أبنائها[1].

المطلب الثاني: الأمن الصحي خلال الازمة:

بدأت مأساة القطاع الصحي على سوريا مع بداية الأزمة السورية، إذ تراجع الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة،وشهد خروج عدد كبير من المشافي العامة والخاصة من الخدمة نتيجة تعرضها للتخريب والقصف أو تحويل بعضها إلى مواقع عسكرية، أو استنزاف بعضها الأخر نتيجة استقبالها لجرحى قوات النظام، وذكرت التقارير أن الأضرار التي ألمت بالقطاع الصحي تمثل بخروج 25مستشفى و105 مركز صحي و 150 سيارة إسعاف من الخدمة، فيما قدر حجم الخسائر في هذا القطاع بأكثر من 7مليارات ليرة سورية، أي ان البنية التحتية للصحة السورية وصلت نقطة الانهيار[2].

يشكل التدفق الكبير للنازحين داخليا واللاجئين خارج الحدود تحديا صحيا جديدا، خاصة وأن 46% منهم أطفال وحيث ويحتاجون إلى إجراءات صحية عاجلة للأطفال ولأمهات وذوي الأمراض المزمنة، وتظهر بعض المخاطر الصحية في نسبة تغطية اللقاحات والتغذية، حيث تشير بيانات وزارة الصحة في بداية 2012 إلى تراجع نسبة اللقاحات التي كانت 95% في عام 2009 إلى 80% في عام 2011 والتي يتوقع أنها ستنخفض أكثر مع انتشار النزاع المسلح وتزايد حدة العنف[3].

كما يضاف إلى المخاوف الصحية صحة الأمهات حيث حصل انخفاض حاد في التغطية الوطنية للخدمات الصحية المقدمة للنساء الحوامل والذي أدى إلى الارتفاع في عدد الولادات المبكرة، والى ارتفاع خطير في حالات نقص وزن حديثي

([1])-نصر وآخرون، الأزمة السورية، 53-54.

([2])- غازي التوبة، "الثورة السورية: الأسباب والتطوريات"، اطلع عليه بتاريخ: 17 جوان 2017.
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-10-07-12.htm.

([3])- ربيع نصر وآخرون، الأزمة السورية، 55.

الـولادة بالإضـافة إلـى مضـاعفات أخـرى متعلقـة بالولادة.كمـا تـزداد حـالات الإسـاءة الجينيـة والاغتصـاب فـي مخيمـات اللاجئـين والنـازحين، ممـا أدى إلـى تـدهور الصـحة العقليـة للأفـراد وتراجـع العنايـة بهـا بشـكل عـام،وهو مـا يحـدث غالبـا فـي فتـرات النزاعـات الداخليـة ،حيـث يـؤثر العنـف وانتهـاك حقـوق الإنسـان والنـزوح والعـيش فـي مناطق مضطربة على الصحة العقلية للأفراد.

فـي ذات الوقـت تـم تخفـيض الإنفـاق العـام علـى الصـحة مـن 7.5مليـار ليـرة سـورية فـي 2010 إلـى 5،5 مليـار ليـرة سـورية فـي 2011 أمـا الميزانيـة التـي وجـدت عـام 2012فقـدرت ب 4،4مليـار ليـرة سـورية، اعتمـادا علـى أسـعار الثابتـة فـإن القيمـة الحقيقيـة الانخفـاض فـي الإنفـاق العـام علـى الصـحة هـي 3.9مليـار ليـرة سـورية فـي 2010 إلـى 2مليـار ليـرة سـورية فـي عـام 2012 ممـا يمثـل انخفـاض بمقـدار **50%** نتيجة الأزمة.

المطلـب الثالـث: الأمـن الفـردي فـي سـوريا واسـتهداف المـدنيين خـلال الهجمات العشوائية

يرتبط الأمن الفردي بحماية الإنسان من العنف المادي الذي قد يمارسه النظام السياسي أو أي جهة أخرى غير دولتيه وهو ما لم يعد متوفرا للمواطن السوري خلال الأزمة، أما الأمن الجماعي فهو يرتبط بأمن الجماعات في خصوصياتها والذي كان يشهد حالة من الهشاشة قبل الأزمة وازداد تدهورا خلال الأزمة[1]. وفي حالة سوريا فقد أثرت العمليات العسكرية والقصف والاعتقال والتشرد والنزوح بشكل مأساوي على الوضع الإنساني الفردي والجماعي للسوريين، فبرغم من تنامي دور المجتمع المدني، إلا أن الأزمة أدت إلى تدهور في العلاقات الاجتماعية ومن خلال تأجيج أفكار وسلوكيات الانتقام من الأخر، تسبب كل ذلك في خسارة في الانسجام والتضامن الاجتماعي والموارد البشرية على المستويين الاجتماعي باستخدام العنف مما يعزز عوامل التنمية العكسية.

([1])– الواقع الاقتصادي والاجتماعي في ظل الازمة السورية، نفس المرجع.

منذ بداية الأزمة السورية كان المدنيين هدفا لجميع الأطراف المتقاتلين سواء المحليين أو حتى الأطراف الدولية المتدخلة في الحرب السورية.أشار تقرير HumanRiths Watch صدر عام 2017 إلى انخفاض عدد المدنيين القتلى في الغارات الجوية والمدفعية بشكل طفيف، بعد وقف إطلاق النار بوساطة دولية في فبراير وسبتمبر، ولكن فقط لفترة وجيزة حيث استمرت الهجمات غير القانونية على المدنيين من قِبل جميع أطراف النزاع على مدار العام و استمرت الغارات الجوية السورية والروسية باستهداف المناطق المدنية أو قصفها عشوائيا، بما يشمل المنازل والأسواق والمدارس والمستشفيات، باستخدام متفجرات شاملة وبراميل متفجرة وذخائر عنقودية وأسلحة حارقة مشتعلة. كما وثّقت **هيومنرايتش** ووتش عام 2016 عدة هجمات على المنازل والمرافق الطبية والأسواق والمدارس بدا أنها استُهدِفت عمدا، بما فيها غارة جوية كبرى للتحالف السوري–الروسي قصفت مستشفى القدس والمناطق المحيطة به في 27 أفريل 2016، ما أسفر عن مقتل 58 مدنيا ومريضا، كما وقعت عدة هجمات على المرافق الصحية في شهر أوت وحده، بما فيها في إدلب وحلب حماه، وحمص.

استخدمت قوات الحكومة ما لا يقل عن 13 نوعا من الذخائر العنقودية المحرمة دوليا في أكثر من 400 هجمة على مناطق تسيطر عليها المعارضة، في الفترة من يوليو/تموز 2012 وحتى أغسطس/آب 2016، ما أسفر عن مقتل وجرح مدنيين من بينهم أطفال[1]. كما استخدمت العمليات العسكرية السورية–الروسية المشتركة، التي بدأت في 30 سبتمبر 2015، الذخائر العنقودية المحرمة دوليا على نطاق واسع لجأت القوات الحكومية وحلفاؤها بشكل متزايد إلى استخدام الأسلحة الحارقة، مع ما لا يقل عن 18 هجمة موثقة على معاقل للمعارضة في حلب وإدلب بين 5 جويلية و10 أوت. بينما تواصل روسيا نفي تورطها في هجمات الأسلحة الحارقة في سوريا، تتجاهل سوريا باستمرار دعوات التوقيع على

1– "مراقبة حقوق الانسان هيومنرايتسواتش" سوريا احداث 2016، طلع عليه بتاريخ 18 جوان 2017، https://www.hrw.org/ar/world-report/2017/country-chapters/298280

البروتوكول، كما وُثّق استخدام القوات العسكرية للأسلحة الحارقة منذ نهاية عام 2012.

واصلت القوات الحكومية أيضا استخدام المواد الكيميائية السامة في كثير من الهجمات بالبراميل المتفجرة في انتهاك لـ "اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية". ألقت مروحيات الحكومة السورية براميل متفجرة تحتوي موادا كيميائية سامة على أحياء سكنية في معاقل للمعارضة في مدينة حلب في 10 أوت و6 سبتمبر. كما نسبت لجنة التحقيق الأممية في تقرير أصدرته في 24 أغسطس/آب هجومين بالأسلحة الكيميائية عام 2016 إلى الحكومة السورية، وواحد إلى داعش الذي يخضع بالفعل لعقوبات من الأمم المتحدة[1].

كما تعد الآثار الاجتماعية المرتبطة بالنزاعات المسلحة وخصوصا الداخلية من أشد واعقد المشكلات التي تنتج عن العمليات الحربية، ولذلك أثارها تمتد على مدى سنوات النزاع، وتنتج هذه الآثار عن منظومتين ;عمليات عسكرية والحالة الاقتصادية التي تخلقها النزاعات المسلحة عادة، وتشمل بعمقها كل فئات المجتمع وشرائحه العمرية، وتؤثر على مستقبل الأجيال الناشئة من أطفال وشباب وذلك تمتد أثارها سنوات نتيجة احتفاظ المخيلة الفردية والجماعية بمجريات الصراع وما ينتج عنه لسنوات، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الآثار والنتائج صعبة القياس ولا يمكن علاجها بسهولة، الأمر الذي يوجب التعامل معها من منطلقات مختلفة ودراسات تفصيلية أكثر لتأثيرات سنوات النزاع المسلح على حالة الاجتماعية والمجتمعية عامة.

مشكلة التشرد

مأساة التشرد تعد تحصيل حاصل لباقي المآسي، ، فقد عرفت هذه الظاهرة من الخطورة ما جعل ذات طابع خاص. فانعدام الأمن وتهديم البنية التحتية وكذا الصراعات الدائمة وبمختلف المناطق (العمرانية، الريفية) أدى إلى تشرد عائلات

(1)– نفس المرجع .

وقرى بأكملها، وما زاد من تفاقم الظاهرة الصراع العسكري وخاصة الأجندة المسلحة وأفكارها التكفيرية والمتطرفة، وبالتالي أصبح الهروب من مناطق بأكملها والتشرد نحو غابات مجهولة، أمرا عاديا، بل أن العثور على أطفال لوحدهم في الصحراء (حدود الأردن خصوصا) يكفي شرح وإعطاء فكرة عن أشكال التشرد.

المبحث الثاني: أزمة اللاجئين في سوريا:أزمة إنسانية وتداعيات عبر وطنية

خلفت الحرب الدائرة في سوريا جملة من الأزمات الإنسانية من بينها مشكلة اللاجئين ,والتي تعتبر من أكثر حالات الطوارئ الإنسانية التي يشهدها العالم ,لما لها من أثار على امن الأفراد واحتياجاتهم الأساسية وكرامتهم الإنسانية وكذلك على الدول .

المطلب الأول: اللجوء كظاهرة حتمية في الحرب

أدت الأزمة السورية إلى حدوث كارثة إنسانية وأمنية ذو تأثير إقليمي دولي حيث شرّد أكثر من 10 مليون سوري داخل سوريا، وهم في تزايد مستمر ولجأ أكثر من 4,6 مليون سوري إلى دول الجوار، وهذا من خلال تقرير أجرته اللجنة الأوروبية في إطار المساعدات الإنسانية والحماية المدنية، حيث أن الدول المجاورة وصلتها أعداد كبيرة من موجات اللاجئين السوريين، إذا وصل العدد في لبنان إلى ما يزيد عن 1,1 مليون لاجئ، وفي العراق يقدر العدد بـ 1,2 مليون يتمركز 95% منهم في إقليم الأكراد، أما الأردن فالعدد يزيد عن 613 ألف لاجئ، يحتشد 80 ألف منهم في مخيم الزعتري وفي مخيم الازرق حوالي 10 ألاف، وهو ما يوفق طاقة استيعاب هذه المخيمات، ويسجل حوالي 832 ألف لاجئ سوري في تركيا والعدد في تزايد مستمر، ويشكل الأطفال نسبة 50% من مجمل اللاجئين السوريين

فـي الشـرق الأوسـط،بالرجوع إلـى إحصـائيات المفوضـية السـامية للأمـم المتحـدة لشـؤون اللاجئين[1]، ويتوزعون كالتالي:

- لبنان: 1175504
- تركيا: 832508
- الأردن: 613252
- العراق: 1215369

تصنيف اللاجئين السوريين:

وبالرجوع إلى الأرقام الصادرة عن المكتب الاتحادي فأن عدد السوريون الذين قدموا طلب لجوء في ألمانيا في العام 2014 بلغ (39,332) شخصا من أصل حوالي 173 ألف لاجئ من جميع الجنسيات. حيث شكل الذكور النسبة الكبرى وذلك بواقع 71% (27,913) فيما بلغ نسبة الإناث منهم 29% بواقع (11,419). وكان التقسيم الاثني للاجئين بواقع 54,9 % من العرب، 34.8% كرد، 6,7% غير معرف، 1,1% أراميون، 2,5% طوائف مختلفة.[2]

ووفقا للتحصيل العلمي ذكر المكتب الاتحادي أن 15 % من مجموع طالبي اللجوء السوريين للعام 2014 هم من الجامعيين، فيما بلغت نسبة الحاصلين على شهادة ثانوية 35%. وبلغت نسبة من أنهى فترة التعليم الأساسي 24% ونسبة من لم يتلقى أي تعليم 11.%

وكان توزيع اللاجئين السوريين حسب الدين كما يلي 82,6% مسلمون، 4,9% مسيحيون، 5,2% أيزيدون. فيما كان توزيع الباقين بدون دين أو ديانات أخرى. وكان وزير الداخلية الألماني توماس دي ميزير قد صرح في وقت سابق أن يصل عدد اللاجئين حتى نهاية العام الحالي 2015 إلى 800 ألف شخص – أي ما يعادل واحد بالمائة من تعداد سكانها.

([1])– إبراهيم دراجي، مشكلة اللاجئ وسبل معالجتها (رسالة ماجيستر، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011)،11 .

([2])– معلومات عن إعداد اللاجئين أصولهم في المانيا، اطلع عليه بتاريخ 15ماي2017 .

.18699049– a المانيا في –اصولهم – اللاجئين –إعداد – عن – معلومات / www.dw.com/ar/

المطلب الثاني: أوضاع اللاجئين السوريين في الدول المضيفة

أولا: تركيا

مع استقبال تركيا للاجئين السوريين محاولة بذلك معالجة الأزمة السورية فإن الأمن القومي التركي قد تأثر بشكل كبير جراء التداعيات الأمنية التي أفرزها نزوحهم نحوها، كما يتم توضيحه من خلال مجموعة استنتاجات:

– تحتل تركيا مكانة جيوستراتيجية مهمة من خلال الدور الاقتصادي الذي تؤديه في المنطقة، أو من حيث اسهامها الكبير في صنع القرار والتعامل مع القضايا الأمنية والسياسية التي تفرزها التغيرات الإقليمية، ولذلك فإن تركيا كانت من أوائل الدول المبادرة لاستقبال اللاجئين السوريين ومعارضة السياسة القمعية اتجاههم.

– تسعى الحكومة التركية إلى توفير وضع معيشي ملائم للاجئين السوريين إلا أنهم يتعرضون لمجموعة من المخاطر خاصة غير الشرعيين وغير المسجلين لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين[1].

– تحاول الحكومة التركية تكريس مجموعة من المبادئ بتعاملها مع اللاجئين السوريين، وتتمثل في : مبدأ الحدود الجغرافية، مبدأ الحماية المؤقتة، وأهمها مبدأ الضيف الملتبس الذي ارتبط بمجموعة من الإجراءات البيروقراطية (عدم منح اللاجئين السوريين أوراق ثبوت الجنسية، منعهم من التسجيل لدى المفوضية العليا خاصة غير الشرعيين منهم، بناء المخيمات في المناطق الحدودية...)، سعيا منها لتحقيق مجموعة من الأهداف في سوريا ما بعد الأسد، ومنعهم من تأسيس وضع قانوني ملائم قد يتحول مع استمرار الأزمة إلى تهديد مباشر لتركيا دون أن تجد هامش للمناورة يمكنها إرجاعهم للوطن الأصلي أو إيجاد طريقة أخرى تمنعهم بها من تأسيس حياة جديدة قد تكون عبئ على الحكومة الشعبية، الشعب التركي على حد سواء[2].

([1])– اللاجئون السوريون: مأساة واحدة ومشكلات متنوعة، أطلع عليه بتاريخ: 15-06-2017
www.alarabiya.net/articles/16-02-2013/266560.html.

([2])– نفس المرجع .

– عـدد اللاجئـين فـي المـدن التركيـة فـي مختلـف المخيمـات يتـوزع بالشـكل التـالي مدينـة "هاطـاي" 13 ألـف و39 لاجـئ، وفـي مدينـة "غـازي عنتـاب" 28 ألـف و565 لاجئـا، فـي مدينـة "كيلـيس" 13 ألـف و463 لاجـئ، وفـي مدينـة "شـانيلي أورفـا" 68 ألـف و 255 لاجـئ، وفـي مدينـة "قاهرامـان مـرعش" 16 ألـف و 274 لاجـئ، وفـي مدينة "عثمانية"7ألاف و 869 لاجئ، وفي "أطيمان" 9 ألاف و774 لاجئ.

يبـدو نظريـا أن أوضـاع اللاجئـين السـوريين بتركيـا أفضـل حـالا منهـا فـي دول الجـوار الأخـرى، حيـث أن الأوضـاع الاقتصـادية بتركيـا أفضـل حـال منهـا عـن دول الجـوار الأخـرى، هـذا بالإضـافة مـا يبـدو أنـه مهنيـة و حسـن اسـتعداد مـن قبـل السلطات التركية.

ومـع ذلـك فـإن حـال اللاجئـين السـوريين لا يبـدو أفضـل حـال بكثيـر عنـه فـي دول الجـوار الأخـرى، فالأوضـاع الصـعبة التـي يعيشـها اللاجئـين هنـاك تبـدو شـبيهة بأوضـاعهم فـي مخيمـات الـدول الأخـرى، فـاللاجئ فـي مخيمـات اللاجئـين فـي تركيـا لا يحـق لـه ممارسـة حقوقـه كمـواطن بـأي حـال، كـذلك تحمـل الأعبـاء الماديـة والانسـانية الأخـرى، حيـث هنـاك مشـكلتان رئيسـيتان تواجـه اللاجئـين السـوريين بتركيـا، تتمثـل الأولـى بشـكل أساسـي فـي دم قـدرة المخيمـات علـى اسـتيعاب الأعـداد الكافيـة مـن اللاجئـين فيمـا تـدور الاخـرى حـول وجـود أعـداد مـن اللاجئـين الـذين يعيشـون بالمنـاطق الحضـارية خـارج المخيمـات وهـؤلاء يعـانون مـن مشـاكل وأعبـاء تتعلـق بتـوفير الاحتياجات المالية للأزمة لمواصلة الحياة[1].

ثانيا: ألمانيا

تشـهد ألمانيـا صـاحبة أكبـر اقتصـاد فـي الاتحـاد الأوروبـي تـدفقا قياسـيا للاجئـين مـن كـل أنحـاء العـالم، إلا ان البيانـات الرسـمية لألمانيـا لأعـداد اللاجئـين السـوريين المسـجلين فـي دوائرهـا لـيس بالعـدد الـذي يـروج لـه، وتواجـه البـاحثين صـعوبة الأعـداد اللاجئـين حيـث بينـت مصـادر إعلاميـة ألمانيـة أن أعـداد اللاجئـين فـي ألمانيـا باتـت تتزايـد كـل سـاعة تقريبـا، إلا أن دراسـة حديثـة أعـدها المكتـب الاتحـادي الألمـاني

([1])– نفس المرجع .

للاجئين والهجرة ومقره مدينة "نورنبيرغ" بينت لمحة أكبر عن طبيعة المهجرين القادمين لألمانيا، لا سما السوريين منهم والذين شكلوا بحسب الدراسة، الشريحة الاكبر للأعداد الطالبين للجوء.[1]

- بيانات النصف الأول من عام 2015:

طبقا لبيانات المكتب الاتحادي للنصف الأول من عام 2015 فإن السوريين شكلوا النسبة الأكبر من عدد طالبي اللجوء في ألمانيا بنسبة 20.3%، بواقع حوالي 32 ألف لاجئ من أصل 160 ألف من جميع الجنسيات.

في ما حل ثانيا اللاجئون القادمون من "كوسوفو" بنسبة 17.9 واحتل المركز الثالث اللاجئون من ألبانيا بنسبة بلغت 13.6 وذلك من مجموع اللاجئين القادمين من ألمانيا في الفترة الممتدة من أول من كانون الثاني/ يناير 2015 وفي 30 حزيران/ يونيو 2015.وهو ما يوضحه الرسم البياني التالي:

رسم بياني رقم 01 يوضح عدد اللاجئين في ألمانيا عام 2015 حسب جنسية كل دولة:

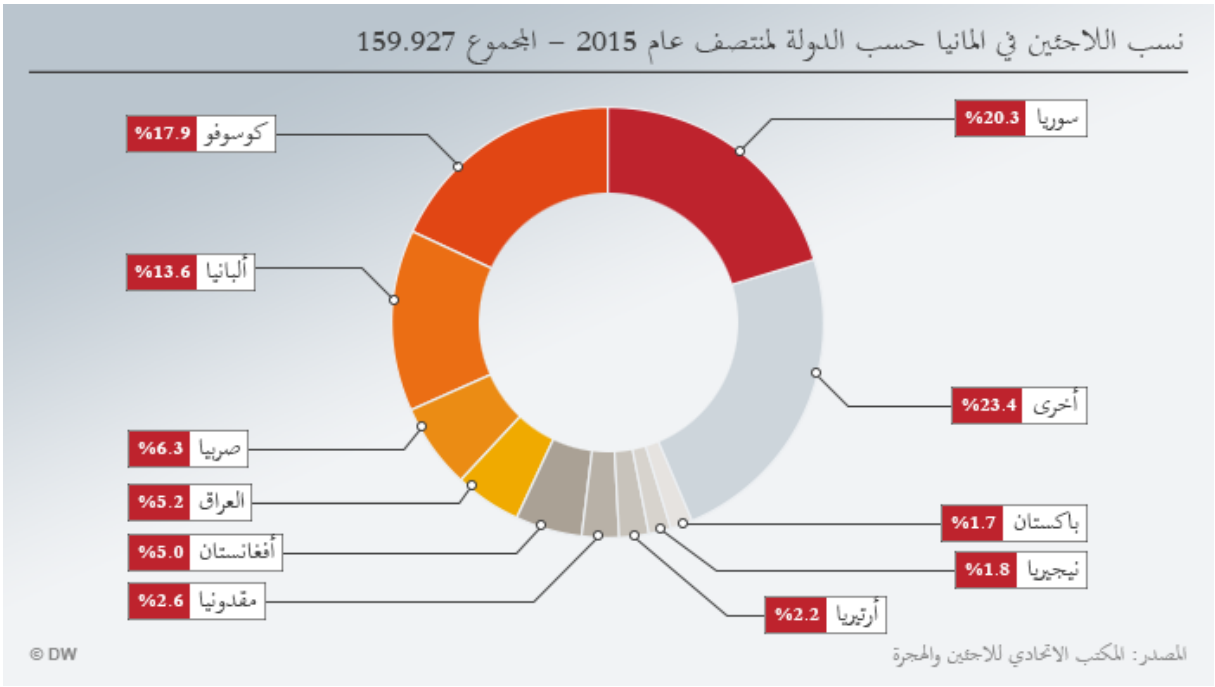

المصدر: المكتب الاتحادي للاجئين و الهجرة

(1)- معلومات عن إعداد اللاجئين أصولهم في ألمانيا، نفس المرجع .

- نسبة اللاجئين في ألمانيا حسب الدولة لمنتصف عام 2015- المجموع 159,927:

ونظرا لحداثة الدراسة فإنها لم تظهر أية تفاصيل إضافية عن طبيعة اللاجئين وتوزيعهم الديني أو الديموغرافي، إلا أن دراسة مفصلة أعدها المكتب الاتحادي للاجئين والهجرة للاجئين إلى ألمانيا في العام 2014. ووفقا للبيانات الرسمية الألمانية، فإن السوريين شكلوا النسبة الأكبر من عدد طالبي اللجوء في ألمانيا 22,7%. فيما حل ثانيا اللاجئون القادمون من صربيا بنسبة 9,9%. واحتل الاريتريون المركز الثالث ما نسبته 7,6 % من مجموع اللاجئين القادمين إلى ألمانيا في الفترة الممتدة بين الأول من كانون الثاني / يناير 2014 حتى 31 كانون الأول / ديسمبر 2014.[1]

المطلب الثالث: تأثير اللاجئين السوريين على دول الجوار

لقد تسببت الأزمة السورية في كارثة إنسانية حيث تم إحصاء ما يقارب 4 مليون شخص تركوا موطنهم الأصلي، ونزحوا إلى دول الجوار التي أكبر متضرر من التدفقات اللاجئين السوريين على غرار لبنان، الأردن، العراق وتركيا بالإضافة إلى مصر، حيث تستضيف هذه الدول ما يعادل 2 مليون سوري، وفي ما يلي سيتم عرض أهم دول الجوار التي تتضرر من تدفقات اللاجئين السوريين:

1- لبنان: تعتبر لبنان المتضرر الأكبر من اللاجئين السوريين، حيث بدأ تدفقهم مع بداية الأزمة السورية، وتزايد عددهم بتزايد العنف في سوريا في ظل سياسة الأبواب المفتوحة التي تبنتها الحكومة اللبنانية اتجاه اللاجئين السوريين " Open Doors Policy"، ما نتج عنه وجود ما يعادل ¼ السكان اللبنانيين، ويتمركزون في منطقة واد خالد، وفي تريوليوبكا.

كما يخلف توافداللاجئين السوريين تأثيرا كبيرا على الحكومة اللبنانية سواء على مستوى القطاع الاقتصادي والاجتماعي، ففي دراسة حديثة أجراها البنك الدولي لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي في سوريا تبين أن قيمة تراجع الدخل

([1])- معلومات عن إعداد اللاجئين أصولهم في ألمانيا، نفس المرجع .

القومي "GDP" منذ 2012 إلى 2014 قد وصل إلى 2,9 نقطة من خلال تراجع قيمة الأجور، كما شهد قطاع الضرائب والاستهلاك الخاص وحتى الاستثمار خسائر بلغت 7,5 مليون دولار في ظل تزايد الإنفاق الحكومي بـ 1,2 مليون دولار وتراجع العائدات الحكومية بـ 1,6 مليون دولار[1]، وتأثر مجال السياحة والتجارة كأحد أهم مصدر للدخل الاقتصادي، بالإضافة إلى تزايد نسبة البطالة من 8,1% في 2010 إلى 10,6% في 2012 وفقا لدراسة أجرتها المفوضية العليا[2].

او من الناحية الاجتماعية، فإن تدفق اللاجئين أثر بشكل كبير على الجانب الصحي التعليمي وأيضا السلامة الاجتماعية، فمن الجانب الصحي زيادة النفقات الصحية في ظل ظهور أمراض جديدة ارتبطت بحركة اللاجئين، ومن الجانب التعليمي فقد تم احصاء حوالي 20000 طفل سوري في السن القانوني للدراسة وقد وصل العدد إلى 300000 مما يتطلب زيادة الإنفاق الحكومي في المجال التعليمي كما يبينه الجدول التالي[3]:

الجدول رقم 01: التأثيرات المالية، وتكلفة الاستقرار بالنسبة للبنان

القطاعات	2012-2014	تكلفة الاستقرار بالدولار الأمريكي
الصحة	93.6	216.3
التربية والتعليم	194	348
الفقر والسلامة	21.5	21.5

المصدر: تقرير البنك العالمي 2014

التعليق

بالرجوع إلى الجدول لوحظ أن الإنفاق المالي قد تزايد ما بين عامي 2012-2014، فتدفق اللاجئين يتطلب رعاية صحية، وتوفير التعليم وأيضا توفير مناصب الشغل مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي من أجل تحقيق نوع من

([1])- كنزة فني، سمير هوام، "التداعيات الأمنية لظاهرة اللجوء في الشرق الأوسط: مسألة اللاجئين السوريين في تركيا نموذجا"، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية ،جامعة 08 ماي 1945، 2014-2015)، 27.

([2])- comprehensivestrategicframework ,"bacgrounddoucmnet: for the syriancrisis",(08may2014),104.

([3])-نفس المرجع 28.

الاستقرار، الإنفاق المالي على القطاع الصحي على سبيل المثال قدر بحوالي 93.6 ألف دولار ومن أجل تحقيق الاستقرار يجب أن تنفق الحكومة اللبنانية 216.3 ألف دولار.

التفسير

إن تدفق اللاجئين مشكلة زيادة الإنفاق في ظل تراجع الدخل مما يؤدي إلى العجز في الميزان التجاري وبالتالي خلق مشاكل ذو طبيعة مجتمعية تتعلق ربما بالنزاع حول الحاجيات الأساسية حيث يتحول إلى تهديد للأمن القومي.

2- الأردن:

وصل عدد اللاجئين في الأردن حوالي 5000 لاجئ مع بداية الأزمة وارتفع إلى 20000 في 2013، ما يقارب 130.000 منهم يعيش في المخيمات على غرار مخيم الزعيري الأزرق، أما البقية فيتوزعون في المناطق الريفية وهذا في إطار دراسة أجرتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين[1].

من الطبيعي أن تؤثر مسألة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني على اعتبار أنه اصغر الاقتصاديات في منطقة الشرق الأوسط، نظرا لقلة الموارد الطبيعية في ظل اعتماد الأردن على القطاع السياحي، الاستثمار الخارجي المباشر، وعائدات العمال الأجانب، فتوافد اللاجئين السوريين يؤثر على الاقتصاد الأردني، خاصة في القطاعات الحيوية ومما جعل الإنفاق الحكومي تحت الضغط وبتزايد عدد اللاجئين السوريين في الأرياف، تزايد الطلب على توفير الخدمات العامة "الصحة، التعليم، الماء" من جهة وزيادة استهلاك المواد الأساسية من جهة أخرى مثلما يبينه الجدول التالي[2]:

الجدول رقم 02: التأثيرات المالية وتكلفة الاستقرار في قطاعات محددة بالنسبة للأردن

---

[1]- كنزة فني، سمير هوام، "التداعيات الأمنية لظاهرة اللجوء في الشرق الأوسط: مسألة اللاجئين السوريين في تركيا نموذجا"، 29.

([2])- UNHCR, "Countries HostingSyrianRefugees : solidarity and burden sharing",(septemper 2013), 10-11.

القطاعات	2012-2014	التكلفة المالية بالدولار الأمريكي
الصحة	82	118.7
التربية	37.3	58.6
الفقر والسلامة	150.3	209.5

المصدر: تقرير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين 2013.

التعليق

من الملاحظ زيادة الطلب على الخدمات العامة، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في الإنفاق، فتزايد عدد اللاجئين السوريين في الأردن يتطلب توسيع وزيادة كبيرة في الإنفاق على القطاعات المختلفة خاصة الصحة، التعليم، المياه، فقد قدر الإنفاق على الصحة في 2013 بـ 82 ألف دولار، لينتقل في 2014 إلى 118.7 ألف دولار وهذا الرقم في تزايد مستمر.

التفسير:

الميزانية المالية للدولة الأردنية لا يمكنها استيعاب حجم هذا الإنفاق، مما أدى إلى الاستعانة بمساعدة خارجية، وهو ما يزيد من نسبة ديونها ويدفع بها إلى الاقتطاع من رأس المال المحلي للاستثمارات لتغطية هذه النفقات، وكذلك تقليص الإعانات من أجل تقليل التأثير على الميزانية الوطنية لكن هذه السياسات قصيرة المدى تؤدي إلى تراجع دخل الدولة،وخلق تنافس بين اللاجئين والسكان ينتج عنه ظهور مشاكل أمنية تمس بالاستقرار العام[1].

3- العراق:

أكدت التقديرات أن حوالي 190.000 لاجئ سوري نزحوا إلى العراق مع منتصف شهر سبتمبر 2013، يتوزع 43.000 منهم خارج المخيمات، و 95% من اللاجئين السوريين في العراق يتركزون في إقليم كردستان في منطقتي أربيل والسليمانية حسب ما أعلنته المفوضية العليا للاجئين.

([1])-UNHCR,op.cit.,18

ويظهر تأثير اللاجئين السوريين على العراق بشكل مباشر في الجانب الاقتصادي، من خلال تهديد مسار انتقال السلع بين الدول المتجاورة بين كل من سوريا ولبنان، والأردن والعراق، إضافة لفقدان العراق لرابط مهم لدول البحر المتوسط[1]، وقد خلق تواجد اللاجئين السوريين في العراق مشاكل إضافية كارتفاع أسعار المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، علاوة على حدوث التنافس على الوظائف مع السكان المحليين في ظل الأوضاع غير المستقرة التي تشهدها العراق على الرغم من التحسن الطفيف الذي عرفه المستوى الاقتصادي مؤخرا[2].

أما بالنسبة للقطاع الصحي فقد انتشرت الأمراض المعدية مما تطلب زيادة تكاليف التي تقع على عاتق الحكومة في ظل العلاج المجاني للاجئين.

كما يطرح قطاع التعليم اشكالية ندرة المدارس التي تعنى بتدريس اللغة العربية، حيث تراوح عددها ما بين 20-25 مدرسة[3].

من خلال الإحصائيات المقدمة نلاحظ تأثير مسألة اللاجئين السوريين على دول الجوار بشكل متفاوت، فمع مرور الزمن سيزيد تأثير الجوانب الحيوية للدولة خاصة الاقتصادية والاجتماعية، مما سيجعل من هذه المسألة تحديا أمنيا لهذه الدول لتجاوز القدرات الفعلية لها للتعامل معه، نظرا للطابع الانتشاري للظاهرة الذي أدى إلى انتقالها من سوريا وهو يطرح العديد من التحديات على هذه الدول في ظل المكانة الجيوستراتيجية لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، والأهداف التي تسعى لتحقيقها في هذه المنطقة.

([1])- UNHCR,Countries HostingSyrianRefugees , 18.

([2])-op.cit., 82

([3])- محمد محمود السيد، التداعيات السياسية والأمنية لانتشار ظاهرة اللاجئين في دول المنطقة ، اطلع عليه بتاريخ 13ماي2017 http://youthmoth.com/post.php?pId=19#sthash.YvQTaBto.dpuf- See more

المبحث الثالث: وضع الفئات الضعيفة خلال الحرب السورية

إن الحرب على سوريا جاءت على جميع الفئات بنتائج سلبية ووخيمة لكن بضرورة أكبر على الفئات الضعيفة، نذكر منها فئتي النساء والأطفال.

وقد قسم هذا المبحث إلى مطلبين، يتطرق المطلب الأول إلى مختلف الصور السلبية ومظاهر الحرب على النساء، وفي المطلب الثاني على الأطفال.

المطلب الأول: النساء في الحرب (القتل، التعذيب، الاختطاف، الاغتصاب)

تحاصر المرأة السورية نيران كثيرة، نار الحرب وفقدان الأهل أو الزوج ونار التعرض للاغتصاب أو التحرش الجنسي من قبل القوات النظامية,أو أي جهة أخرى كوسيلة لزرع الخوف ونار الإجبار على الزواج.

يعتبر توثيق الانتهاكات الجنسية ضد النساء في سوريا مهمة صعبة محاطة بالكثير من التحديات، نتيجة نقص المعلومات ووصمة العار التي تحيط بالضحية تقول لورين وولف مسؤولة موقع نساء تحت الحصار "لقد تعرضت بعض النساء للتهديد والطلاق والعزل، وحتى القتل لحديثهن علانية عن الاغتصاب في سوريا".

يوضح الرسم البياني التالي حالات التعرض للتحرش التي يتعرض اليها السوريون من اناث وذكور خلال الأزمة:

رسم بياني رقم 02 يوضح العنف الجنسي في سوريا

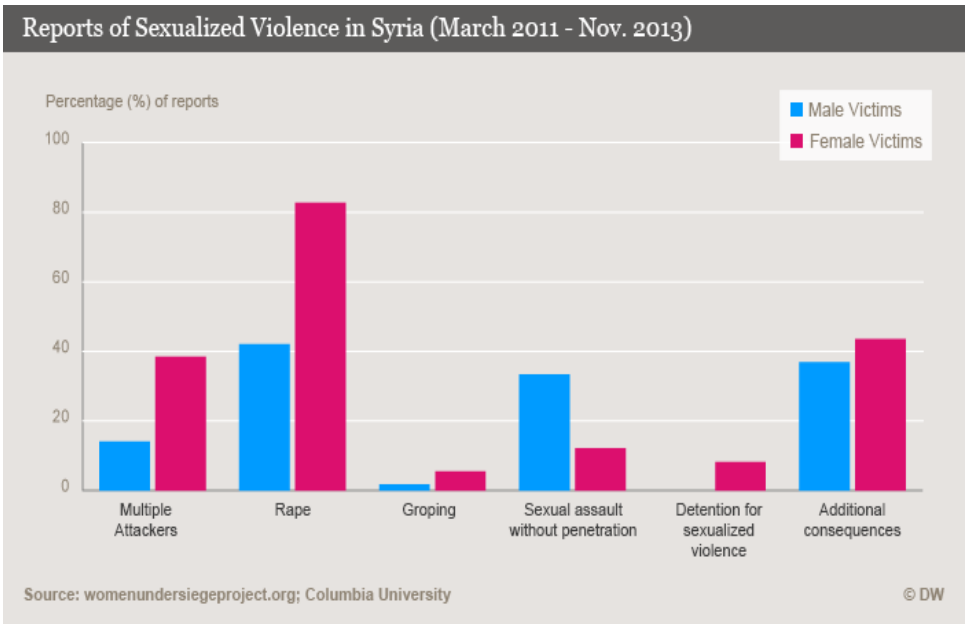

Source :womenundersiegeproject.org

وبحسب تقرير صدر عن المنظمة السورية لحقوق الإنسان (سواسية) فإن ظاهرة العنف الجنسي كانت قد شكلت "قطب الرحى في السياسة العقابية للنظام السوري في أعقاب الثورة السورية على نطاق واسع ومنهج بحق الضحايا من المعتقلين والمعتقلات". وشملت الأساليب المتبعة عوامل شبه مشتركة بين جميع

الأفرع الأمنية والعسكرية النظامية منها وغير النظامية كتجريد الضحية من الملابس بقصد الاغتصاب أو التحرش.[1]

كما باتت النساء السوريات معرضات بشكل مضطرد إلى الاعتقال التعسفي من قبل قوات الأمن الحكومية خصوصا، بالإضافة إلى تنامي ظاهرة الاختطاف في البلد. وفي شباط/فبراير 2014، وصل عدد النساء المحتجزات في السجون التي تديرها السلطات السورية إلى أكثر من 750 امرأة من بينهن نسبة كبيرة دون سن الثامنة عشرة.

أما الوضع الإنساني داخل مراكز الاحتجاز التابعة للنظام فهو مروع للغاية ويمارس التعذيب الجسدي والنفسي بشكل روتيني ضد النساء وقد توفي ما لا يقل عن 30 امرأة تحت التعذيب في المرافق الحكومية، هذا بالإضافة إلى الظروف الصحية وظروف النظافة السيئة للغاية حتى للمعتقلات المصابات بأمراض مزمنة أو مستعصية[2].

كما يمكن الحديث عن ابرز انواع التعذيب الممارس ضد الشعب السوري خاصة النساء، على يد داعش فقد استمر تعذيبهم واعدامهم عن طريق الحرق والرجم بالحجارة و الرمي بالرصاص خاصة في عام 2015، حيث استشهدت 230امراة ورميت جثثهم في الخسفة[3].

المطلب الثاني: - معاناة الأطفال السوريين خلال الأزمة: مظهر للأمن الإنساني

كانت التكلفة الإنسانية للصراع الدائر في سورية بين قوات النظام الأطراف غير النظامية كبيرة جدا،وكان ضحيتها الأطفال سواء الموجودون داخل سورية أو

([1])- "سوريا: جسدالمرأة،غنيمةُحربورمزلهيمنةالسلطة"، أطلع عليه بتاريخ: 14 جوان 2017.

http://www.dw.com/ar/سوريا-جسد-المرأة-غنيمةُ-حرب-ورمز-لهيمنة-السلطة/a-17481707#.

([2])- "تقريرحقوقي: آلاف السوريون ضحايالقتلوالتعذيبوالاغتصاب"، أطلع عليه بتاريخ: 14 جوان 2017.

www.orient-news.net/ar/news_show/8034/0/تقرير-حقوقي-آلاف-السوريات-ضحايا-القتل-والتعذيب-والاغتصاب.

([3])- العالم العربي بالارقام: وحفلات اغتصاب داعشية بحق العراقيات، اطلع بتاريخ2017/05/20 ،

https:// arabic,sputniknews.com/arab-world/201606091019129731/.

اللاجئين إلى دول مجاورة، فالحرب الأهلية الدائرة قضت على مقومات الحياة الطبيعية وأصبح الأطفال مهددين بعدد من الأخطار مثل القتل والتجنيد والانقطاع عن الدراسة والأمراض، لأن قدرات الدولة السورية انخفضت بسبب تدمير البني التحتية والمدارس والمستشفيات، كما يعاني الأطفال اللاجئون في المخيمات من ظروف معيشية صعبة ،مما اجبر البعض منهم إلى العمل بسن مبكر إضافة إلى الصعوبات النفسية بسبب أثار الحرب وفقدان الأهل.

يتعرض الأطفال داخل سورية إلى أشكال مختلفة من المعاناة بدءا من القتل والتعذيب إلى المشاكل الحياتية بسبب الأضرار التي لحقت بالمنشئات والمرافق الحكومية،فضلا عن الظروف القاهرة مثل الحصار واستمرار المعارك بشكل يعرقل من سيرة الحياة، أما أولئك الذين نجحوا في عبور الحدود الدولية مع ذويهم أو لوحدهم فيعيشون معاناة أقل وقعا لكنها تبقى مؤلمة بسب ظروف المخيمات وآثار الحرب التي حملوها معهم.

أ/ معاناة الأطفال المحاصرين في سورية:

أولا: القتل:

أفادت تقارير وبيانات أن عدد القتلى من الأطفال في سورية–دون سن 16 سن–بلغ حوالي 11 ألف منذ بداية الثورة إلى سنة 2014 [1] نسبة الذكور بلغت 69% بينما بلغت نسبة الإناث 31% وأعلى نسب الأطفال القتلى كانت في حلب وأدناها كانت في السويداء، والتوضيح يكون في الجدول التالي

جدول رقم 03 يوضح عدد الأطفال القتلى موزعين حسب المحافظات السورية –من عام 2011 إلى 2014:

(1)– 11 ألفا .. قتلى النزاع في سوريا من الأطفال، راديو سواء، الموقع الالكتروني،

http://www.radiowa,com/content/syria–death–toll–m thousends–conflict–/237662.htm.o

المصدر: المركز السوري للدراسات والأبحاث

المحافظة	%	العدد
حلب	29	3442
ريف دمشق	19	2308
حمص	12	1489
إدلب	11	1312
درعا	10	1150
حماة	7	784
دير الزور	5	550
دمشق	5	542
الرقة	2	212
الحسكة	0.5	57
اللاذقية	0.4	42
القنيطرة	0.4	42
طرطوس	0.3	35
السويداء	0.0	3

مـن بـين الأطفـال الـذين حـددت أسـباب وفـاتهم، 71% قتلـوا بالأسـلحة متفجـرة نتيجـة للقصـف الجـوي والمـدفعي واعتـداءات بالقنابـل وسـيارات ملغمـة، و كانـت طلقـات الأسـلحة الخفيفـة السـبب فـي مقتـل أكثـر مـن ربـع الأطفـال الضـحايا، أي نحـو 26.5 فـي المئـة مـن المجمـوع فيمـا أعـدم 764 طفـلا مـن دون محكمـة وقتـل 389 برصاص قناصة.

كمـا تـم تسـجيل حالـة 128 طفـل علـى أنهـم قتلـوا بأسـلحة كيميائيـة فـي الغوطـة فـي 21 أغسـطس 2013 فـي هجـوم نسـبته الـدول الغربيـة لنظـام الأسـد وروسـيا للقـوات

المعارضة، وفي مجزرة الحولة عام 2012 التي استخدمت فيها الأسلحة البيضاء قتل حوالي 50 طفلا (32 طفلا على الأقل بتقرير الأمم المتحدة) ويلاحظ أن فئة الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و16 سنة هم الأكثر عرضة للقتل العمد سواء عن طريق القنص أو التعذيب.

ثانيا: التعليم

تدخل الأزمة في سورية عامها الخامس، فهن أكثر من2.6 مليون طفل خارج المدرسة في سوريا وفي البلدان المجاورة لها وهي تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر.

لقد أدت الطبيعة المطولة والصعبة للأزمة السورية إلى وضع قدرة الأنظمة التعليمية على التعامل مع الحقوق والاحتياجات التعليمية للأطفال اليافعين السوريين، في حين تعمل الحكومات المضيفة والوكالات الدولية لتوسيع جهدها وبشكل كبير من أجل توفير التعليم للأطفال السوريين، إلا ضخامة الأزمة السورية قد أدت إلى جعل أي محاولات للاستجابة غير كافية، ولقد رفض حق الأطفال في الحصول على التعليم[1].

لقد دفعت الأزمة في سوريا بقدرات الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى نقطة الانهيار وكان لها تأثير مدمر على 4.5 مليون طفل، حيث يوجد 2 مليون طفل خارج المدرسة، وإن واحدة من بين كل خمسة مدارس قد دمرت أو تضررت أو استخدمت لأغراض أخرى، بما في ذلك الاحتلال من قبل الجماعات المسلحة.

أما خارج سوريا، فتعاني البلدان المضيفة المجاورة من القيام بمهام تفوق طاقتها من التعامل مع الأزمة السورية، يجود حوالي 530.000 طفل سوري لاجئ

1. أعداد ونسب الأطفال خارج المدرسة (قبل وبعد الأزمة)[1]

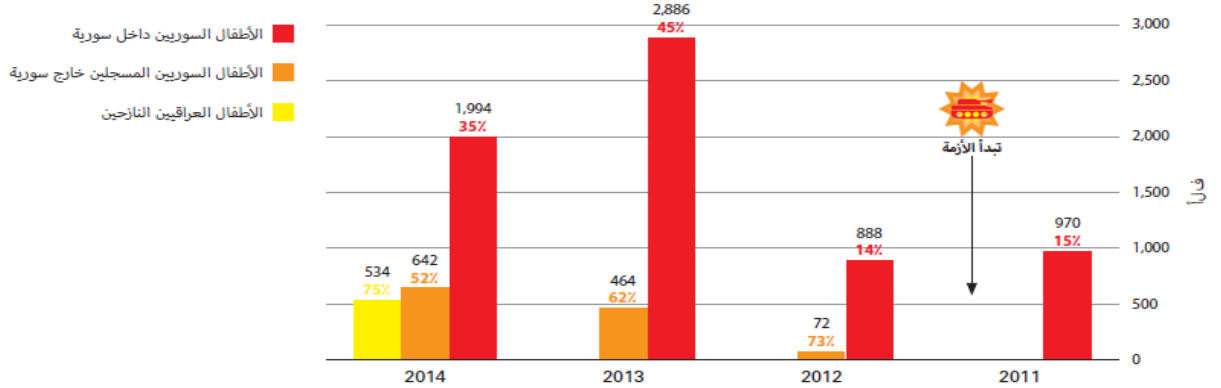

داخل سورية
لقد ارتفع عدد الأطفال خارج المدرسة الى ثلاثة أضعافه بعد مرور سنة واحدة على بدء الأزمة.

خارج سورية
على الرغم من انخفاض نسبة الأطفال اللاجئين خارج المدرسة، إلاّ أن عدد الأطفال اللاجئين خارج المدرسة في ازدياد مستمر.

في العراق
لقد أدى التأثير المشترك للأزمات السورية والعراقية الى وجود 0.5 مليون طفل خارج المدرسة بين السكان العراقيين النازحين داخليا.

مسجل، ففي تركيا يواجهون حواجز لا حصر لها في الحصول على التعليم، أما في لبنان فقد أدى ارتفاع عدد اللاجئين إلى خلق أزمة تعليمية أثرت على جميع الأطفال السوريين والفلسطينيين والأطفال اللبنانيين الضعفاء تبقى نسبة أكثر من 96% مما يزيد عن 380.000 طفل سوري خارج المدرسة في لبنان، أما في العراق فلم يتمكن حوالي 67.000 طفل لاجئ سوري من الوصول إلى التعليم، رسم بياني رقم 03يوضح[1]:

المصدر منظمة اليونيسف

التعليق

يتم حساب الاعداد السورية باستخدام ووزارة التربية والتعليم ،ونظام ادارة معلومات التعليم، والمفوضية السامية للشؤون اللاجيئين ومنظمة اليونيسف، و الكتاب السنوي الاحصائي السوري 2011، و تعداد سورية 2012 و التقديرات السكانية المستقبلية لمكتب الاحصاء الامريكي. اما الاعداد العراقية فتاتي من وزارة التربية والتعليم في وسط العراق / شركاء مجموعة التعليم، و نظرا لتوفير البيانات، لتغطي الاعداد السورية الطلاب الذين تتروح اعمارهم بين 15 الى 17 سنة وو قد تم حساب هذه العداد من اجمالي معدل الالتحاق بدلا من معدل الالتحاق الصافي المعدل مما ادى الى اعطاء تقديرات متدنية لعدد الاطفال خارج المدرسة، تم تحديد اعداد اللاجيئن حتى نهاية كانون الاول2013 ، تغطي اعدداد الاطفال العراقيين النازحين داخليا الطلاب الذين تتروح اعمارهم بين 06 الى 17 سنة وقد تم تحديثها حتى نهاية 2014.

ثالثا: ظروف معيشية سيئة

كشفت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، في إحصائية لها ان أطفال سوريا يمثلون 50% من مجمل عدد اللاجئين السوريين، ويعانون من ظروف مزرية، فهم يعيشون في خيام أو في المجتمعات المضيفة التي تعاني هي أيضا من الضغط.

([1])– نفس المرجع .

فإمكانيــة وصــول أولئــك الأطفــال إلــى الميــاه النقيــة والطعــام المغــذي وفــرص التعليم محدودة للغاية[1].

أدت هـذه الظـروف القاسـية إلـى زيـادة معـدل عمالـة الأطفـال اللاجئـين، حيـث أشـار تقريـر اليونيسـيف إلـى أن واحـدا مـن بـين كـل عشـرة أطفـال يعمـل، وتـزداد احتمـالات عمـل الأطفـال فـي الأسـر ذات المعيـل الواحـد، وحسـب تقريـر لمفوضـية شـؤون اللاجئـين فـي تقيـيم أجـري فـي 11 محافظـة أردنيـة مـن إجمـال 12، وجـد أن 47% مـن 186 أسـرة يعمـل فـرد أو أكثـر منهـا تعتمـد جزئيـا أو كليـا علـى الـدخل الـذي يـدره طفـلا، وقـد أظهـر تقيـيم اجرتـه اليونيسـيف/ منظمـة الطفولـة إنقـاذ الطفولـة فـي وادي الأردن فـي أبريل/نيسـان 2013 نفـس النتيجـة: 1.700 طفـل مـن بـين 3.500 طفـل فـي سـن المدرسـة أو 49% تقريبـا كـانوا يعملـون، كمـا أدت إلـى زيـادة حـالات الـزواج المبكـر بـين الإنـاث اللاجئـات بـدل إكمـالهن مشـوارهن الدراسـي، ففـي الأردن بـين كـل 5 حـالات زواج بـين اللاجئـات السـوريات فـإن حالـة واحـدة لطفلـة تحت سن الـ 18 عاما.

رابعا: آثار الحرب النفسية والصعوبات اجتماعية

وحسـب اليونيسـيف مليـوني طفـل لاجـئ هـم بحاجـة إلـى دعـم نفسـي وعلاجـي فتـوالي أصـوات الانفجـارات الرهيبـة التـي يسـمعونها الأطفـال يوميـا، ومشـاهد الـدمار الهائـل التـي تثيـر الفـزع والخـوف المـزمن فـي نفسـهم، ناهيـك عـن مشـاهدتهم مقتـل وإصـابة أفـراد أسـرهم وأقـرانهم الأمـر الـذي يزيـد مـن مخـاوف تعرضـهم لمسـتوى مرتفـع مـن الشـعور بـالبؤس كمـا أن بعضـهم تعـرض للانفصـال عـن أسـرهم أو تشـردهم ويواجـه الأطفـال اللاجئـين صـعوبات فـي تكملـة مسـارهم التعليمـي أهمهـا[2].: صـعوبات إداريـة تتمثـل فـي أوراق الثبوتيـة تتطلبهـا الحكومـات المضـيفة للاجئـين، وصـعوبات التـأقلم الاجتمـاعي مـع المحـيط تتمثـل فـي اللهجـة ومنـاهج التعلـيم،

([1])- تقرير مجموعة من الأوضاع المرعبة التي يعاني منها الأطفال سوريا، المختصر ،اطلع بتاريخ 12ماي2017 الموقع الالكتروني:

http://www.almohltsar.com /news

([2])-تقرير: "مجموعة من الأوضاع المرعبة التي يعاني منها أطفال سوريا، المختصر، نفس المرجع.

.

وصعوبات مالية تتمثل في الأقساط التي تتطلبها المدارس الخاصة في الدول التي لم تدمج الأطفال السوريين في المدارس الحكومية مثل مصر

رابعا: تجنيد الأطفال

افتتح النظام السوري خلال عام 2014 عددا من المراكز التابعة لجيش الدفاع الوطني في إحياء العاصمة دمشق الميدان وكفر سوسة وجرمانة لتطوع الراغبين في حمل السلاح والقتال إلى جانب النظام مقابل راتب شهري مقداره 30 ألف ليرة سورية وتسهيلات في دائرة الدولة، إضافة إلى مكافأة مادية لقاء مشاركتهم في عمليات عسكرية يحرز فيها النظام سيطرة ميدانية، ويضاف إلى الراغبين بالتطوع تحت عمر الثامنة عشر، حذف فترة التطوع من خدمة الجيش الإلزامية مع العلم تعديلا جرى على القانون الدولي الإنساني في عام 2000 رفع بموجبه سن التجنيد إلى الثامنة عشر من العمر وطالب بمحاكمة الدول المخالفة، كما أن القانون السوري ينص على أن الثامنة عشر هو سن بلوغ في سوريا.

كذلك سمح النظام السوري للأطفال فوق سن الخامسة عشر من العمر بالتطوع في جيش الدفاع المدني مقابل مرافقة أحد أهالي الأطفال، بعد أن كان يطلب موافقة كلا الوالدين[1].

نفس الأمر تم رصده بالنسبة للميليشيات المتقاتلة مع النظام إذ قامت بفتح معسكرات التدريب للأطفال ما دون 15 سنة حتى وإن لم يشاركوا في عمليات قتالية، وهناك كتائب تقاتل ضد النظام هي الأخرى منخرطة بتجنيد الأطفال، فقد تم رصد حالات أطفال مجندين في تنظيم داعش وجبهة النصرة.

يذكر أن سوريا تعدمن أسوأ دول العالم من ناحية حماية الأطفال من التجنيد، إذ تحتل سوريا مع خمس دول أخرى منها اليمن وعدد من الدول الإفريقية منها جنوب السودان والتشاد المراتب الأولى في العالم بتجنيد وانتهاك حقوق الأطفال بالحرب[2].

([1])– النظام يلجأ إلى تجنيد الأطفال قي سوريا، كلنا شركاء في الوطن، الموقع الالكتروني:

http :// www.all4syria.info/archive/142732.

([2])– تجنيد الأطفال يتزايد في سوريا ... وجميع الأطراف منخرطون، تحرير سوري، الموقع الالكتروني:

الخاتمة

بعد تقديم صورة عن الأزمة السورية وبعد أن تبينت الإجابة عن الإشكال المطروح على مستوى المتن المقدم، من خلال عرض التصورات النظرية التي بحثت في موضوع الأمن الإنساني باعتباره احد تطبيقات الأمن بمفهومه الموسع والمعمق والتي بينت ضرورة تجاوز المفهوم التقليدي للأمن دون تجاوز دور الدولة المركزي في حفظ امن مواطنيها ,وكذلك عرض وقائع الحراك الأزموي في سوريا من خلال الكشف عن أسباب الحرب الأهلية السورية والتي تمثلت أساسا في شكل عنف بنيوي وعجز مؤسساتي في إدارة موارد الدولة والتنوع الطائفي الذي تشهده سوريا وحيث كان الحراك الشعبي في دول عربية أخرى ظرفا مناسبا للمطالبة بتغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية في سوريا. وهو ما يدحض الفرضية الثانية في الدراسة بحيث أن ما حدث في سوريا كان نتيجة جملة من التراكمات ونتيجة مباشرة لعدم تمتع جميع المواطنين السوريين من الخدمات العامة للنظام وبنفس الدرجة وما الحراك العربي إلا مناسبة شجعت السوريين على الانتفاضة,بذلك فان بان العجز المؤسساتي هو سبب مباشر لتفجير حالة اللأمن وبالتالي تظهر تهديدات الأمن الإنساني.

في الأخير كشفت الدراسة عن معاناة الشعب السوري خلال الحرب التي دامت ست سنوات من حالة اللأمن الاقتصادي والتي ظهرت في زيادة الفقر والبطالة وعجز المؤسسات الرسمية على الأداء، وإلا أمن الغذائي والأمن الصحي مما يظهر أن الحرب الأهلية قد أثرت على جميع أبعاد الأمن الإنساني ،كما أن من مخلفات الحرب هو حركة الأفراد نحو الداخل ونحو الخارج مما خلف احد اعقد أزمات اللاجئين التي شهدتها البشرية،كما أن الحرب قد خلفت عمليات القتل والدمار والتهجير والممارسات غير الإنسانية خاصة اتجاه أكثر الفئات انكشافية وهي الأطفال والنساء ,هذه الحقائق التي تناولتها الدراسة تثبت الفرضية التي قدمت بان الحرب الأهلية هي مصدر مؤكد اللأمن الإنساني.

ويبقى بذلك تحقيق بذلك الأمن الإنساني في سوريا مرتبط بانتهاء الأزمة أو على الأقل انفراجها إلى درجة كفيلة بتقليص أو القضاء على أغلب صور وجوانبها على تهديدات الأمن إنساني من هجرة ومشاكل اللاجئين وكذا حماية الفئات الضعيفة كالأطفال والنساء .

وبعيدا عن التشاؤم أو التفاعل حول مصير الأفراد والجماعات من جراء الأزمة ومن جانب علمي أكاديميي فالأزمة السورية تتطلب أكثر من الحلول العسكرية وتتطلب توافق الأطراف الداخلية والخارجية على تحقيق مصلحة الشعب السوري وتحريره من الخوف والحاجة.

الملاحق

الملحـــق رقـــم 01: الجـــدول 1: معـــدلات المشـــاركة فـــي قـــوة العمـــل فـــي ســـورية (2001-2010)

	2001	2002	2003	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الذكور	81،3	80،1	76،3	72،8	74،1	74،0	72،5	71،7	72،2
الإناث	21،3	23،2	19،0	14،5	14،9	14،4	14،6	13،0	12،9
الحضر	48،5	47،5	45،7	43،7	45،4	43،9	43،8	43،3	43،0
الريف	56،4	58،0	50،7	46،5	46،4	46،0	44،2	42،7	42،4
الإجمالي	52،3	52،5	48،0	44،9	45،8	44،9	44،0	43،0	42،7

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

الملحق: رقم 02 خريطة سوريا العسكرية الجديدة بين النظام والمعارضة وداعش

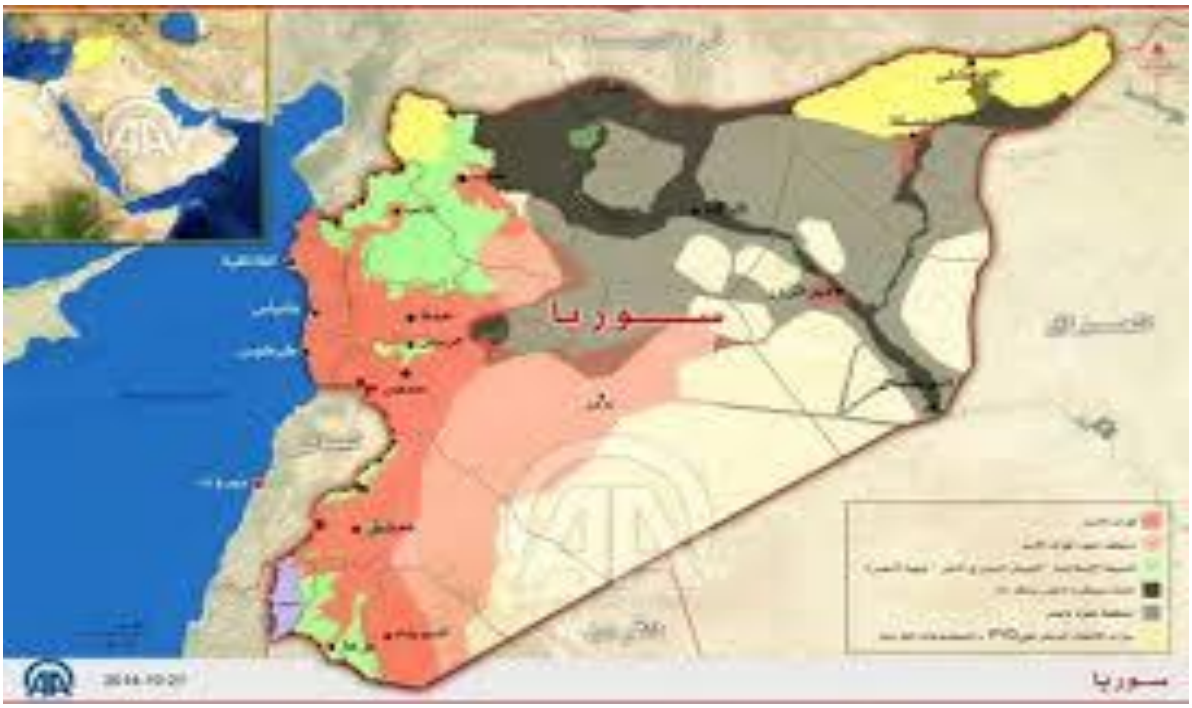

المصدر: خريطة سوريا العسكرية الجديدة بين النظام والمعارضة وداعش

الملحق: رقم 03 الجدول 01 يبين معدلات المشاركة في قوة العمل في سورية (2001-2010)

UnemploymentRate	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2011	
Males	1.4	6.2	5.7	8.3	5.2	5.3	5.9	10.4	8.2	8.3	7.4	ذكور
Females	37.1	21.9	22.3	24.2	25.6	23.8	20.1	21.8	21.9	24.1	22.5	إناث
total	14.9	8.6	8.1	10.2	4.4	8.2	8.1	12.3	10.8	11.7	10.3	المجموع

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء و حسابات المؤلفين

الملحق: رقم 04

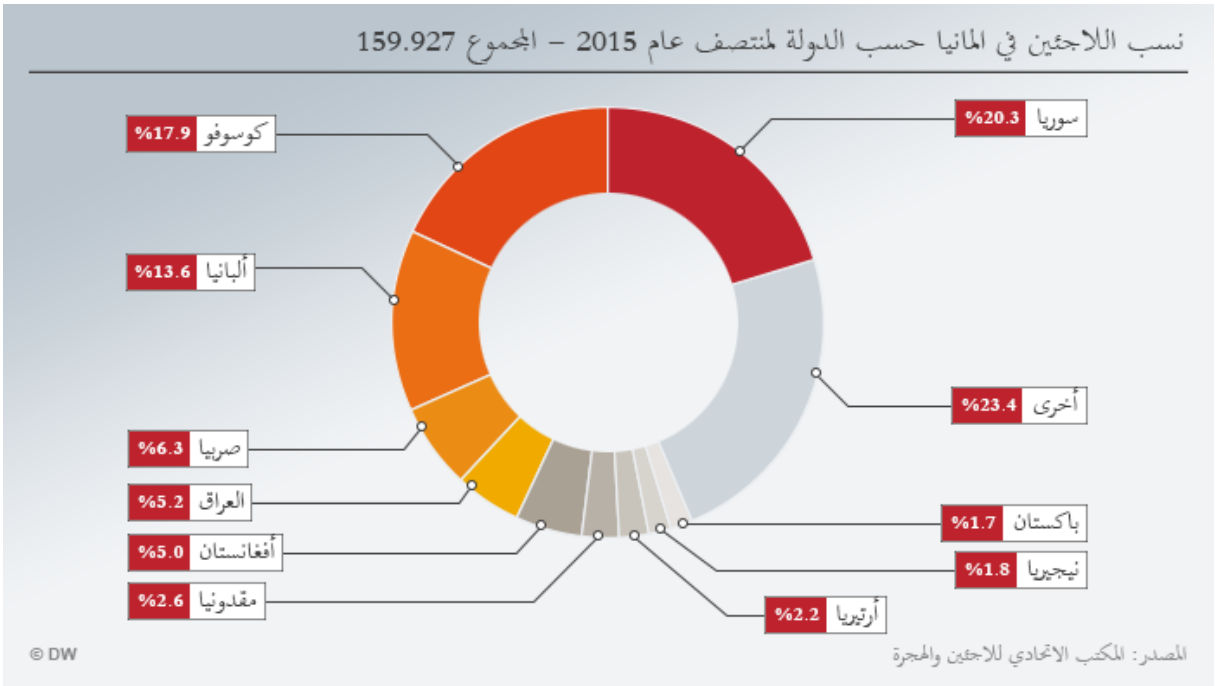

المصدر: المكتب الاتحادي للاجئين و الهجرة

الملحــق رقــم 05: الجــدول رقــم 01: التــأثيرات الماليــة، وتكلفــة الاســتقرار بالنســبة للبنان

القطاعات	2012-2014	تكلفة الاستقرار بالدولار الأمريكي
الصحة	93.6	216.3
التربية والتعليم	194	348
الفقر والسلامة	21.5	21.5

المصدر: تقرير البنك العالمي 2014

الملحق رقم 06: الجدول رقم 02: التأثيرات المالية وتكلفة الاستقرار في قطاعات محددة بالنسبة للأردن

القطاعات	2012-2014	التكلفة المالية بالدولار الأمريكي
الصحة	82	118.7
التربية	37.3	58.6
الفقر والسلامة	150.3	209.5

المصدر: تقرير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين 2013.

الملحق رقم 07: رسم بياني رقم 02 يوضح العنف الجنسي في سوريا

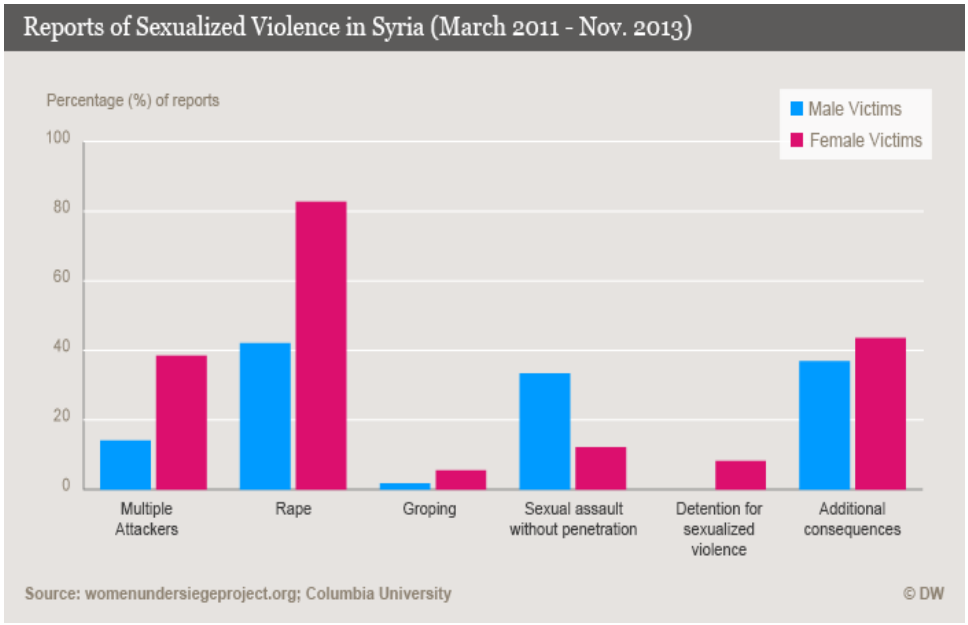

Source :womenundersiegeproject.org

الملحق رقم 08:

المحافظة	%	العدد
حلب	29	3442
ريف دمشق	19	2308
حمص	12	1489
إدلب	11	1312
درعا	10	1150
حماة	7	784
دير الزور	5	550
دمشق	5	542
الرقة	2	212
الحسكة	0.5	57
اللاذقية	0.4	42
القنيطرة	0.4	42
طرطوس	0.3	35
السويداء	0.0	3

المصدر: المركز السوري للدراسات والأبحاث

الملحق رقم 09:

المصدر منظمة اليونيسف

1. أعداد ونسب الأطفال خارج المدرسة (قبل وبعد الأزمة)[1]

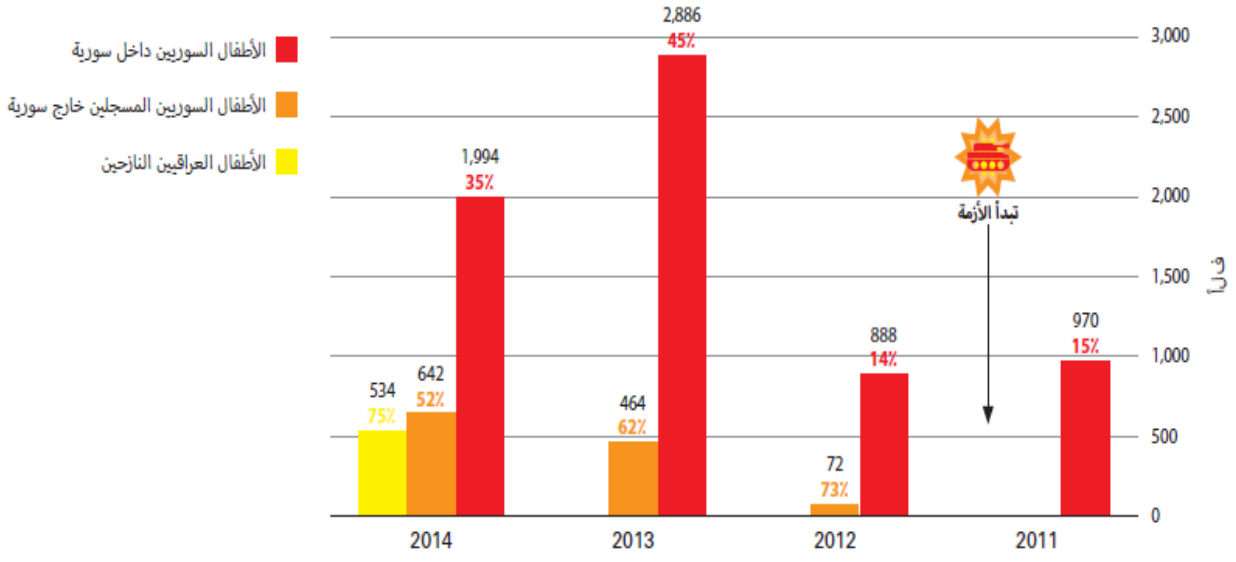

داخل سورية

لقد ارتفع عدد الأطفال خارج المدرسة الى ثلاثة أضعافه بعد مرور سنة واحدة على بدء الأزمة.

خارج سورية

على الرغم من انخفاض نسبة الأطفال اللاجئين خارج المدرسة، إلاّ أن عدد الأطفال اللاجئين خارج المدرسة في ازدياد مستمر.

في العراق

لقد أدى التأثير المشترك للأزمات السورية والعراقية الى وجود 0.5 مليون طفل خارج المدرسة بين السكان العراقيين النازحين داخليا.

قائمة المصادر والمراجع

1/ الكتب:

- صادق عبد المجيد، أمن الدولة والنظام القانوني للقضاء الخارجي، القاهرة، د د ن، 1976.

- تامر كامل، دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، 1985.

- محمد كامل البلي، النظم السياسية الدولة والحكومة (بيروت: دار النهضة العربية، 1969).

- جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. باتنة: دار الخلدونية، 1990.

- جيمس، دوفرتي وروبرت، بالتسغراف، النظريات المتضاربة على العلاقات الدولية ترجمة.وليد عبد الحي الكويت، د د ن، 1985.

- بيليس، جون واخرون، عولمة السياسة العالمية، ترجمة. مركز خليج للأبحاث دبي (مركز الخليج للأبحاث ،2004).

- محسن بن العجمي بن عيس، "الأمن والتنمية (الرياض، جامعة نايف العربية ، 2011).

- خالد مالك، تقرير التنمية البشرية لعام 1994، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تر. مركز دراسات الأبحاث الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994).

- ناصف يوسف حي، النظرية في العلاقات الدولية (لبنان: دار الكتاب الغربي، 1985)،.

- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي (الجزائر : المكتبة العصرية ،2005).

2/ المذكرات:

أنعام عبد الكريم أبو مور، "مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية"، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر ،2013-2014.

بوسطيلة سميرة ، "الأمن البيئي، مقاربة الامن الإنساني"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.

حقاني حليمة،" دور التنمية على تحقيق الأمن الإنساني"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر03، 2011-2012.

شرايطية سميرة، "تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني: دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2010-2011.

حموم فريدة، "مدخل جديد للدراسات الأمنية مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003-2004.

دير أمينة ، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة: دول القارة الإفريقية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013.

علوي مصطفى ، "مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، جامعة القاهرة، 2004.

علي عدوان محمد أحمد ، "الأمن الإنساني ومنظمة حقوق الإنسان :دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة، مذكرة ماجيستر، جامعة أسيوط، 2012-2013.

قسوم سليم، " التحديات الجديدة في الدراسات الأمنية : دراسة في تطور الأمن عبر المنظورات العلاقات الدولية"، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر 03 ،2010.

3/ المجلات:

-الغربي سليمان عبدالله، "مفهوم الأمن: مستويات وصفية وتهديداته"، المجلة العربية للعلوم السياسية، 19 (2008) 10-11.

- قوجيلي سيد أحمد ، "الحوادث العظمى في نظرية العلاقات الدولية"، 4 (2007) 10.

4/ الموسوعات:

- موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، 181.

5/ المواقع الالكترونية:

- منى حسين عبيد المنصف، "النظرية الواقعية التقليدية" اطلع عليه بتاريخ: 25 جوان 2017
www.ahewar.org/debat/show.art.as.p?aid=355333.
- بلحيثر نجية، الأمن الإنساني :دراسة في تهديدات الأمن الإنساني المغاربي، اطلع عليه بتاريخ 2017/04/25
http://www.nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=30684
- عمر كوش، "أمن الإنسان العربي في تقرير التنمية"، 18 (2009).
- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي (الرياض، 2009).
- منى حسن علي، "مفهوم الأمن الإنساني"، 20(2009).
Sudanpolice.gov.sd/pdf/55555.pdf.
- إلياس أبو جودة، "مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة"، أطلع عليه بتاريخ: 20 ماي 2017.
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

فهرس المحتويات

المقدمة.	2
الفصل الأول: تحول مفهوم الأمن وتحديات حقل التنظير.	10
المبحث الأول: مناقشة حول مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية	11
المطلب الأول: المفهوم التقليدي للأمن في الواقعية التقليدية.	11
المطلب الثاني: تحول مفهوم الأمن وفق المقاربات التوسعية.	20
المبحث الثاني: تركيب مفهوم الأمن الإنساني خارج حقل التنظير	29
المطلب الأول: تحديد مضمون الأمن الإنساني: مقاربة وصفية تعريفية.	30
المطلب الثاني: أبعاد الأمن الإنساني في مقاربة البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	36
المبحث الثالث: تحليل مفهومي نظري للحروب الأهلية كتحدي للأمن الإنساني.	45
المطلب الأول: ضبط مفهوم الحرب الأهلية على خليفة انتشار الصراع	45
المطلب الثاني: مقاربات دراسة الحروب الأهلية.	47
خلاصة الفصل الأول	53
الفصل الثاني: تحليل الواقع الأزموي في سوريا	54
المبحث الأول: الأزمة السورية: بحث في الأسباب والحركيات.	55
المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية.	55
المطلب الثاني: البناء المؤسساتي والأداء السياسي.	60
المطلب الثالث: الأزمة المجتمعية.	63

المبحث الثاني: ابرز أطراف النزاع السوري.	65
المطلب الأول: النظام السياسي السوري.	65
المطلب الثاني: التنظيمات الجهادية المعارضة للنظام.	67
المطلب الثالث: معارضة الجيش السوري الحر و فصائل أخرى.	70
الفرع الأول:الجيش السوري الحر.	71
الفرع الثاني: الفصائل المقاتلة الأخرى.	75
المبحث الثالث التدخلات الأجنبية في سوريا.	77
المطلب الأول: التدخل الأحادي الروسي.	77
المطلب الثاني: التدخل الثاني المنافس التركي الإيراني.	82
خلاصة الفصل الثاني	93
الفصل الثالث: الأزمة السورية فشل لمقاربة الأمن الإنساني.	94
المبحث الأول: أبعاد الأمن الإنساني في سوريا خلال الأزمة.	95
المطلب الأول: الأمن الاقتصادي وانعكاسه على احتياجات المواطن السوري.	95
الفرع الأول: أثار التدهور الاقتصادي على المواطن السوري.	96

الفرع الثاني: أثار التدهور الاقتصادي على القطاعات المنتجة.	97
المطلب الثاني: الأمن الصحي خلال الأزمة.	101
المطلب الثالث: الأمن الفردي في سوريا واستهداف المدنيين خلال الهجمات العشوائية.	102
المبحث الثاني: أزمة اللاجئين في سوريا: أزمة إنسانية وتداعيات عبر وطنية.	106
المطلب الأول: اللجوء كظاهرة حتمية في الحرب.	106
المطلب الثاني: أوضاع اللاجئين السوريين في الدول المضيفة.	108
المطلب الثالث: تأثير اللاجئين السوريين على دول الجوار.	112
المبحث الثالث: وضع الفئات الضعيفة خلال الحرب السورية.	118
المطلب الأول: النساء في الحرب (القتل، التعذيب، الاختطاف، الاغتصاب).	118
المطلب الثاني: – معاناة الأطفال السوريين خلال الأزمة: مظهر للأمن الإنساني.	120
خلاصة الفصل الثالث	129
الخاتمة.	130
قائمة المراجع.	133
الملاحق.	137
الفهرس.	147

مخلص

إن هذا البحث يناقش أتحديات للأمن الإنساني في سوريا حيث يعد من مواضيع الساعة و أن كان موضوع دراسات سابقة في بعض جوانبه. ولكن التطرق إليه بهذه التركيبة لم تحدث مسبقا في دراسات من هذا المستوى, فالموضوع يبدأ بتقديم الأمن الإنساني بوجه عام دون ربطه بالقضية السورية، وعرض المفاهيم الأساسية للأمن ألإنساني ومن ثم عرض الأزمة السورية وعناصرها وتحديد أطراف النزاع السوري وهذا ما يسمح بتحديد أبعاد الأمن الإنساني وهذا في مختلف جوانبه ثم عرض تأثير قضية اللاجئين، وبوجه خاص وضع الفئات الضعيفة في سوريا.

الكلمات المفتاحية: الأمن/ الأمن الإنساني/ التنظيمات الجهادية/ داعش/ الأزمة السورية/ اللاجئين.

This research discusses the challenges of human security in Syria, which is one of the topics of the hour and that the subject of previous studies in some aspects. The topic begins with the provision of human security in general without linking it to the Syrian issue, presenting the basic concepts of human security, and then presenting the Syrian crisis and its elements and identifying the parties to the Syrian conflict. This allows to define the dimensions of human security. And then to present the impact of the refugee issue, in particular the situation of vulnerable groups in Syria

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا يليق لجلال وجهه وعظيم سلطانه نحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه أعان عباده ويسر لهم السبيل لمرضاته وأخلصوا له الولاء ففازو بنعمه.

سبحانك اللهم نحمدك كثيرا كما تجزي كثيرا لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا ونصلى اللهم ونسلم على الحبيب المصطفى الذي كان ومازال خير معلم للبشرية الذي اهتدينا بهديه وغرس في قلوبنا حب العلم والإيمان.

يقودنا شرف الاعتراف بالجميل بعدما أتممنا هذه المذكرة المتواضعة أن نتوجه بعظيم الشكر والعرفان إلى أستاذتي الفاضلة "**شرايطية سميرة**" التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة، وأتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور: منصر جمال والأستاذ دندان عبد الغاني، على قبولهما مناقشة مذكرتي.

لكم من الله عظيم الجزاء يا أستاذتي الكرماء كما لا ننسى كل من ساهم في تشجيعنا لإنهاء هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد، وإلى كل من ساهم ولو بكلمة طيبة نقول لهم مرة أخرى ألف شكر.

وفي الأخير يمكننا أن نقول أننا لم نلم بكل حيثيات هذا العمل، وإنما تطرقنا إلى جزء قليل جدا من هذا البحر الواسع.

إهــداء:

أحمد الله على إتمام العمل، واهدي ثمرات جهدي إلى من قال فيهما الله عز وجل:

"وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا"

سورة الإسراء 24

إلى معنى الطهر والسمو إلي من رسمت لي درب النجاح
إلى من نبع الحنان والعطف والأمل تلك هي " أمي الغالية" أطال الله في عمرها

من كان سببا إلى وصولي معالي الوجود وجاد علي بالموجود، وتحدي لأجلي كل الصعاب" أبي الغالي" أطال الله في عمره...

دون أن أنسى شموع حياتي وصناع ابتسامتي في جميع أوقاتي...
إلى أخواتي " نوال، سهام، أسماء"
إلى "إخوتي" التي لم تلدهم أمي وهبتهم لي الحياة "أزواج أخواتي"
" منير، عصام، مراد"
إلى قرة عيني أبناء أخواتي " نزيم، إياد، وسيم"
إلى براعمتين التي بسمتها كروعة الأزهار " وصال، رودينة"
والكتكوتين الصغيرين" غلاس، يوسف"

كما لا ننسى أعمامي وخالتي وأبنائهم كل بأسمائهم.

المقدمة.

الفصل الأول: تحول مفهوم الأمن وتحديات حقل التنظير.

المبحث الأول: مناقشة حول مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية والدراسات الأمنية.

المطلب الأول: المفهوم التقليدي للأمن في الواقعية التقليدية.

المطلب الثاني: تحول مفهوم الأمن وفق المقاربات التوسعية.

المبحث الثاني: تركيب مفهوم الأمن الإنساني خارج حقل التنظير: مقاربة برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

المطلب الأول: تحديد مضمون الأمن الإنساني: مقاربة وصفية تعريفية.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الإنساني في مقاربة البرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

المبحث الثالث: تحليل مفهومي نظري للحروب الأهلية كتحدي للأمن الإنساني.

المطلب الأول: ضبط مفهوم الحرب الأهلية على خليفة انتشار الصراع من بين داخل الدول.

المطلب الثاني: مقاربات دراسة الحروب الأهلية.

الفصل الثاني: تحليل الواقع الأزموي في سوريا: قراءة في الأسباب وأطراف النزاع.

المبحث الأول: الأزمة السورية: بحث في الأسباب والحركيات.

المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية.

المطلب الثاني: البناء المؤسساتي والأداء السياسي.

المطلب الثالث: الأزمة المجتمعية.

المبحث الثاني: ابرز أطراف النزاع السوري.

المطلب الأول: النظام السياسي السوري.

المطلب الثاني: التنظيمات الجهادية المعارضة للنظام.

المطلب الثالث: معارضة الجيش السوري الحر و فصائل أخرى.

الفرع الأول: الجيش السوري الحر.

الفرع الثاني: الفصائل المقاتلة الاخرى.

المبحث الثالث التدخلات الأجنبية في سوريا.

المطلب الأول: التدخل الأحادي الروسي.

المطلب الثاني: التدخل الثاني المنافس التركي الإيراني.

المطلب الثالث: التدخل متعدد الأطراف في ظل التحالف الأمريكي الغربي.

الفصل الثالث: الأزمة السورية فشل لمقاربة الأمن الإنساني.

المبحث الأول: أبعاد الأمن الإنساني في سوريا خلال الازمة.

المطلب الأول: الأمن الاقتصادي وانعكاسه على احتياجات المواطن السوري.

الفرع الأول: أثار التدهور الاقتصادي على المواطن السوري.

الفرع الثاني: اثار التدهور الاقتصادي على القطاعات المنتجة.

المطلب الثاني: الأمن الصحي خلال الازمة.

المطلـــب الثالـــث: الأمـــن الفـــردي فـــي ســـوريا واســـتهداف المـــدنيين خـــلال الهجمات العشوائية.

المبحـث الثـاني: أزمـة اللاجئـين فـي سـوريا:أزمـة إنسـانية وتـداعيات عبـر وطنية.

المطلب الأول: اللجوء كظاهرة حتمية في الحرب.

المطلب الثاني: أوضاع اللاجئين السوريين في الدول المضيفة.

المطلب الثالث: تأثير اللاجئين السوريين على دول الجوار.

المبحث الثالث: وضع الفئات الضعيفة خلال الحرب السورية.

المطلب الأول: النساء في الحرب (القتل، التعذيب، الاختطاف، الاغتصاب).

المطلـــب الثـــاني: – معانـــاة الأطفـــال الســـوريين خـــلال الازمـــة: مظهـــر للامـــن الانساني.

الخاتمة.

قائمة المراجع.

الملاحق.

فهرس المحتويات.

مقدمة:

جاء مفهوم الأمن الإنساني في سياق مراجعة المفهوم التقليدي للأمن كضرورة فرضتها جملة التحولات التي شهدها الواقع الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.والحديث عن مفهوم الأمن الإنساني كمدخل جديد للدراسات الأمنية مع نهاية القرن المنصرم،نتج عنه إظهار الكيفية المثلى في الوصول إلى تحقيق فعلي وفعال لأمن الأفراد والجماعات وكذلك لأمن الدولة وللأمن والسلم العالميين.

لقد أصبح لمفهوم الأمن الإنساني أهمية كبيرة، وصار يطبع بنفس جديد بالفعل الدولي فكثر الحديث عنه في الأوساط الأكاديمية وفي المحافل الدولية،لأنه تأكدت حقيقة فادها أن تحقيق الأمن الداخلي أصبح مرتبط بالتخلص من مظاهر الفقر والحاجة والخوف وحفظ الكرامة الإنسانية الأمر الذي أدى لإعادة النظر في مجموعة من المفاهيم: كالقوة، والمصلحة، والسيادة والمساواة بين الدول، وتزايد التدخلات باسم الإنسانية،حيث أصبحت الجماعة الدولية أمام تحد جديد فرضته التحولات التي مست بطبيعة النزاعات، التي آلت غالبيتها إلى نزاعات داخلية،فبالرغم من سعي الدول في الحفاظ على السلم والأمن إلا أن الحروب لم تغب على الساحة الدولية، واتخذت الحرب بذلك صورا وأشكالا جديدا، كالحروب الأهلية المسلحة التي تقع في إقليم الدولة الواحدة والهجمات التي تشنها جماعات إرهابية دولية دون موقع جغرافي محدد لها،خير مثال على ذلك الأزمة السورية التي تعتبر من أكثر الأزمات الإنسانية تعقيدا.

أهمية الدراسة:

من خلال ما سبق يظهر أن هذا الموضوع يكتسي أهمية بالغة على المستويين العلمي والعملي يمكن إيضاحها فيما يلي:

الأهمية العلمية:

يكتسي موضوع الأمن الإنساني أهمية بالغة على مستوى الدراسات الأكاديمية ،لأنه يهتم بما يحقق التخلص من كل مظاهر العوز المادي والمعنوي للأفراد والجماعات،وهو ما بات يمثل صميم الاهتمامات الأمنية،و وتتضاعف القيمة العلمية للموضوع كونه يركز على الأزمة السورية وما تطرحه من تحديات إنسانية، بذلك تظهر الإضافة التي تسعى هذه الدراسة إلى تقديمها إلى الدراسات الأكاديمية في كونها تفحص مقاربة الأمن الإنساني في أزمة كثيرا ما درست بمنظور استراتيجي .

الأهمية العملية:

تتجلى في سياق ما أصبح مشاهدا من تهديد شديد لأمن الأفراد في سوريا، أو عدم اكتراث الدولة بالتزاماتها الدولتية اتجاه مواطنيها وهو ما يتطلب البحث في سبل أخرى يمكن من خلالها المساهمة في حماية الأفراد من هذه الأخطار التي تواجههم.

مبررات اختيار الموضوع :

ينبع الاهتمام بهذه الدراسة من الأهمية التي يطرحها الموضوع في حد ذاته، وتتراوح أسباب هذا الاهتمام ما بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

الأسباب الذاتية:

-بالنظر لطبيعة التخصص والتكوين الذي يتمثل في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية جاء الاهتمام بحالة الاستقرار الأمني في سوريا ولكن من منظور الأمن الإنساني.

-الرغبة في معرفة تأثيرات الحرب الأهلية في سوريا ومختلف صور المعاناة التي يشهدها الفرد السوري.

الأسباب الموضوعية:

- الحداثة النسبية لمسألة القضية السورية عموما والبعد الإنساني على وجه الخصوص في ظل الحراك العربي الذي شاهدته دول منطقة الشرق الأوسط،جعلتها محل اهتمام

مختلف الفواعل الدولية والمراقبين الدوليين من اجل الكشف عن المعاناة الإنسانية للشعب السوري.

أهداف الدراسة:

- عرض مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالمتغيرات الدراسية الأساسية المتمثلة في الأمن الإنساني والأخطار المستحدثة التي تواجه الإنسانية.

- إسقاط مقاربة الأمن الإنساني على الأزمة السورية من خلال فحص مختلف الأطر التي تحكم متغيرات الدراسة وذلك من خلال دراسة حقيقة أبعاد الأمن الإنساني على الفرد السوري
- فهم عوائق تحقيق تفاهم دولي لقضية الأمن الإنساني في سوريا.

مجال الدراسة:

تنتمي الدراسة إلى ثلاث مجلات فرعية هي كالتالي:

المجال المعرفي:

تنتمي هذه الدراسة إلى حقل الدراسات الأمنية ,هذا الحقل الأكاديمي الذي شهد سلسلة من التجديدات والتطورات في مرحلة ما بعد الثنائية من اجل التلاؤم مع الواقع الدولي الجديد.

مجال الزمان:

يرتبط الموضوع بفترة ستة سنوات من الأزمة السورية مند اندلاع الحراك الشعبي السوري عام 2011 إلى غاية 2017.

المجال المكاني:

تناول الدراسة التحديات الإنسانية والواقع الأزموي الذي يعيشه مجتمع بأكمله في الدولة السورية.

إشكالية الدراسة:

إن استمرار حالة اللأمن في سوريا، وتعقدها بزيادة أطرافها وأثارها، جعلت من هذه الأزمة تتحول من مسألة اجتماعية داخلية،إلى مسألة سياسية أمنية إنسانية تحظى باهتمام المنظمات الحقوقية ومختلف المنظمات الدولية والإقليمية.

الإشكالية المطروحة:

في ظل حالة الاستقرار الأمني وتعقد الحلول السياسية والدبلوماسية وكثرة الأطراف المنخرطة في الأزمة ،ما هو واقع الأمن الإنساني في سوريا؟

من اجل تغطية الإشكالية على مستوى المضمون, سيتم تفكيكها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- كيف عالجت الأطر النظرية التحول في مفهوم الأمن؟وما هو مفهوم الأمن الإنساني؟
- كيف يمكن توصيف الأزمة السورية من منطلق أسبابها وأطرافها؟
- ما هي التهديدات التي تمس الأمن الإنساني في سوريا خلال الحرب.

فرضيات الدراسة:

-كلما ازدادت حالة الأمن كنتيجة لعجز الجهاز الدولاتي عن أداء وظائفه كلما ازدادت مظاهر تآكل الأمن الإنساني.

-الحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة العربية هو سبب مباشر لاندلاع حالة العنف في سوريا.

-إذا كانت الحرب الأهلية في سوريا نتيجة مباشرة لحالة عدم الرضا ورغبة في إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية فان الفوضى التي تخلفها مصدر مؤكد لتهديدات الأمن الإنساني.

مناهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على جملة من المناهج:

منهج دراسة الحالة: توضيح التحديات الأمنية من منظور إنساني خلال الحروب الأهلية وتم اتخاذ سوريا كنموذج للدراسة.

المنهج التاريخي: اقتضت الضرورة العلمية بالرجوع إلى جملة من الأحداث والوقائع قبل اندلاع الأزمة السورية والتي كانت بمثابة تراكمات تحولت بعد ذلك إلى حركيات سببية.

– المنهج الاستقرائي من خلال استقراء مجموعة من المعطيات والمعلومات المقدمة من طرف مجموعة دراسات أكاديمية ومراقبين للأزمة السورية.

– أدبيات الدراسة:

1– **كتاب** خديجة عرفة محمد أمين: الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض– السعودية 2009، في دراستنا ناقشت مفهوم الأمن الإنساني وتحدثت عن سياق التاريخي لجذور لهذا المفهوم كما ألقت الضوء في دراستها على مفهوم الأمن الإنساني في السياق العربي، وأيضا السياق الدولي.

2. **مذكرة ماجستير** ل فريدة حموم. الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر، 2004م.تناولت الدراسة التطور الذي طرأ على مفهوم الأمن والظروف المؤدية لبروز ما يسمى بمفهوم الأمن الإنساني، وضحت الدراسة نقطتين أساسيتين الأولى هي التعرف على مفهوم الأمن الإنساني والتطرق للخصائص الذي يمتاز بها والمصادر المهددة له، أما النقطة الثانية تتمثل في معرفة أبعاد المفهوم الأمني الجديد.

صعوبات الدراسة:

– الدراسات المعرفية في مجال العلاقات الدولية والدراسات الأمنية شائكة وقليلة جدا.

– موضوع جديد ويشكل صعوبة للباحث، خاصة فيما يخص الطرح العلمي حيث تغيب الموضوعية على كثير من المراجع كونها تميل إلى طرف أو لأخر في النزاع السوري.

– ضيق الوقت بالنسبة الى طرح موضوع يتسم بالحداثة.

تفصيل الدراسة:

تم اتباع خطة مكونة من ثلاث فصول لمعالجة تحديات الأمن الإنساني في سوريا وجاء توزيع هذه الفصول كتالي:

الفصل الأول: تناول تحولات مفهوم الأمنالإنساني و تحديات داخل وخارج حقل التنظير للعلاقات الدولية حيث تم التطرق في المبحث الاول مناقشة حول مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية ودراسات الامنية مع التركيز على المفهوم التقليدي للأمن في الواقعة التقليدية مع تسليط الضوء وتوسيع وتعميق الأمن، أما المبحث الثاني فقد ركز على تركيب مفهوم الأمن الأساسي خارج حقل التنظير مقارنة برنامج الأمم المتحدة مع التركيز على تحديد مضمون الأمن الإنساني بمقارنة وصفية تعريفية مع تسليط الضوء على إبعاد الأمن الإنساني.

أما المبحث الثالث فقد خصص لتحليل مفهوم نظرية للحروب الأهلية كتحدي للأمن الإنساني مع التركيز على ضبط مفهوم الحرب الأهلية على خلفية انتقال الصراع إلى ما بين داخل الدول مع تسليط الضوء على مقاربات دراسة الحروب.

الفصل الثاني:

تناول تحليل الازموي في سوريا: قراءة في اسباب وأطراف النزاع حيث تم التطرق في المبحث الاول على الازمة السورية اما المبحث الثاني فتناول فيه ابراز اطراف النزاع السوري مع تسليط الضوء على التدخلات الاجنبية في سوريا.

الفصل الثالث:

وضح من خلال دراسة الازمة السورية فشل لمقاربة الامن الانساني حيث تطرقنا في المبحث الاول على ابعاد الامن الانساني في سوريا خلال الازمة كما في المبحث الثاني ثم الانتقال للحديث على ازمة اللاجئين في سورية ازمة انسانية وتداعيات غير وطنية مع تسليط الضوء على وضع الفئات الضعيفة من خلال الحرب السورية.

تخضع الظاهرة الأمنية كغيرها من الظواهر لقانون التطور والتغيير والتأثير المتبادل من غيرها من الظواهر، تبعا للمستجدات التي تطرأ على الساحة العالمية والجهوية والداخلية، فرغم كل ما كتب حول المسألة الأمنية، إلا أن مفهوم الأمن لا يزال يثير اهتمام كل المنشغلين بالمسائل الأمنية والإستراتيجية.

يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي والبنيوي الخاص بمفهوم الأمن بصفة عامة والأمن الإنساني بصفة خاصة حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول مناقشة حول مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية والدراسات الأمنية.

أما المبحث الثاني سنتطرق فيه لتركيب مفهوم الأمن الإنساني خارج حقل التنظيم، مقاربة برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

أما بالنسبة للمبحث كان تحت عنوان تحليل مفهوم نظري للحروب الأهلية كنتيجة لتحديد الأمن الإنساني.

المبحث الأول: مناقشة حول مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية والدراسات الأمنية:

يعتبر موضوع الأمن من أكثر المواضيع التي تستقطب اهتمام الدارسين والأكاديميين في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، تعتبر نهاية الحرب الباردة نقطة تحول في عملية التنظير محل الدراسات الأمنية على اعتبار أن المقاربات النظرية المفسرة للأمن في فترة الحرب الباردة وما قبلها مختلفة عن تطور المقاربات النظرية الجديدة لمواقع الأمن لما بعد الحرب الباردة وهذه الأفكار يتم التطرق إليها بشتى التفاصيل حيث في:

المطلب الأول: المفهوم التقليدي للأمن على الواقعية التقليدية والليبرالية.

المطلب الثاني: تحول مفهوم الأمن وفق المقاربات التوسعية.

المطلب الأول: المفهوم التقليدي للأمن في الواقعية التقليدية

بدأ الاهتمام بأمن الدولة منذ القرن 17 م وذلك بعد معاهدة ويستفاليا Westphalia عام 1648 التي أسست لواقع خارجي جديد يتمركز حول فاعل وحيد وهو الدولة القومية ،انطلاقا من ذلك أصبح هذا الكيان هو المسؤول على حقوق ووسائل حماية مواطنيها، وهو المفهوم الذي سيطر على العلاقات الدولية إلى غاية نهاية الحرب الباردة بتركيز الأمن بشكل كبير على المجال العسكري أكثر من تركيزه على مجالات أخرى[1] وكنتيجة تعرف الأمن بكونه التزاما حكوميا بالأساس سواء نظرنا إلى ذلك بمنظار "ما بين دولاتي" أو بمنظار "داخل دولاتي"، وعليه تم حرص الأمن في دائرة الأمن القومي، والحقيقة

(1)- ناصف يوسف حي، النظرية في العلاقات الدولية (لبنان: دار الكتاب الغربي، 1985)، 74.

أن هذا الالتزام كان يصل على حدوده القصوى والعنيفة إلى حد خلق مشكلة أمنية لتحديد مفهوم أمني فيما يخص الدول، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالإضرابات الداخلية.

إذن فالأمن بمفهومه الضيق، هو التعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين ومشكلاتهم داخل الدولة ضد الإخطار المحتملة التي تمس بالمواطنين، ليتطور هذا المفهوم فيما بعد ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول بدءا بالإجراءات الوقائية في التدخل وتشكيل قوات عسكرية إلى حد قيام بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها ومن خلال هذا التعريف يتبين أن بناء المفهوم الأمني كان يقوم على افتراضين أساسين وهما:

– طبيعة التهديد الأمني تفهم خارج حدود وحدة التحليل الأمنية أي الخطر الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى.

– جوهر التهديد الأمني يحمل صفة عسكرية، ولذلك تسعى الدول للبقاء بالاعتماد على الأسلوب العسكري في الرد على هذه التهديدات المباشرة[1].

ويتجلى هذان الافتراضان في التعريف الذي قدمه ليبمرمان**Lipprman** بقوله: "تعد الأمة أمنة (أي في وضع آمن) إلى حد ما إذا لم تكن في حالة خطر أو مهددة بالقضية بقيمتها الأساسية إذا ما رغبت في تجنب الحرب، وبمقدورها إذا واجهت التحدي أن تصون قيمها من خلال الانتصار في تلك الحرب".

(1)– عبد المجيد صادق، أمن الدولة والنظام القانوني للقضاء الخارجي (القاهرة: جامعة القاهرة، 1976)7.

يفهم من هذا أن الجانب الحربي والتسلحي وفقا للمفهوم التقليدي هو محور القوة العسكرية التي تعتبر أساس الحفاظ على الأمن وتحقيقه ومن خلال مقدرة الدولة على مواجهة أي هجوم عسكري عليها[1].

تعتبر الواقعية من أقدم التي ساهمت في تحديد البناء النظري في العلاقات الدولية وكذا تحليل مفهوم الأمن وتحديد المرتكزات التي يقوم عليها، فالواقعية تعتبر أن السياسة الدولية هي عبارة عن علاقات بين الدول ذات المصالح المتعارضة والنظام الدولي يقوم على مبدأ توازن القوى على ظل مجتمع فوضوي، كما أن التهديد حسب المفهوم التقليدي للأمن يركز على الطبيعة المادية وهو ذو طابع موضوعي يتم التحدي له بتطوير القدرات العسكرية للدولة لأن الأمن هو أمن الدولة وبقاؤها وبالتالي فهذين المتغيرين هما من المسلمات الأساسية للفكر الواقعي وهذا ما جاء في مفهوم الدولة عند هيغل: "إن الدولة تنشأ أخلاقياتها وتعمل للحفاظ على بقائها".

كما أن الأمن هو حقيقة نسبية وليست مطلقة تنشأ من السعي المستمر للدول لزيادة قواتها، الأمر الذي يزيد شعورها "بعدم الأمن" بدلا من أن يكون مراعاة إلى مزيد من الشعور بالأمن فالدول لا تتوقف بجرد تحقيق التوازن فحسب وإنما تسعى دائما إلى تحقيق التفوق نتيجة الشعور بالخوف وانعدام الثقة في العلاقة الدولية[2].

(1)- تامر كامل، دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه (العراق: وزارة الثقافة والإعلام، 1985)، 24.

(2)- سليمان عبدالله الغربي، "مفهوم الأمن: مستويات وصفية وتهديداته"، المجلة العربية للعلوم السياسية، 19 (2008)،10-11.

التصور الأمني للواقعية جاء نتيجة تراكم معرفي لمجموعة من المفكرين من أبرزهم:

ميكيافيلي- Machiavel(1463-1527):

مؤلف "كتاب الأمير"المتضمن لمفهوم الأمن وتوحيد الدولة حيث نصح الأمير على أن يجعل القوة والحالة الأمنية فوق كل اعتبار، مما يعطي للأمير أحقية استعمال كل الوسائل وحتى غير المشرع منها في سبيل تحقيق الغاية المؤكدة لذا فالغاية من تبرير الوسيلة المستعملة، حسب ميكيافيلي هي عادلة لتحقيق [1]الأمن للدولة في حالة اختراق هذه الصفة الأساسية لبقاء الدولة، وقد قسم ميكيافيلي الحرب إلى نوعين:

- الحرب الهجومية: هي حرب من أجل البقاء كحل وحيد.

- الحرب الدفاعية: تتطلب السلاح الكبير لرد هجومات الطرف الآخر.

وبالتالي فكلا الحربين (الهجومية والدفاعية) ضروريا إلا أنه إذا أرادت دولة ما العبث بسلام، وقد حكمت على نفسها بالزوال، هذا يؤكد على أن القوة مع ضمان الوحيد لبقاء الدولة وإستمراريتها، والتنازل عنها يعني النهاية لها[2].

توماس هوبز-T.Hobbes(1588/1679):

يؤكد جون بودان (John bodin) على أن السيادة مطلقة ولا ترد عليها أية قيود نتيجة للعقد الإجتماعي الذي أبرمته الجماعة برضانا، قصد حفظ السلام

(1)- حليمة حقاني،" دور التنمية على تحقيق الأمن الإنساني"(مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2011-2012)، :19.

(2)-نفس المرجع، 20.

وتحقيق الصالح العام والعقد يؤدي إلى تنازل كلي للحقوق الطبيعية، وبدون ذلك تستمر الحروب والمصادمات بين الأفراد، إن هم احتفظوا بجزء منها، فالعقد الاجتماعي يمكن الفرد من التخلي عن قتل غيره لضمان أمنه بواسطة الدولة، لا يمكن لهذا التنظيم أن يتواجد أو يحدث في العلاقات الدولية لغياب السلطة العليا التي تفرض الأمن، مما يعني أن الدولة لا تزال في حالة الطبيعة، فتبقى بذلك الحرب الدائمة اشتعالا مع ضرورتها لبقاء الدولة[1].

هانس مورغانتو–H.Morgenthau:

يؤكد على مجموعة مبادئ تحكم العلاقات الدولية وتتمثل في:

– يتم عمل رجل الدولة ضمن المصلحة المعرفة بالقوة والمتمثلة في ضمان بقاء الدولة.

– البقاء هو حفاظ الدولة على وحدتها وتعايشها، فجوهر السياسة هي المصلحة.

– لا مجال لتطبيق المبادئ الأخلاقية، فالمهم هو تحقيق المصلحة دون إلحاق ضرر بالدولة.

– الميكانزم الوحيد لبقاء الدولة والذي يحكم العلاقات الدولية هو ميزان القوى[2].

فمورغانتو Morgenthau يرفض إدانة سياسات القوة والحروب، ولا يعترف بأهمية المنظمات الدولية في الحقل الدولي، ويؤمن بأن الصراع هو صراع دائم لأجل القوة عن طريق القوة.

(1)– محمد كامل البلي، النظم السياسية الدولة والحكومة (بيروت: دار النهضة العربية، 1969)، 463.

(2)– حموم فريدة، "مدخل جديد للدراسات الأمنية"، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003–2004)، 11.

على المستوى الدولي فإن الواقعيين يعتبرون أن النظام الدولي هو نظام فوضوي لعدم وجود سلطة مركزية فوقية، مما يجعل البحث عن الأمن من أجل حفظ البقاء هدف أبدي تسعى إليه الدول وعلى هذا الصدد يشير "كينيث والتز" (K.Waltz) إلى أن الأمن هو الهدف الأول للدول، وهو الهدف الذي يشجع النظام الدولي على تحقيقه، لأن بدون شرط البقاء والاستمرار لا يمكن للدول أن تسعى لتحقيق أهداف أخرى لاستقرار أو القوة.

ويرجع "كينيث والتز" (K.Waltz) في كتابه الرجل، الدولة والحرب state the man and war الفرق في النظام الدولي إلى بنية هذا الأخير وليس الطبيعة الإنسانية الشريرة أو رغبات الفواعل الدولاتية، وحسبه يجب ألا تكون الدولة قوية في تواجه الفوضى، حيث يجب استخدام القوة لتحقيق أهدافها، ونجاحها في ذلك ذو قيمة أكبر من قيمة المحافظة على السلام الدولي[1].

المفاهيم المحورية للأمن الواقعي:

تعتمد الواقعية على مفاهيم خاصة اعتمد عليها الفكر الواقعي على العلاقات الدولية في تفسير مختلف الظواهر، وتتمثل هذه المفاهيم فيما يلي:

-توازن القوى: Balance Of Force

نظرية تقوم على أن وجود الدول والتحالفات على حالة تكاد تتعادل فيها قوتها العسكرية أمر من شأنه أن يحول دون نشوب النزاع المسلح، وعليه فإن بعضا من الدول تسعى إلى الحفاظ على التوازن العسكري فيما بينها، ويعتبر سعي إحدى الدول لزيادة قدرتها العسكرية بالصورة التي تخل بتوازن القوى أمرا

(1)- شرايطية سميرة، "تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني: دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة" مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011)، 13-14.

يدعو للاضطراب، ويولد سعيا من قبل الدول الأخرى، لتعزيز توازن القوى بمعاهدات تلتزم فيها الدول الأطراف بالحفاظ على قوتها العسكرية ضمن حدود مقبولة من الدول الأخرى، وفي معاهدات السلام التي تبرم بين الدول بعد انقضاء الحروب يتم في العادة التطرق لتوازن القوى والإشارة إلى الترتيبات على من شأنها أن تحافظ عليه دون الإخلال به[1]، ويتحقق توازن القوى من خلال المعطيات التالية:

- وجود وحدات سياسية عديدة ذات سيادة.

- غياب سلطة مركزية شرعية قوية فوق هذه الوحدات.

- المنافسة والصراع مستمر بين الوحدات ذات السيادة.

- وعلى حكام الدول الكبرى بمغزى توزيع القوى في العالم والفائدة التي تعود عليهم من ذلك[2].

وفي رأي "مورغانتو" ان نظام توازن القوى هو أفضل وسيلة لإدارة استخدام القوة، وعلى هذا السياق يعرف مورغانتو توازن القوى بأنه توزيع متساو –إلى حد ما– كما أنه لا يحقق السلام الدولي (International Peace)، وإنما الاجتماع

(1)– منى حسين عبيد المنصف، "النظرية الواقعية التقليدية" اطلع عليه بتاريخ: 25 جوان 2017 www.ahewar.org/debat/show.art.as.p?aid=355333.

(2)– جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية (باتنة: دار الخلدونية، 1990)، 169.

الـدولي (International Consensus)، هـذا الأخيـر الـذي يـؤدي وظيفـة تـوازن القوى[1].

- القوة:

إن القــوة العســكرية هــي مقيــاس قــوة الدولــة التــي تــرتبط بمــدى امــتلاك الدولــة للمصـادر الطبيعيـة (المجـال الجغرافـي، الشـعب، المعـادن) والتـي لا يمكـن فصـلها عـن التنظـيم السياسـي (المؤسسـات، طبيعـة الحكـم، والـوعي الـوطني)، كمـا أن القـوة الفعليــة للدولــة لا تعنــي مجــرد عمليــة جمــع لهــذه العناصــر بــل هــي القــدرة علــى توظيفهـا، والـدليل علـى ذلـك هـو الـدول الناميـة التـي يمتلـك مـن الإمكانيـات الماديـة والبشرية ما يجعله مثل الدول الكبرى إلا أنه من أفقر دول العالم.

فكلمــا زادت الدولــة مــن قوتهــا كلمــا مكنهــا ذلــك مــن تحقيــق مصــالح أكبــر وكلمــا زادت المصــالح كلمــا دعــت الحاجــة لزيــادة القــوة، لــذلك ارتــبط المفهــوم التقليـدي للقـوة بالمجـال العسـكري مـن أجـل الحفـاظ علـى القـيم العليـا للدولـة ممـا يعطــي أحقيــة وشــرعية للدولــة كفاعــل وحيــد وعقلانــي فــي اســتعمال القــوة مــن أجــل جلب الفوائد والتقليل من الخسائر إلى حد أقصى[2].

- المصلحة القومية:

علــى غــرار مفهــوم القــوة، يعــد مفهــوم المصــلحة الوطنيــة ركيــزة أساســية مــن ركائز التصور الواقعي.

(1)- جـيمس دوفرتـي وروبـرت بالتسـغراف، النظريـات المتضـاربة علـى العلاقـات الدوليـة، تـر.وليـد عبـد الحـي (الكويت، 1985)، 73.

(2)- سيد أحمد قوجيلي، "الحوادث العظمى في نظرية العلاقات الدولية"، 4 (2007)، 10.

استعمل مفهوم المصلحة الوطنية –لأول مرة– كأداة تحليل سياسية لوصف وتفسير وتقويم السياسات الخارجية للدول، حيث يرى مورغانتو أن المصلحة من المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه تقويم وتوجيه العمل السياسي، والمصلحة الوطنية، حسب "جان باريا" (John Baria) لها معنيين: معنى ذاتي (Subjective)، ومعنى موضوعي (Objective)، أما المعنى الذاتي فيحصر في أن المصلحة الوطنية هي كل ما استقرت عليه قرارات السياسة الخارجية، ومن ثم فإن أي قرار هو تعبير عن المصلحة الوطنية، وفي حين يشمل المعنى الموضوعي للمصلحة الوطنية في البحث عن القوة، وفي هذا المعنى نجد أن المصلحة الوطنية مرتبطة بالقوة[1].

– معضلة الأمن:

كان أول من أوضح فكرة معضلة الأمن في خمسينات القرن العشرين هو جون هرتز (John hertes) الذي يقول:

> **"إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات، وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطر محتملا وبناء على وجهة النظر هذه فإن الدول التي تعيش ضمن بيئة يحرص كل طرف فيها على تغليب مصالحه، مثل بيئة النظام**

(1)– جندلي، التنظير في العلاقات الدولية، 155.

الدولي،تصطدم بشكوك يصعب تبديدها"إزاء الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول الأخرى.[1]

إن الخوف وانعدام الثقة، هما في صميم معضلة الأمن، وحتى عندما يسود الاعتقاد بأن الدولة ما تظهر نوايا حسنة، يظل هناك شعور بأن هذه النوايا يمكن أن تتبدل، ويبالغ في حسن الظن يفتح الباب واسعا ليكون فريسة للاستغلال، مما يؤدي إلى عواقب كارثية، فهذا الخوف المستمر كما يراه بتر فيلد (butter Field)، يولد مأساة مروعة تحل بالعلاقات الدولية.[2]

وبذلك يظهر من التصور التقليدي للأمن أن الدولة هي المسؤول الأول والوحيد عن الأمن والاستقرار الداخلي، وكذلك السلم والأمن الدوليين ويتحقق ذلك من خلال امتلاك القوة، وبالأساس القوة العسكرية.

المطلب الثاني: : تحول مفهوم الأمن وفق المقاربات التوسعية

يشمل تحول مفهوم الأمن موضوع الأمن وطبيعة التهديدات ومصادرها وكذلك الوسائل والأدوات:

موضوع الأمن:subjective of securit

إن إشكالية توسيع الأمن تستدعي الوقوف عند المادة الأساسية للتحليل وهي الموضوع المرجعي للأمن، فدون تحديد موضوع الأمن لا يمكن إثارة

(1)–نفس المرجع،418– 419.

(2)– جون بيليس و اخرون، عولمة السياسة العالمية، تر. مركز خليج للأبحاث دبي (مركز الخليج للأبحاث ،2004)،417.

النقاشات الأمنية، فبعد أن بنيت العديد من الدراسات الأمنية على مركزية الوحدة الدولية، ظهرت مقاربات أخرى تطالب بإعادة النظر في موضوع الأمن لأن عبارة الدولي "internationale"لم تعد فقط "ما بين حكومتي" وإنما أصبح مفهوم مركبا ومعقد في ظل نمو العلاقات عبر الوطنية وعبر الدولاتية، بينما تعمل في شكل شبكات عبر وطنية مما جعل الدول تواجه صعوبات من فوق عند استهداف سيادتها، شرعيتها أو مجالها الخاص،وفي هذه الحالة أصبح موضوع التهديد ليس الدول فقط وإنما وحدات ومستويات أخرى ما فوق دولية، وما تحت دولية تتمثل أساسا في الأفراد والجماعات الموجودة داخل الدولة.[1]

-التوسيع في طبيعة ومصادر التهديدات:

ظهر النقاش حول مسألة توسيع المفهوم بداية من الثمانينات و التسعينات لإعادة النظر في حصره في الإطار العسكري، ومن ثم الحديث عن توسيع أو تعميقه، ونقصد بتوسيعه توسع قائمة التهديدات إلى المجالات غير العسكرية للدولة وإمكانية اتخاذ مرجعية الدراسات الأمنية من وحدات غير الدولة.

ولم يكن ممكنا لمفهوم الأمن حدوث التغيير في المناهج الأمنية لو لم تتغير طبيعة التهديدات المحددة لمفهومه الأمني، و للحاجة الاحتوائية، ولكيفية إدراكه ويعود الدافع الرئيسي لإجراء المحاولات التوسعية للمفهوم التقليدي لبروز التهديدات الجديدة، التي لا يمكن مواجهتها بالقوة العسكرية لوحدها، ومن بين الواقعيين الجدد الذين أكدوا على ضرورة إدراج تهديدات أخرى، نجد باري بوزان "barrybuzan":" أن المسألة الأمنية وما ينتج عنها من نقاشات تدور حول

(1)-شرايطية، تأشير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني، 17.

مسألة استمرارية التحرر من التهديد، ولا حاجة لتقديم تعريف محدد للأمن كونه عملا متخلفا على العلاقات الدولية"[1].

أولا: التصور الليبرالي للأمن

النظرية الليبرالية نظرية إصلاحية تسعى إلى إصلاح النظام القائم من خلال التنظيم و التعاون الدولي، وهي ترجع بأصولها النظرية إلى أفكار إمانويلكانط "E.kant" للسلام الديمقراطي، وبالنسبة لليبراليين فإن الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وإن كان دورها أساسيا لضمان الأمن.

مفهوم الأمن وفق التصور الليبرالي أقل تبسيطا وأكثر تركيبا منه لدى النظرية الواقعية، فهو لا يقتصر على البعد العسكري بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية[2]، ويمتلك الليبراليون تصورا بديلا عن المفهوم الواقعي للأمن القومي، يتمثل في الأمن الجماعي وهو وفقا لقولد ستين " gold stein" يتمثل في "**تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر، وبالتالي فهي تنادي بضرورة تعاون كل الفواعل الدولية: الدول، المنظمات غير الحكومية،والشركات المتعددة الجنسيات، والأفراد لمواجهة التهديدات الأمنية** ".

يميل المنظرون الليبراليون إلى الاعتقاد بأن المعضلة الأمنية يمكن تجاوزها وذلك من خلال التعاون الذي يخلق مستوى عالي من التكامل مما يؤدي إلى إرساء الأمن بين الدول داخل التكامل.

(1)–حموم، مدخل جديد في الدراسات الامنية ، 17 –18.

(2)– مصطفى علوي، "مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة" (جامعة القاهرة، 2004)، 5.

ويؤكد هذا الرأي الليبرالي المؤسساتية الجديدة، التي تركز على قدرة الدول على بناء المؤسسات الدولية، وتعزيز التعاون من أجل تفادي انعدام الأمن المتأصل في التصور الدولاتي التمركز الذي تسوده الفوضى، بذلك فإن خلق قواعد مشتركة و معايير الأنظمة وسلوك يفترض السيطرة على الفوضوية و المزيد من التفاعل الدولي لتوليد قدر اكبر من الأمن فيما بين الدول[1] .

ثانيا: مدرسة كوبنهاغن

كانت مدرسة كوبنهاغن فن من الاتجاهات الفكرة الأولى التي نادت لتوسيع الأجندة الأمنية، وذلك على اثر اكتشاف العديد من التهديدات الأمنية الجديدة التي تميزت باختلافها عن الطابع التقليدي للتهديد بالإضافة إلى انتقاء سيطرة البعد العسكري على مجال الدراسات الأمنية، والتطور المتزايد لدور الفواعل الدولية الجديدة كالمنظمات الحكومية / غير الحكومية والأفراد، والشركات المتعددة الجنسيات.

ساهمت مدرسة كوبنهاغن في توسيع وتعميق مضامين الأمن من خلال أعمال "باري بوزان" في كتابه "People states and fear"عام 1983، الذي سعى إلى توزيع مجال البحث إلى قطاعات أخرى غير عسكرية، تتمثل في قطاع السياسي، القطاع الاقتصادي، القطاع المجتمعي، والقطاع البيئي بالإضافة إلى إسهامات المدرسة في مفهوم الأمن المجتمعي ونظرية الأمننة يرى "ميشال ويليام""Michael Williamis"، إن "مدرسة كوبنهاغن تتبنى شكلا من أشكال البنائية الاجتماعية ولها جذور في النهج التقليدي الواقعي".

(1)- أمينة دير، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الانساني في إفريقيا دراسة حالة: دول القارة الافريقية(مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013)، 17- 18.

يعود الفضل إلى مدرسة كوبنهاغن بقيادة "باري بوزان" في توسيع في مفهوم الأمن من القطاع العسكري إلى قطاعات أخرى على الرغم من أنه أبقى على الدولة كوحدة مرجعية للأمن في تحليلاته"[1].

وقد أكد "ويفر" "Weaver"، الأمن هو في جزء منه "عمل خطابي" "Speech Act"الذي يدعو إلى حيز الوجود حالة من الخطر الشديد الذي يتطلب إجراءات استثنائية، فحسب ويفر "

الأمن يفهم أفضل كعمل استطرادي أو كفعل خطابي فهو يعني اعتبار شيء ما كقضية أمنية مكسبها ذلك الإحساس بالأهمية والاستعجال الذي يضفي الشرعية للاستخدام الإجراءات الخاصة خارج العملية السياسية المعتادة للتعامل معه"[2].

ثالثا: المدرسة البنائية

ظهرت البنائية في علم العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كانتقاد الاتجاهات التي كانت سائدة في عالم من صنعنا، وقد كان "نيكولاس أونيف" "Nicolas Onuf" أول من استعمل المصطلح في كتابه " A World of ourMaking"، حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية.

النظرية البنائية في العلاقات الدولية توظف مفهوم البنية للسلوكات في العلاقات الدولية، وهي تولي أهمية لمسألة الهوية في تحديد الفعل السياسي،

(1)-أمينة دير، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة: دول القارة الإفريقية، ص 18-19.

وتعتبر النظرية البنائية حلقة وصل تربط بين النظريات الوضعية ونظريات ما بعد الوضعية[1].

أشار "الكسندر وندت" "Alexander Wendt"، ان الأمن ليس مسألة أمنية بل مسألة إدراك، وأن صناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك ويجعلون جوانب مادية حقيقية حيث تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقات الدولية، وفق هذا الأساس يمكن العالم إعادة بناء لصالح الأمن والسلم عوض المصلحة الضيقة والحروب والنزاعات.

إن غاية الأمن حسب "الكسندر وندت" هو ما تريد الدول تحقيقه وفعله لا ما هو الحقيقة الفعلية[2].

- الأمن كبناء اجتماعي عند البنائيين:

إن جوهر البنائية هو الافتراض بأن الوجود البشري وجود اجتماعي، حيث أننا نصنع العالم من مواد أولية أمدتنا بها الطبيعة من خلال لما نقوم به من أعمال مع الآخرين، وكذلك أقوالنا مع الآخرين، فالبنائية ترى أن الناس يشكلون المجتمع والمجتمع يصنع الناس، ولأن الأمن عند البنائية هو بناء اجتماعي فهم يؤكدون على مركزية الهوية في بناء الأمن وهو ما يجعل من الأمن حفظ القيم المركزية للمجموعة، مما يثير التساؤل عن القيم الحقيقية التي يجب حمايتها، ومختلف التهديدات التي قد تمسها، ويرى البنائيون أن الإجابة على هذه الأسئلة تختلف باختلاف السياقات، والتطور من خلال التفاعل الاجتماعي بين الفواعل

(1)- أنعام عبد الكريم أبو مور، "مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية"، (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر،2013-2014)،141.

(2)-نفس المرجع، 132.

ولـذلك يؤكـدون علـى مركزيـة العوامـل غيـر الماديـة الثقافيـة والتاريخيـة فـي بنـاء وممارسة الأمن في السياسة الدولية.

تعـالج البنائيـة التقليديـة علاقـة الأمـن بالهويـة بـالتركيز علـى الطريقـة التـي يمكـن مـن خلالهـا للهويـة الوطنيـة وتجربـة تاريخيـة مرتبطـة بسـياق ثقـافي المسـاعدة في تقرير مصالح الدولة، ورسم الطريق الذي تسلكه في السياسة الدولية.

بالنسـبة للبنائيـة النقديـة فـإن الإشـكالية المركزيـة فـي العلاقـة بـين الأمـن والهويـة هـي اسـتخدام الهويـة الوطنيـة، بمـا يسـمح بإضـفاء شـرعية وفعاليـة علـى العمـل السياسـي، حيـث يؤكـد أنصـار هـذا الاتجـاه علـى ضـرورة التعـرف علـى "مـن نحن"ومـن هـو "الآخـر" وهـو مـا يمكـن مـن الحمايـة منـه، وهـذه الفكـرة تقـود لمـا يؤكـد عليـه البنـائيون فـي تصـورهم الأمنـي، وهـو صـورة "الأخر"حيـث يؤكـدون علـى دور المعـايير التـي تعـرف علـى أنهـا تطلعـات وتوقعـات وآمـال مشـتركة حـول السـلوك الملائم أو الشرعي من قبل فاعلين ذو هوية معينة في العالم السياسي[1].

رابعا: النظرية النقدية

تعد الدراسات النقدية للأمن "Critical Security Studies" بمثابة نتاج لخلاصـة أفكـار مدرسـة "الفواكفـورت" مـن أمثـال "مـاكس هوركهـايمر" " Max Horkheimer"، و "تيـودور أدورنـو" "Theodore Adorno"، و "يورغنهابرمـاكس" "JurgenHarbermax"، وهـي نظريـة تـدعي أن لهـا أدوات تحليليـة الكفيلـة لتوضـيح مسـار مفهـوم الأمـن حتـى يأخـذ شـكله النهـائي مـن خـلال الأمـن النقـدي، فـالأمن بمعنـى الانعتـاق هـو "تحريـر الشـعوب مـن القيـود التـي تعيـق

(1)- شرايطية، تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني، 22.

سعيه للمضي قدما لتجسيد خياراته ومن بين القيوم الحرب وافقر والاضطهاد ونقص التعليم"[1].

ويمكن تقسيم الدراسات النقدية إلى **اتجاهين** هما، اتجاه كل من "كيث كراوس" و "ميشال ويليامز"، واتجاه "مدرسة ويلز" "WelshSchool" التي ترجع أصلها لأفكار "ستيف سميث" "Steve Smith"، وروادها كل من "كيث بوث" "Ken Booth"، وهي مستوحاة من دراسات السلام "ليوهان غالتونغ" عام 1970 وهي فيما بعد أبدت مدرسة الفراكفورت عدم رضاها على مركزية الدولة في الدراسات الأمنية التقليدية.

يرى كل من كروس"Krause" و ويليامز"Williams"ضرورة وجوب الانتقال من التركيز على البعد العسكري لسلوك الدول في ظل الفوضة، إلى التركيز على الأفراد والمجتمع والهوية، ويقترحون في تحقيق ذلك من خلال تشجيع التعددية الفكرية والمناهج المستعملة لدراسة الأمن دون التأثر بمنهج واحد بعينه، وبالتالي فهما يشككان فيما يتعلق بالتركيز على الدولة في الدراسات الأمنية التقليدية هذه الأخيرة التي أطلق عليها "روبرت كوكس" "R.Cox" على النظريات التي تسعى إلى حل مشاكل النظام الدولي (نظريات حل المشكل).

يركز "بوث" "Booth" على مفهوم الانعتاق الانساني لأنه فقط من خلال عملية الانعتاق، هناك امكانية لحصول أكثر على الأمن، ويقدم "بوث" تعريف للانعتاق ويقول "**تحرير الناس (كأفراد وجماعات) من القيود البشرية والمادية التي تمنعه من القيام بها، يختارونه بحرية للقيام به، الحرب والتهديد بالحرب هو واحد من هذه القيود مع الفقر، ونقص التعليم، والقمع السياسي، وهكذا**

(1)– محسن بن العجمي بن عيس، "الأمن والتنمية (الرياض، جامعة نايف العربية ، 2011)، 27.

الأمــن والانعتــاق وجهــان لعملــة واحــدة، الانعتــاق لــيس القــوة أو الســلطة ... الانعتاق نظريا هو الأمن"[1].

يظهـر مـن خـلال مـا سـبق أنـه نتيجـة لانكشـاف مجموعـة مـن التهديـدات غيــر العســكرية، ونتيجــة لسلســة التغيــرات التــي شــهدتها الســاحة الدوليــة التــي نقلتبوصــلة الدراســات والتصــورات الأمنيــة، موضــوع أمنهــا مــن الدوليــة إلــى الأفــراد والجماعـات، ويـزداد الاهتمـام الأكـاديمي بالتهديـدات العسـكرية وغيـر العسـكرية التـي تمس البشر.

(1)- أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنسان، 20-21.

المبحث الثاني: تركيب مفهوم الأمن الإنساني خارج حقل التنظير: مقاربة برنامج الأمم المتحدة للتنمية

يتناول هذا المبحث مفهوم الأمن الإنساني من حيث النشأة والمرتكزات الأساسية، وأهم التصورات التي طرأت عليه في العلاقات الدولية في الفترات الزمنية المختلفة.

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة بعض المحاولات المحدودة لدراسة المشاكل الإنسانية أو القضايا ذات الأبعاد الإنسانية التي طرح من خلالها مفهوم الأمن الإنساني من خلال مناقشة أبرز تحديات ومصادر تهديد الأمني الإنساني وذلك في أعمال وتقارير بعض اللجان المستقلة مثل لجنة تقرير الأمم المتحدة، وكذلك من خلال أعمال بعض المؤتمرات الدولية، وكان نتيجة تفاقم الصراعات الدولية في العالم المعاصر وهذه الأفكار التي يتم التطرق إليها في شتى التفاصيل، حيث في :

– المطلب الأول: تحديد مضمون الأمن الإنساني: مقاربة وصفية تعريفية

– المطلب الثاني: أبعاد الأمن الإنساني في المقاربة السباعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المطلب الأول: تحديد مضمون الأمن الإنساني: مقاربة وصفية تعريفية

في سياق سلسة التحولات التي تعتبر كنتيجة طبيعية لتحويل المقاربات الأمنية المرجعية التحليل من الدولة إلى الفرد، عرف مفهوم الأمن تغييرا من كونه أمنا قوميا للدولة ذات السيادة إلى أمن إنساني يتحقق عندما تتجسد الحماية والضمانات الأساسية للفرد، فظهر مفهوم الأمن الإنساني[1] كجزء من مصطلحات النموذج الكلي للتنمية الذي تبلور في إطار الأمم المتحدة " United Nations" من قبل "محبوب الحق" وزير المالية الباكستاني الأسبق، وبدعم من الاقتصادي "أماريتا سين" "Amartya Sen"، يركز الأمن الإنساني بالأساس على الفرد كوحدة للتحليل وليس الدولة كما كان سائدا في المفهوم التقليدي للأمن، أين اقتصر على أمن حدود الوطن من العدوان الخارجي، وحماية المصالح القومية في السياسة الخارجية أما الآن فالتهديد صار داخل حدود الدولة القومية في حد ذاتها ولم يقتصر على مصادر التهديد العسكري الخارجي فقط[2].

برز المعنى الحقيقي لمفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة في 1994، وجوهره هو الفرد، إذ يعني التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي، الاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي، فالأمن الإنساني قائم من تعهدات دولية تهدف لتحقيق من الأفراد وبالتالي لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدولة.

(1)- بلحيثر نجية، الأمن الإنساني: دراسة في تهديدات الأمن الإنساني المغاربي، اطلع عليه بتاريخ 2017/04/25 http://www.nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=30684

(2)- عمر كوش، "أمن الإنسان العربي في تقرير التنمية"، 18 (2009)،1.

يأخذ مفهوم الأمن الإنساني، بعدين أساسيين:

1- التحرر من الخوف .Freedom of fear

2- التحرر من الحاجة Freedom of want.

ومفهوم الخوف يختلف من دولة إلى أخرى، كما أن مستوياته تتباين من إقليم إلى آخر.

ولقد أشار "لنكولم شان" "Lincolm Chen" **إلى أن الأمن الإنساني يتشكل من ثلاثة عناصر حيوية ألا وهي: بقاء الإنسان، رفاه الإنسان، حرية الإنسان**"[1]، ويضيف حماية الإنسان التي يصنفها في قلب مفهوم الأمن الإنساني.

فبقاء الإنسان لم يعد مهددا بالحرب فقط، بل إن السيدا والأوبئة، بالإضافة إلى الفقر، تفتك بالمئات يوميا، التدهور البيئي يشكل تهديدا على بقاء الجنس البشري قاطبا، والرفاه الاقتصادي بدوره يستدعي تنمية اقتصادية تكون ذات طبيعة إنسانية، واحترام الكرامة الإنسانية في إطار احترام حرية الإنسان وحقوقه الأساسية[2].

أما "كوفي عنان" الأمين السابق للأمم المتحدة أشار في تقريره بعنوان "نحن البشر" عام 2000 إلى أن "الأمن الإنساني يتضمن بأوسع معانيه، ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة، فهو يشمل الحقوق (الحكم الراشد)

(1)- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي (الرياض، 2009)، 10.

(2)- حموم ، "مدخل جديد في لدراسات الأمنية"،46.

وإمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية، إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكانياته، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع الصراعات والتحرر وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث البيئة الطبيعة الصحية هي أساس أمن الإنسان"[1].

أما التعريف الجزئي: "**الأمن الإنساني فهو الذي جاءت به**"**سابينا ألكيير**"، **إلا أن الأمن الإنساني يتمحور حول المحافظة على الجسم الحيوي للإنسان ضد التهديدات الخطيرة والممتدة على المدي الطويل، فالحماية تقر بأن الإنسان والجماعات المهددة بالأخطار تتجاوز إمكانية مراقبتها كالأزمات المالية والنزاعات والأمراض كالسيدا، والتلوث، فالأمن الإنساني مقاربة تطالب المؤسسات بتقديم الحماية، فلا بد أن تكون واعية وحساسة وغير جامدة أي وقائية لا استجابة**"، ويشير هذا التصور إلى أن الدولة هي المسؤول الأول عن أمن الأفراد[2].

وتعريف لجنة الأمن الإنساني، بأنه هو: "**حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزيز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته، فالأمن الإنساني يعي حماية الحريات الأساسية تلك الحريات التي تمثل جوهر الحياة، ويعني استخدام للعمليات التي تبنى على مواطن قوى الناس وتطلعاتهم**"، **وبقي إيجاد النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية التي تمنح معا الناس لضمان البقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة**"[3].

(1)- منى حسن علي، "مفهوم الأمن الإنساني"، 20(2009): 4.
Sudanpolice.gov.sd/pdf/55555.pdf.
(2)- بلخيثر نجية، "الأمن الإنساني: دراسات التهديدات الأمن الإنساني المغربي"، 16.
(3)- مرجع نفسه، 2-3

بـذلك فـالأمن الإنسـاني يعنـي تـوفير بنيـة اقتصـادية واجتماعيـة وسياسـية وصحيةآمنة وتوفير الاستقرار الأمني بما يضفي حياة كريمة للأفراد.

مـن التعريفـات التـي ركـزت علـى تعريـف مفهـوم الأمـن الإنسـاني فـي سـياق علاقتـه بمفهـوم الأمـن القـومي، تعريـف "بـول هينبيكـر" الـذي أشـار بـأن: "**الأمـن الإنسـاني يركـز علـى الأفـراد والمجتمعـات بـدلا مـن الـدول، كمـا أنـه يقـوم علـى فكـرة أن أمـن الـدول ضـروري، لكنـه لـيس كافيـا لتحقيـق بقـاء البشـر، والأمـن يركـز علـى مصـادر التهديـد العسـكري وغيـر العسـكرية، إذ يعـد الأمـن وبقـاء الافـراد جـزءا مكمـلا لتحقيـق الأمـن العـالمي، كمـا أنـه يكمـل ولا يحـل محـل مفهـوم الأمـن القـومي، يخـاف لـذلك تحقيـق الأمـن الإنسـاني علـى أدوات جديدة منها المنظمات غير الحكومية** "[1].

اهتمـت العديـد مـن دول العـالم بمفهـوم الأمـن الإنسـاني ومـن أهمهـا اليابـان وكنـدا، حيـث ظهـرت فكـرة الأمـن الإنسـاني التـي ترتكـز رؤيتهـا بالأسـاس علـى البعـد التنمـوي للمفهـوم، فـرغم أن اليابـان تعلـن أنهـا تتبنـى اقترابـا شـاملا للمفهـوم مـن حيـث التركيـز علـى كافـة أبعـاده الاقتصـادية، السياسـية، الاجتماعيـة إلا أنـه ركـزت علـى البعـد الاقتصـادي أو التنمـوي وذلـك مـن خـلال التركيـز علـى تقيـيم المسـاهمة الماليـة لمشـروعات تنمويـة تهـدف إلـى مسـاعدة الأفـراد،[2] ويقـوم **التعريـف اليابـاني للأمـن الإنسـاني:**"علـى تحقيـق كـل مـا يحقـق التحـرر مـن الحاجـة والتحـرر مـن الخـوف، إذ تقـوم الرؤيـة اليابانيـة علـى أن الأمـن يمكـن تحقيقـه فـي حالـة واحـدة وهـي عنـدما يعـين الأفـراد حيـاة متحـررين فيهـا مـن كـل مـن الحاجـة والخـوف، وبعـد أحـداث 11 سـبتمبر 2001 لـوحظ توجـه فـي الخطـاب الرسـمي اليابـاني نحـو إدراج الإرهاب الدولي على قائمة مصادر تهديد الأمن الإنساني في القرن 21.

(1)- خديجة عرفة محمد أمين: "الأمن الإنساني"، 46.

(2)-نفس المرجع، 33.

وبذلك يشمل مفهوم اليابان للأمن الإنساني العناصر الكافية التي تهدد البقاء البشري وحياة الأفراد اليومية وكرامتهم ومنها التهديدات البيئية، والجريمة المنظمة وقضايا اللاجئين، والفقر وانتشار المخدرات[1].

حافظت اليابان على المفهوم الواسع للأمن الإنساني، الذي يتعلق بتغطية كل الأخطاء التي تهدد البقاء الإنساني، الحياة اليومية والكرامة ... وتقوية الجهود التي تواجه هذه التهديدات –بشكل خاص–، ذلك أن اليابان لا تعطي الأولية "للتحرر من الخوف" على "التحرر على الحاجة"، بل تأخذهما على أنهما هدف مزدوج (Dual Objectives)،للأمن الإنساني.

ويطرح المنظور الياباني للأمن الإنساني عمليا على مستوى عال في السياسة الحكومية، دعم كل من برامج التنمية والنشاطات المتعلقة بها، وبرامج السلام والأنشطة والمرتبطة بها[2].

أما الرؤية الكندية للأمن الإنساني التي أشار إليها وزير الخارجية "ليورد أكسورتي" "LiyodAxworthy"، وهي تظهر في قوله: "يتضمن الأمن ضد الحرمان الاقتصادي، ونوعية مقبولة في الحياة، وضمان لحقوق الإنسان الأساسية، الأمن البشري يعبر عن وجود أهم احتياجات الإنسانية الأساسية والكرامة البشرية، بما في ذلك المشاركة الفعالة في حياة المجتمع، فهو يتجه نحو فكرة ديمقراطية فعالة وضرورية ما يعني أن الإشباع المادي يقع في جوهر الأمن البشري الذي يتضمن الأبعاد غير المادية يشكل مجموعا نوعيا.

(1)مرجع نفسه، 118.

(2)سميرةبوسطيلة ، "الأمن البيئي، مقاربة الامن الإنساني"، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2012–2013)، 48.

وهو يعتبر أن التغير في طبيعة الصراع والعولمة المتزايدة جعلا الشعوب في أولوية الاهتمام الدولي..."[1].

فقد ركزت الاهتمامات الحكومية الكندية على الأوليات لحماية الأفراد من التهديدات الجسدية في إطار السلاكة العامة والتركيز على مكافحة الإرهاب عبر الحدود الوطنية والمخدرات والجريمة المنظمة وحماية المدنيين المتضررين من الحرب وخطر الألغام الأرضية والأكفال المتأثرين بالحرب[2].

وقد ركزت كندا على مفهوم الدور الإنساني من خلال مجموعة من الأولويات:

- التركيز على حماية المدنيين (Protection Of Civilians)، خلال النزاعات المسلحة وتقوم هذه الأولوية على بناء إرادة دولية، وتطوير معايير قانونية، وتدابير علمية للحد من التكلفة البشرية (Huma, Cost)، للصراعات المسلحة.

- التركيز على زيادة فعالية عمليات حفظ السلام، وتطوير قدرات الأمم المتحدة مقابلة الحاجيات المتزايدة لنشر قوات حفظ السلام.

وأكدت كندا بأنها واحدة من الدول الكبرى التي تقع على كاهلها مسؤولية تحقيق الأمن الإنساني كما أنها تسعي إلى تحقيق دور دولي أكبر، وبالنسبة للتدخل الإنساني بأنه إلتزام أخلاقي يقع على كاهل الدول، وأن المجتمع الدولي

(1)- إلياس أبو جودة، "مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة"، أطلع عليه بتاريخ: 20 ماي 2017.
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

(2)-حقاني، "دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني"، 14.

لا بد أن يتحرك بشكل جماعي كم خلال الأمم المتحدة ليمنع النزاعات أولا، وبعد ذلك يتدخل لوقف النزاعات في حالة اندلاعها[1].

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الإنساني في مقاربة البرنامج الأمم المتحدة الانمائي

أولا: أبعاد الأمن الإنساني

إن تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 التابع للأمم المتحدة حدد أبعاد أساسية مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض، وتركز على رفاهية وكرامة الإنسان، حيث أعطى التقرير التطور للأمن الإنساني مبنى على سبع (7) أبعاد وفقا للاحتياجات الإنسانية وقائمة على التهديدات التي يلتمسها الأفراد[2]، وتتمثل الأبعاد السبعة في ما يلي:

1- الأمن الاقتصادي:

يعتبر الأمن الاقتصادي من أهم دعامات الأمن الإنساني نظرا إلى أهمية العامل الاقتصادي من تداخل في مختلف مجالات الحياة، فلا يمكن الحديث عن تنمية بشرية من: صحة، وغذاء وتعليم إلا في ظل اقتصاد سليم.

الحديث عن الاستقرار الاقتصادي يأخذ أبعادا مختلفة عن تلك التي كانت موجودة في السابق، ففي ظل العولمة الاقتصادية أصبحت اقتصاديات الدول مترابطة مع بعضها البعض على جميع المستويات[3].

(1)- أنغام عبد الكريم أبو مور، "مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية"، 59-60.
(2)-حقاني، "دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني"، 20.
(3)- أنغام عبد الكريم أبو مور، "مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية"، 66.

2- الأمن الغذائي:

يقصد بالأمن الغذائي "أن تكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول ماديا واقتصاديا على الغذاء الأساسي".

الأمن الغذائي لا يعني مجرد توفر الغذاء في المجتمع وإنما تتلخص مهامه بتوزيع الأغذية، وتوفر القدرة الشرائية لدى الأفراد، وتتجسد مشكلة الجوع في العالم في وجود 800 مليون نسمة في العالم يعانون من الجوع، فتشير بعض الدراسات إلى أنه في العقدين الأخيرين في القرن 20 هناك 200 مليون من البشر ماتوا جاعوا من أمراض الناتجة عن سوء التغذية[1].

والغذاء كذلك حق ذكر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بوضعه ضمن الحقوق الأساسية لكل شخص، ورغم ذلك فما زال يعرف انتهاكات، ونجد "بوكنقهام" "Buckiwgham" يساند فكرة الهرمية في حقوق الغذاء لأن المسألة في الحقوق، وليس في الحق، بحيث نجد أنه في:

- **المستوى الأول:** ضمان الحق في أن يكون الفرد بمأمن من الجوع، إذ له الحق في تغذية جيدة.

- **المستوى الثاني:** حق الفرد في الوصول إلى غذاء صحي مغذي، وفي مساعدة غذائية في ظل الكرامة ودون تغيير.

(1)- محمد أحمد علي عدوان، "الأمن الإنساني ومنظمة حقوق الإنسان :دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة (رسالة ماجيستر، جامعة أسيوط، 2012-2013)، 12-13.

- **المستوى الثالث:** حق في غذاء ملائم متنوع ومقبول على المستوى الثقافي، والملاحظ أن من الهرمية ينبع الحق في إشباع الحاجات والذي ينبع بدوره من التنمية[1].

3-الأمن الشخصي

يقصد به حماية الإنسان من التعرض للإيذاء والعنف البدائي، ومن ثم فإن الأمن الشخصي يعد أكثر الابعاد الأمن أهمية للإنسان فهو يتعلق بسلامته بشكل مباشر، ومن ضمن[2] التهديدات التي تتعرض لها حياة الإنسان:

- تهديدات من الدولة (من أمثلتها التعذيب الجسدي).

- تهديدات من الدول الأخرى (أهمها الحرب).

- تهديدات من جماعات أخرى من الناس (منها التوتر العرقي).

- تهديدات من الأفراد أو من عصابات ضد أفراد آخرين، أو ضد عصابات أخرى (مثل الجريمة والعنف في الشوارع).

- تهديدات ضد المرأة (من بينها الاغتصاب والعنف المنزلي).

- تهديدات موجهة ضد الأطفال (ومن أمثلتها الانتحار، واستعمال المخدرات)[3].

(1)- حموم ، "مدخل جديد في الدراسات الأمنية"، 66.
(2)- محمد أحمد علي العدوي، "الأمن الإنساني ومنظمة حقوق الإنسان"، 14.
(3)-نفس المرجع، 15.

4- الأمن الصحي:

يقصد به حق الفرد في أن يكون بمأمن من المرض وتحريره، لضمان توفير العلاج والأدوية اللازمة لعلاجه ووقايته من الأمراض خاصة منها الفتاكة والسريعة الانتشار، فالإهمال الصحي يؤدي إلى موت الآلاف وبصورة أخطر الفئة المنتجة المتمثلة في الشباب، الأمر الذي يؤكد يوميا في إفريقيا.

وذكر الحق في الصحة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نظرا لأن مجال العلاج الصحي يمس مباشرة بقاء الإنسان، ومن ثم بقاء الدول ذاته وهو حق شخصي لكل فرد، ويتأثر بالوضع الاقتصادي والبيئي العام، وبمدى فترة الفرد الحصول على غذاء كامل وصحي وبصورة مستمرة[1].

5- الأمن البيئي:

تمثل البيئة احد الهوامش العالمية في المرحلة الراهنة، سواء نقص الموارد أو من حيث التدهور البيئي بوجه عام، وينظر في إطار الأمن البشري إلى الأمن البيئي باعتباره قضية محورية، سواء على المستوى العالمي، أو حالته داخل البلدان[2].

فهو شرط أساسي لتمكين باقي الحقوق الأساسية للحياة، لذا جرى ربط مصطلح الامن بالتهديدات البيئية، فالأمن يعني التحرر والحماية من كل التهديد

(1)- حمود ، "مدخل جديد في الدراسات الأمنية"، 68.

(2)- محمد أحمد علي العدوي، "الأمن الإنساني ومنظومة حقق الإنسان"، 14.

بالبقاء الإنساني لذلك لا بد لمفهوم الأمن أن يحتوي كل ما هو تهديد بيئي، وأصبح المشكل البيئي مشكلا أمنيا عالميا[1].

6- الأمن الجماعي:

يشمل الأمن الإنساني ضرورة ضمان بقاء الثقافات وحمايتها، من خلال الحفاظ على الهوية القومية على المستوى المحلي، أما على المستوى الدولي فتقع المسؤولية على المجتمع العالمي في تأمين الحوار الثقافي والحضاري بين مختلف الحضارات المتنوعة وتوفير التعايش في ما بينها على قاعدة حق الاختلاف والمساواة، وتعد الهجرة والصراع بين الإثنيات والعرقيات المختلفة من بين مصادر تهديد الأمن الجماعي، فالهجرة قد ينبع منها الخوف والتغيير المستقبلي في تكوين المجتمع هذا من جهة، من جهة ثانية قد يؤثر الصراع الإثني في تماسك المجتمع نفسه[2].

7- الأمن السياسي:

يتم توفير الأمن السياسي من خلال الحفاظعلى ضمان حقوق الفرد المدنية والسياسية والحريات العامة، بالإضافة إلى ضمان استقرار النظام السياسي، ومشاركة المواطنين في العمليات الانتخابية، إلا أن الأمن لم يقتصر على أمن الدولة بمؤسساته الرسمية فحسب، بل كذلك اهتم الأمن السياسي باحترام حقوق الإنسان خاصة الحقوق السياسية ونذكر من بينها: حرية التعبير،

(1)- حمود ، "مدخل جديد في الدراسات الأمنية"، 69.

(2)- الياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، 2008)، 59.

الحق في الحصول على معلومات عن سياسة الدولة، المساواة في الحقوق والواجبات، الحق في حماية الملكية الخاصة[1].

ثانيا: خصائصالأمن الإنساني

اتسم مفهوم الأمن البشري بجملة من الخصائص تميزه عن المفاهيم التقليدية للأمن، سواء أمن الدولة أو المجتمع، إذ أنه ينطبق على الوحدات الأقل المتمثلة في الأفراد، كما أنه الانتقال من التركيز على الإطار العالمي الخاص بالتفاعلات ما بين الدول إلى إطار يأخذ المسحة الاجتماعية للعالم، مركزا على الإنسان، فهو يولي اهتماما أكبر باحتياجات الأفراد في المجالات المختلفة ومن خصائص الأمن البشري:

– أنه مفهوم عالمي، فيقصد به أمن البشر في كل دول العالم، سواء فقيرة أو غنية[2].

– الأمن الإنساني له بعد عالمي نتيجة لعالمية تهديداته، حيث أن تكلفة مواجهة تهديدات بعد تصاعدها أعلى بكثير، فنجد مثلا أن اتفاق 2 مليار على الجنود في الصومال تجلب أمنا أقل كما إذا تم انفاقها في وقت سابق أي منذ عشر سنوات لتنمية ودعم شعب الصومال مثلا[3].

– الأمن البشري محوره الناس، فهو يتعلق بالكيفية التي يحيى بها الناس في مجتمع من المجتمعات، ومدى حريتهم في ممارسة خيارتهم المتعددة، وقدرتهم

(1)– أمينة دير، أثر التهديدات الأمنية البيئية في واقع الأمن الإنساني، 52–53.

(2)– محمد أحمد علي العدوي، "الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان"، 8.

(3)– خالد مالك، تقرير التنمية البشرية لعام 1994، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تر. مركز دراسات الأبحاث الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، 22.

علـى الوصـول إلـى فـرص السـوق، والفرصـالاجتماعية، وإذا كـانوا يعيشـون فـي صراع أو في سلام.

ويتضـح مـن هـذه الخصـائص أن الأمـن البشـري إذ عرفتـه فإنـه يـؤدي إلـى التخلص من المعتقدات التقليدية، فهو ينفي بعض الأفكار ويؤكد غيرها:

– أنه ليس أمن الدولة فقط، وإنما أمن الناس.

– الأمن لا يكون من خلال السلاح، وإنما من خلال التنمية.

– لـيس الأمـن ضـد الصـراعات بـين الـدول، وإنمـا الـدفاع ضـد الصـراعات بـين الناس[1].

– يتحقـق الأمـن الإنسـاني عبـر آليتـين رئيسـيتين همـا: الحمايـة **(Protection)** و التمكين **(Empowerment)**.

أ– الحمايـة: الأمـن الإنسـاني ذو طـابع وقـائي يعمـل بشـكل مسـبق لمواجهـة التهديـدات التـي تحـيط بـالأفراد، كالأزمـات الماليـة العالميـة والصـراعات العنيفـة والأعمـال الإرهابيـة والأمـراض وانحـدار مسـتويات الخـدمات الأساسـية وهـو يتطلـب وضـع معـايير وإنشـاء مؤسسـات علـى الصـعيدين الـوطني والـدولي للتصـدي لأوجـه انعـدام الأمـن بطريقـة شـاملة ووقائيـة لا تقتصـر علـى ردود الأفعـال تجـاه التهديـدات، بل تعمل بشكل وقائي وتكشف ثغرات البنية الأساسية للحماية[2].

(1)– محمد أحمد علي العدوي، "الأمن الإنساني"، 9.

(2)– خولـة محـي الـدين يوسـف، "الأمـن الإنسـاني وأبعـاده فـي القـانون الـدولي العـام"، مجلـة جامعـة دمشـق للعلوم الاقتصادية والقانونية 28 (2012): 534.

ب- التمكين: أمن الإنسان هو قدرة الناس على التصرف لصالحهم ولصالح الأخرين، ولتعزيز تلك القدرة يجب التمييز بين أمن الإنسان عن أمن الدولة وعن الأمن الإنساني، بل وعن قدر كبير من العمل الإنمائي.

ومن الملاحظ أن كلتا الآليتين مترابطتين، فالحماية تفسح المجال لأعمال التمكين والأفراد الممكنون القادرون على تجنب المخاطر والمطالبة بتحسين آليات الحماية[1].

ثالثا: تهديدات الأمن الإنساني

قيد الامن الإنساني على مجموعة من المخاطر على مجموعة من المخاطر والتهديدات التي أثرت عليها، وهذه المخاطر ستصيب الأفراد والدول والجماعات الغنية والفقيرة على حد سواء، وقد حدد تقرير التنمية البشرية سبعة تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني يتمثل في:

أ- عدم الاستقرار المالي:

والمثال البارز على ذلك الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا منتصف عام 1997، حيث أكد التقرير على أنه في عصر العولمة والتدفق السريع للسلع والخدماتورأس المال، فإن الأزمات المالية المماثلة يتوقع لها أن تحدث في المستقبل[2].

(1)- منى حسن علي، مفهوم الإنساني، 9.

(2)- عبد العظيم بن صغير، "الأمن الإنساني والحرب على البيئة"، مجلة العربية للعلوم السياسية 5 (2006): 90.

ب- غياب الأمن الوظيفي

إذا دفعت سياسة المنافسة العالمية بالحكومات والموظفين إلى اتباع سياسات وظيفية أكثر مرونة تتسم بغياب أي عقود أو ضمانات وظيفية، وهو ما يترتب عليه غياب الاستقرار الوظيفي.

ج- غياب الأمن الصحي:

سهولة الانتقال حرية الحركة ارتبطت بسهولة انتقال وانتشار الأمراض كالإيدز، فيشير التقرير إلى أنه بلغ عدد المصابين بالإيدز في مختلف أنحاء العالم حوالي 33 مليون فرد، منهم 6 ملايين قد انتقلت إليهم العدوى في عام 1998 وحده[1].

(1)- عبد العظيم بن صغير، "الأمن الإنساني والحرب على البيئة"، 91.

المبحث الثالث: تحليل مفهومي نظري للحروب الأهلية كتحدي للأمن الإنساني

في النظام العالمي المتقلب الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة، تضاعفت التحديات الداخلية التي تواجه سلامة الدول، فمن الخارج تضاعف تتحديات التلوث البيئي والإرهاب الدولي والتنقلات السكانية الواسعة والنظام المال العالمي المتداعي، علاوة على تهديدات أخرى عابرة للحدود مثل تفشي الأوبئة وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر لتحاصر الأفكار التقليدية المرتبطة بمفهوم الامن.

أما من الداخل فقد جاء انتشار الفقر والبطالة والحروب الأهلية والنزاعة الطائفية والاثنية وقمع الدولة، ليظهر الدور الضعيف والسلبي الذي يمكن أن تؤديه الدولة في تأمين حياة مواطنيها ومعيشتهم وهذه الأفكار سيتم التطرق إليها بالتفصيل، حيث في المطلب الأول ضبط مفهوم الحرب الأهلية على خلفية انتقالا لصراع من بين إلى داخل الدول، أما المطلب الثاني مقاربات دراسات الحروب الأهلية.

المطلب الأول: ضبط مفهوم الحرب الأهلية على خليفة انتشار الصراع من بين داخل الدول.

الحرب الأهلية مع حرب داخلية في بلاد ما التي يكون أطرافنا جماعات مختلفة من السكان كل فرد منها يرى في حدود وفق من يريد أن يبقى على الحياة خائننا لا يمكن تعيش معها ولا العمل معها في نفس التقسيم التربي، ولمن بتعدد وتنوع الأسباب المقدمة لي نشوء الحرب الأهلية يبقى الحل لأكثر مجاعة له مد العصور تفاوض السلمي.

ويعتبر اللجوء إلى الحرب الأهلية حالي قصوه من حالة حق دفاع النظم والثورة على حكومة أو فئة حكمة أخلت بحقوق الشعوب والمواطن، تتصف

الحروب الأهلية بالعنف، وبالنتائج الإقتصادية والاجتماعية المدمرة على مد القريب، والمأثرة بالعنق كل مدى البعيد، لأن تشمل مناطق أهلة بالسكان وتكون خدعة للهجمات متقطعة وغير منتا ضرة، وتفوق بين الأهل والجيران فتفشل الحياة الإقتصادية وتمزق النسيج الإجتماعي، ويحتج المجتمع إلى عدة عقود من الزمن لإعادة البناء والتوازن والوئام [1].

وكثيرا ما تشكل الحروب الأهلية فرصة لتدخل الدول الكبيرة أو المجاورة في مجارات الأمور الداخلية للدولة المعارضة لي مثل تلك الحروب، ذلك أو وقوع مثل تلك الحرب يضعف كثرا من سيادة الدولة ويزيد التماسك الداخلي في وجهه التدخل الخارجي، كما أن احتمالات التغير في موازين القوى داخليا قد يؤثر على الدول المجاورة سلبا وإيجابيا، فترى بعض الدول أنتصر على فريق تهديدا لي أمنيه، أو التوازن في تلك المنطقة من العالم أو على الصاعد أوسع، وقد تلجأ الحكومة إلى معاملة الفريق الثائر كطرق في حرب عادية وذلك بغية الإلتزام بقواعد الحرب، كحماية الأسرى وتجنب محاكمتهم[(2)].

المطلب الثاني: مقاربات دراسة الحروب الأهلية

أولا- مقارنة " محمد أيوب""**الواقعية المهمشة**" **Subalteinrealism**"**العالم الثالث والدراسات الأمنية**":

لقد طرح أنصار مدرسة العالم الثالث للدراسات الأمنية **third world searitystudie**، العديد من التساؤلات حول مدى ملائمة النظريات الأمنية القائمة في الحقل على غرار غيرهم من أصحاب اتجاهات الفكرية المغايرة فقد

1- موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، 181.

(2)- نفس المرجع، 182.

واجـه المفهـوم التقليـدي للأمـن تحـديات علـى أكثـر مـن صـعيد فمـن جهـة لـم تعـد الدولـة الفاعـل الوحيـد المـؤثر فـي التفـاعلات الدوليـة، بـل امتـد هـذا التـأثير ليطـال فواعـل اخـرى غيـر الـدول (المنظمـات الحكوميـة الدوليـة والإقليميـة والمنظمـات غيـر الحكوميـة والجماعـات الإرهابيـة) ومـن جهـة أخـرى فقـد كشـفت تحـولات البيئـة الأمنيـة لفتـرة مـا بعـد الحـرب البـاردة تنـوع فـي مصـادر التهديـد للدولـة الوطنيـة عـدا التهديـد العسـكري الخـارجي الـذي حظـي بالأولويـة الاسـتراتيجية لـدى أنصـار الطـرح التقليدي.

مـن هـذا المنطلـق فقـد أعـد " محمـد أيـوب" علـى أن محـاولات الحثيثـة لتوسـع مفهـوم الأمـن مـا وراء اسـتخدامه الـواقعي التقليـد، قـد خلـق مـأزق لـدى دارسـي العلاقـات الدوليـة، ومـن ناحيـة أخـرى تأكـد أن **التعريـف التقليـدي للأمـن** والـذي هـيمن علـى الأدبيـات الغربيـة غيـر كفيـل بشـرح طبيعيـة مشـكلة الأمـن متنوعـة الأوجـه ومتعـددة الأبعـاد والتـي تواجـه جـل أعضـاء النظـام الـدولي ولهـذا السـبب فقـد سـعي " محمـد أيـوب" إلـى ابتكـار مفهـوم بـديل للأمـن، والـذي مـع حفاظـه علـى الاستبصـاراتالقيمة للمنظـور الـواقعي[1] فإنـه يتعـدى حـدود تمركـزه علـى الـذات وحصـره فـي التهديـدات الخارجيـة، فظهـور العـالم الثالـث قـد مثـل تحـديا للفهـم المهمـين علـى الأمـن فـي ثلاثـة نقاط مهمة :

– فـي تركيـزه علـى المسـتوى مـا بـين الـدولتيinter– state level كنقطـة أصـلية للتهديدات الأمنية.

– وأخيـرا فـي اعتقـاد أنـه التـوزان الشـامل للقـوة هـو الوسـيلة الشـرعية والفعالـة فـي النظام الدولي.

(1)– سليم قسوم، " التحديات الجديدة في الدراسات الامنية : دراسة في تطور الامن عبر المنظورات العلاقات الدولية"(مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر 03 ،2010)،79.

فجذور عدم استقرار العالم الثالث هي داخلية بالأساس، وتجد نفسها في البنى الهشة للدولة التي ظهرت جراء مسارات التحرير من استعمار.

فالأمن ضمن سياق العالم الثلث لا يعود ببساطة إلى البعد العسكري، ولكنه كما يرى " ريموفايرينان" raimivoyrynen

" بسبب هشاشة النظام الإجتماعي فالتكاليف الهامشية للهشاشة الإقتصادية التدهور الايكولوجي والتشرذم الأنثى على مشكلات مستعصية في الدول الثامنة أكثر منها الدول المطبعة مفهوم الأمن في الدول النامية لا يمكن فعله عن التهديدات غير العسكرية للأمن.[1]

التهديدات الأمنية في دول العالم النامي:

اختلافات التهديدات التي تمس الدول النامية حسب "محمد أيوب" يرجع أساسا إلى طبيعة هده الدولة، فهذه التهديدات تأتي من مناطق العالم النامي كنتيجة لجملة من الظروف تتمثل أساسا في ضعف البني الدولتية، عدم شرعية الأنظمة مما يتسبب في مشاكل داخلية والتي غالبا ما تتحول إلى صراعات بين الدول نتيجة القرب الجغرافي، وهو ما يدحض فكرة تراجع الحرب ما بين الدول الإضافة إلى أن سعي القوى الكبرى لتحقيق منها سبابا تلك من دول الجنوب.[2]

والأمن حسب أيوب ayoub يعرق في العلاقةالانكشافية التي تهدد الدولة على المستوى الداخلي أو الخارجي، فدول العالم الثالث تعاني من جهة من ضغوط خارجية تطالبها بأن تكون دولة فعالية على المستوى الأمني بالأخص

(1)- نفس المرجع ،80-81.

(2)- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر اوروبا والحلف الاطلسي (الجزائر : المكتبة العصرية ،2005)،15.

وعلى المستوى الداخلي، فهذه الدول مهددة باختلال التوازن لأنها تعاني من درجة عالية من العنق الداخلي وعدم الأمان من أخطر التهديدات التي تمس العالم الثالث مع ظاهرة الأثنية والتي كثيرا ما تؤدي إلى الحروب الأهلية التي تقود الدولة للانقسام أو انهيار النظام السياسي إي التركيز على الحروب الأهلية كتهديد يمس أمن الدول النامية، لا يعني أنها التهديد الوحيد الذي يمس هذه الدول وأمن شعوبها، الحديث عن **المفهوم الموسع للأمن** يجعل هذه الدول وشعوبه مهددة بالتنظيمات الإجرامية من جهة النظام الدولي من جهة أخرى[1]

ثانيا: مقاربة كالفن هولستي حولحروب الجيل الثالث

يعتبر كالفي هولست « kalvigholsti » من المنظرين الأوائل الذين اهتموا بظاهرة الفشل الدولتي في فترة ما بعد الحرب الباردة ففي مؤلف " الدولة الحرب وحالة الحرب " the state ura and tle state bwar أشار إلى أن المشكلة المركزية في الألفية القادمة لن تكون الحرب بين الدول ولكن الحروب داخل الدول الحروب بين الشعوب، ومن ما أسماه حروب الجيل الثالث، هذه الحروب تختلف كلية عن حروب القرنين التاسع عشر والعشرين، هذه الحروب فقدت مؤسساتها ما يميز هذه الحروب أنها نتيجة مباشرة للدول الضعيفة.

بالرغم من أن الدول الضعيفة كما أسماها "هولس" Holst تختلف عن ما أسماه جاكسونJackson " شبه الدولة" إلا أنه الغامرة تحمل نفس الخصائص حيث أن هذه الدول تتمتع بكل مقومات السيادة الخارجية فهي عضو في المجتمع الدولي، وتتمتع بنفس الوضع الشرعي للدول القوية ولكنها تفتقد بشكل

(1)- شرايطية ، تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الامني ،04.

كبير لمقومات السيادة الداخلية، ويركز تصور "هولست" للدول الضعيفة على نقطتين أساسيتين[1].

1/ خصائص البنيوية للدول الضعيفة:

أ- أشار " هولست" kiholsti إلى أن أبرز خصائص الدول الضعيفة هي غياب الشرعية العمودية تراتبية القوانين بحيث أنه الشعب لا يلتزم بالقواعد الصادرة باسم السلطة.

ب- الخاصة الثانية هي شخصية الدولة كما حدث عند السياسيين الأوربيين على القرن العشرين، حيث أنه في الدول الضعيفة لا يميزون بين شخصيتهم وبين الدولة لذلك فإن بعض الأسباب ضعف هذه الدول هي نفس أسباب ضعف الدول ألأوربية في القرن السابع عشر ومن غياب الفعل بين المصالح العامة والمصالح الخاصة للحكام وألبير وفارضتين.

ج- الخاصة الثالثة من أن الدوال ضعيفة تتكون من عدة طوائف واقليات مما يخلق نوعا من الشرعية الافقية، حيث لا يوجد طرف محدد يتكلم بإسم الجماعة الحروب الأثنية ليست نتيجة للكراهية او ان هذه الجماعات والاقليات عدوانية بطبعها اتجاه ببعضها البعض ولكن بسبب سياسات الدولة، وبذلك فإن بعض الدول ضعيفة لأنها أسست أنظمة إجتماعية اقتصادية وسياسية مبنيه على الهيمنة واللاعدالة.

(1)- نفس المرجع،36.

2/معظلة القوة في الدول الضعيفة:

تواجه الدول الضعيفة مشكل يصعب حلها، فعندما تحاول الدولة فرض قوتها السلطوية فإن قدرة الدولة تكون محدودة بسبب وجود مراكز محلية للمقاومة، بسبب تسلطالبيروقراطية والفساد وبسبب وانقسامات الاجتماعية على طول الخطوط الأثنية الدينية، العشائرية، الطائفية تفرض أن تكون الدولة قوية لزيادة تماسك المجتمع والمساعدة على تأسيس هوية وطنية، إلا أن هذه الدول لاتملك الموارد للقيام بهذه الوظائف وهو ما يجعلها ضعيفة من الناحية الشرعية المؤسساتية[1].

([1])- نفس المرجع،37.

خلاصة الفصل:

في الأخير يظهر هذا الفصل قد تطرق إلى المفهوم التقليدي للأمن الذيارتكز على البعد العسكر وعلى الدولة كمسؤول وحيد عن تحقيق الأمن لمواطنه والمسبب الوحيد لحالة الأمن على الساحة الدولية.

كما تبين من خلال هذا الفصل أن سلسلة التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية فرضت الاهتمام بأمن الإفراد والجماعات، بعيدا عن الأمن العسكري، في سياق ما عرف بالأمن الإنساني الذي يشهد عدة تحديات العسكرية والتي من بينها الحروب الأهلية.

أدت الأزمة السورية إلى خلق نزاع مأساوي داخلي نتيجة جملة من الحركيات الأزموية، ولم تقتصر أبعاد هذه الأزمة على البعد المحلي للدولة ,بل تعداه إلى المستوى الدولي ,مما استدعى تدخل الأطراف من أجل التعامل مع الأزمة وهذا ما سيتم التطرق إليه من هذا الفصل من خلال تشخيص وتحليل الأزمة السورية الثورية ومعرفة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أدت إلى تأزم الوضع في سوريا.

المبحث الأول: الأزمة السورية :بحث في الأسباب والحركيات.

على إثر الحراك الشعبي الذي شهدته بعض الدول العربية، اندلعت في سوريا انتفاضة شعبية رفض النظام السوري الاعتراف بها ومشروعيته أهدافها ونتيجة لذلك تدرجت أهدافها من المطالبة والمساواة والعدالة الاجتماعية إلى اسقاط النظام برمته وهذا نتيجة جملة من العوامل والحركيات السياسية، الاقتصادية والمجتمعية وهو ما سيتم التطرق إليه في المبحث من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية .
- المطلب الثاني: البناء المؤسساتي والأداء السياسي .
- المطلب الثالث: الأزمة المجتمعية.

المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية

بعد تفكك وسقوط المنظومة الشيوعية اتجهت أغلب دول العالم إلى لبرلة الاقتصاد, والتوجه نحو خيار اقتصاد السوق بين ما لم يتم الرئيس الراحل "حافظ الأسد" بأكثر من أجزاء بسيطة تمثلت في صدور قانون الاستثمار رقم (10) الصادر في 1991/04/25، والذي تضمن إعفاءات جمركية وإعفاءات ضريبية وتسهيلا المستثمرين العرب والأجانب، وهكذا ظل الاقتصاد السوري حتى وفاة الأسد اقتصادا موجها[1].

[1] مالك أحمد حربة، "الثورة السورية، (ثورة الكرامة والحرية)، الأسباب، التطورات، التداعيات، الأفاق المستقبلية، (ورقة مقدمة من المؤتمر العالمي الثاني للخارجيين، القاهرة، 2016)01-02.

مع وصول بشار الأسد إلى السلطة من خلال التوريث، استجلب بشار عناصر اقتصادية سورية كانت تعمل في الخارج: كالدكتور "عصام الزعيم"، والدكتور "غسان رفاعي"، وبدأت سلسلة النقاشات الحادة حول الطريقة الأنسب لتكييف الاقتصاد السوري مع اقتصاديات العربية والعالمية وهنا برز تياران لكل منهما رؤية خاصة حول عملية التحول الاقتصادي، التيار الأول يدعى بالتيار التنموي، ويرى ضرورة المحافظة على القطاع العام وإصلاحه من خلال الفصل بين الملكية والإدارة، حتى يكون فاعلا في عملية المنافسة مع القطاع الخاص، والتيار الأخر لا يبالي بفكرة إصلاح القطاع العام حيث لا تهمه سوى مصالحه، وينتمي غالبية هذا التيار إلى البرجوازية البيروقراطية، التي استفادت من افساد الكبير في جهاز الدولة في جميع أموالها.

لقد هدفت عملية التحول الاقتصادي إلى توسيع مجال الحرية الاقتصادية في خدمة فئة محدودة كما بدأت في رفع الدعم التدريجية عن السلع الأساسية، وسمحت بتأسيس بنوك تجارية وشركات اتصال خلوي خاصة، وإنشاء سوق مالي وصناديق الاستثمار وإحداث تغيرات في القوانين لجلب الأموال والاستثمارات من الخارج، من دول الخليج أساسا[1].

وبالنسبة لقطاع الطاقة، فيرجع استثمار النفط في سوريا إلى أوائل السبعينات إذ اكتشف النفط في ثلاث حقول شرقي البلاد وهي "كراتشوك، السويدية والرميلان"، مما ساهم بظهور قطاع اقتصادي جديد دفع الحكومة في 1974 إلى إحداث وزارات خاصة بالنفط والثورة المعدنية بالإضافة إلى إنشاء عدد من الشركات العامة

([1])- نفس المرجع،02-03..

في مجال النفط كالشركة السورية في النفط، والشركة السورية للتخزين وتوزيع مواد نفطية (سادكوب) وغيرها، كل ذلك ساهم في زيادة اكتشاف حقول النفط.

ولعبت أمور كثيرة دورا في انخفاض انتاج النفط السوري في السنوات الأخيرة، وفي تدهور القطاع الغاز ففي ما تحكمت جيولوجيا بالنفط الموجود لعب الفساد الإداري ضعف الحوافز للاستثمار الأجنبي دور أكبر غي خفض الإنتاج، وكانت شاركت العالمية تصنف سوريا من ضمن الأسوء في العالم لتطوير حقول النفط والغاز، وهذا يعود إلى عدم حرص الحكومة السورية على ثروات الوطن هذا ما أدى إلى انتشار الفساد الإداري على نطاق واسع والقوانين الصارمة التي بدت مصممة من مساعدة في تحكم بعض الأشخاص سارقي ثروات سوريا النفطية والغازية[1].

- **البطالة:**

تعتبر البطالة إحدى الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات البشرية; متقدمة كانت أو متخلفة وتنشأ نتيجة الاختناقات في الاقتصاد الوطني واختلالات الظواهر الاقتصادية فيه، لتترك أثرا سلبيا على معظم المتغيرات الاقتصادية.

حافظ معدل البطالة في سورية-بشكل عام -على مستوى مستقر بنحو 8% خلال الفترة الواقعة بين عامين2003 و2010، مع العلم أن هيئة مكافحة البطالة أوردت أن نسبة العاطلين عن العمل على 15%، في حين قدر مشروع برنامج الإصلاح الاقتصادي بـ 6 نسبة العاطلين عن العمل في عام 2002 بنسبة 9،5%

(1)- جريدة عنب بلدي، 50، الأحد 03 فيفري 2012:

https://enab-baladi.com/archive/6231.

في موضع أخر أشار تقرير التحريات التنموية في الدولة العربية UDNP2011 الارتفاع في معدل البطالة بين الإناث في عام 2010 إذ بلغ ما يقارب 22% يحتل المرتبة الثانية بين اعلي المستويات في الدول العربية على قوة العمل وبضعف في معدلات خلق فرص عمل جديدة.

الجدول 1:معدلات المشاركة في قوة العمل في سورية (2001-2010)

	2001	2002	2003	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الذكور	81،3	80،1	76،3	72،8	74،1	74،0	72،5	71،7	72،2
الإناث	21،3	23،2	19،0	14،5	14،9	14،4	14،6	13،0	12،9
الحضر	48،5	47،5	45،7	43،7	45،4	43،9	43،8	43،3	43،0
الريف	56،4	58،0	50،7	46،5	46،4	46،0	44،2	42،7	42،4
الإجمالي	52،3	52،5	48،0	44،9	45،8	44،9	44،0	43،0	42،7

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء

وتثير الإحصاءات المنشورة من قبل المكتب المركزي الإحصاء إلى الارتفاع معدلات البطالة في الريف عن المدينة، إضافة إلى عدم التناسب بين معدل النمو السكاني في المحافظات المختلفة و معدل النمو السكاني على المحفظات المختلفة ومعدل البطالة السائد في تلك المحفظات؛ مما يعني إن البطالة في هذه المحفظات تتأثر بعوامل أخرى غير الزيادة السكانية الطبيعية[1].

وحسب المسوحات التي قام بها المكتب المركزي للإحصاء، كانت نسبة العاطلين على العمل من أي ما يزيد عن أمثال حصتهم من السكان المقدرة

([1])- مطانيوس حبيب، "مداخلة في مسألة البطالة"، (برنامج ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشر حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، 07-07-2016)،جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

ب22،8% المتحيزة ضد الإناث فقط ومست أيضا الشباب، سواء اللذين يفتقرون إلى مهارات وخبرات تدريبية أو الخرجين الجدد من الجامعات والمعاهد المتوسطة وحتى المدارس الفنية والمهنية.

أسباب البطالة في سورية:

تنشأ البطالة في المجتمع عادة متأثرة بعوامل كثيرة، منها ما هو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أو سكاني أو إداري ...الخ،وبمجمل فإنه تقسيم نسبة البطالة في سوريا إلى قسمين أساسيين وهما، الأسباب المتعلقة بعرض العمل وبالأسباب المتعلقة بالطلب على العمل[1].

أولا:أسباب جانب العرض

- ارتفاع معدل النمو السكاني، حيث تضاعف عدد السكان ثلاث مرات في الفترة بين 1970-2004.

- ارتفاع معدل نمو قوة العمل.

- انخفاض المستوى التعليمي لقوة العمل.

ثانيا:أسباب جانب العمل

- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتذبذبها الحاد.

- انخفاض معدلات الاستثمار نسبيا.

[1] الأسباب الخلفية للصراع في سوريا، موقع العهد الإخباري، اطلع عليه بتاريخ 20 جوان 2017.
www.addiyar.com

– كما ساهم سوء توزيع الثروات والدخول في تفاقم مشكلة البطالة من ناحيتين الأولى عبر تراوح الرساميل الناجمة عن ظهور ثروات كبيرة مما حرم الاقتصاد الوطني من رساميل كان يمكن استثمارها، والثانية إن سوء التوزيع تضمن عدم تناسب ولدرجة كبيرة بين الدخول النقدية لغالبية الناس أو لشريحة كبيرة منهم وبين الأسعار السائدة على السوق و يضاف غلى الأسباب السابقة أخرى، من أهمها محدودية الموازنة العامة للدولة، ومن ثم محدودية ما يخص منها التعليم، والاحتفاظ بأعداد كبيرة ما العاملين الذين بلغوا من التقاعد بسبب ظروف اجتماعية معينة وكل العوامل السابقة أدت إلى إضعاف جانب الطلب على عنصر العمل الذي ينمو بمعدلات عالية من الناحيتين الكمية والنوعية، وأدى إلى مشكلة البطالة، واستمرار معدلاتها المرتفعة من المحاولات التي بذلك لمعالجتها[1].

المطلب الثاني: البناء المؤسساتي والأداء السياسي

اولا انعدام الحركية السياسية

لا توجد حياة سياسية في سوريا بالمعنى الحقيقي منذ مجيئ حزب البعث عام 1963 إلى الحكم، بمعنى أنه ليس هناك رأي للشعب في أوضاعه المختلفة بمعنى أنه ليس هناك مشاركة من قبل أطياف الشعب المختلفة في قيادة البلاد وتوجيهها، بمعنى أنه ليس هناك انتخابات حقيقية، وليس هناك محاسبة للمسؤولين وليس هناك تداول للسلطة...الخ.

فالحياة السياسية اختزلها الحزب في البداية بأعضائها، ثم أصبحت أسرة الأسد في محور الحياة السياسية وجوهرها.

[1] غازي التوبة، الثورة السورية: الأسباب والتطورات: اطلع عليه بتاريخ 27 ماي 2017:
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m-abhath-10-07-12.htm

ومن الواضح أن الطبقة الوسطى هي الطبقة الحية في المجتمع السوري والقادرة على بلورة وحمل مشروع سياسي، فقد استطاع حافظ الأسد تهميشها ومحاصرتها بعد عام 1973، من خلال ربطها بالأجهزة الأمنية المختلفة، وأوجب على مقريها ومبدعيها أن يخضعوا لتلك الأجهزة، ويجب أن يحضوا بمباركاتها وهذا حصر السياسة بشخصه وأسرته وإتباعه ومن يدور في فلكه، وعندما خلفه ابنه "بشار" سار على نفس المنهج بل ضخم دور الأجهزة الأمنية وأصبحت هي التي تصوغ الحياة السياسية، فالانتخابات والنقابات واتحادات الطلبة ومجلس الشعب والوزراء...إلخ كلها أدوات في أيدي الأجهزة الأمنية.

ومن اللافت للنظر في الحياة السياسية السورية هي التركيز على شخصية حافظ الأسد حتى وصل هذا التركيز إلى درجة التأليه، فأصبحت كل السلطات بيديه، لذلك فإن الأوضاع السياسية جعلت الشعب السوري يعيش حالة اختناق سياسي[1].

2- ثانيا العلاقة بين السلطات الثلاثة:

إن العلاقة بين السلطات الثلاث في سوريا مختلة بصورة صارخة لصالح السلطة التنفيذية، فمجلس الشعب لا يتعدى كونه هيئة تصديق على مشاريع القوانين التي تطرحها الحكومة، فلم يسجل أن مجلس الشعب قد استوجب أحدا من الوزراء أو حجب الثقة عن وزارة معينة، أو حتى هدد بحجبها.

والسلطة القضائية تعاني معاناة حقيقية من تسلط الأجهزة الأمنية والإدارة البيروقراطية، حيث أن المادة 81 من قانون السلطة القضائية تتوفر على ما يلي:

[1] نفس المرجع.

"يحضر على القضاء إبداء الآراء والميول السياسية، ويحضر على القضاء اشتغال بالسياسة"، فعلى الأغلب لا يمكن قبول أي متقدم إلى الجسم القضائي ما لم يكن منتسبا لحزب البعث العربي الاشتراكي وموافقا عليه أمنيا إن تسخير السلطتين القضائية والتشريعية لصالح السلطة التنفيذية لم يكن بدعة ابتداعها نظام الأسد الابن، بل هو سنة سنها الأسد الأب، حيث أنه لم يكن من البرلمان سوى أن يكون واجهة لإضفاء الشكل القانوني والتشريعي عند سياسته.

ثالثا غياب الحياة الحزبية:

بعد استلام الرئيس الراحل حافظ الأسد السلطة عام 1971، قام بتأسيس ما يسمى بالجبهة التقدمية، حيث أن الصيغة الجامدة للجبهة ساهمت في ترهل أحزابها، وابتعادها عن الحراك بين صفوف الجماهير إضافة إلى حصر نشاطها داخل أوساط المؤسستين التعليمية والعسكرية، كما كانت الانشقاقات التي كانت في الغالب مدعومة من أجهزة الأمن وقيادي حب البعث، فالحزب الشيوعي علة سبيل المثال بعد موت أمينه العام "خالد بكداش" آلت أمانته إلى زوجته "وصال فرحة" وبعدها إلى ابنه ولم يتم تطوير الجبهة الوطنية التقدمية على الرغم من كل الوعود التي وعد بها أسد الابن رفض سوى أنه سمح لأحزاب الجبهة بإصدار دوريات خاصة بها[1].

رابعا عدم تجديد النخب السياسية:

تميز عهد حافظ الأسد باستمرار النخب السياسية لفترة طويلة من الزمن في مواقعها، لدرجة أن الكثير من الوزراء قضوا ما يقرب عن 20 عاما في العمل الوزاري، فكان المعيار الأساس الولاء ثم الولاء ثم الولاء، ويأتي في المرتبة الثانية

([1])- حربا، "السورة السورية"، 4.

التمثيل الطائفي والمناطقي، حيث عمد حافظ الأسد إلى اختيار النخب السياسية لتمثل كافة الفوارق ضمن الطائفية الواحدة والمنطقة الواحدة.

أما في عهد بشار الأسد، فبقى الولاء مسيطرا إلا أنه قام بالتخلص من كل ما يظن أنه أحق بالحكم منه.

المطلب الثالث: الأزمة المجتمعية

كان الشعب السوري مهمشا أمام الطبقة الحاكمة البرجوازية، حيث عانى المواطن السوري بطش الظلم وانعدام المساواة، فلا يصل إلى حقوقه في جميع المجالات سواء سكني أو مالي، أو تعليمي إلى... إلخ، بشكل متساوي مع المواطن من أبناء الطائفة الحاكمة العلوية.[1]

حيث يعتبر موضوع "**الطائفة**" إحدى خلفيات القضية، وهي في جوهرها قضية استبداد جهات تهيمن على السلطة وتحتكرها وتنتهك الحقوق وحريات والقيم والأعراف الإنسانية والمواثيق الدولية.

وجوهر قضية الإستبداد هو انتهاك حقوق الإنسان، فردا أو فئة مكانية- سواء كانت تلك الفئة تمثل بعض الأقليات أو أكثرية، ومهما إختلفت الرؤى والمنطلقات والتصورات حول تفاصيل حقوق الإنسان الثابتة وحرياته الأساسية تبقى الحصيلة متطابقة، في كلياتها الرئيسية، وفي شمولها لحرية المعتقد الديني والإتجاه السياسي والكلمة والتعبير وحقوق المواطنية والحياة الكريمة، مع ما يتطلبه ذلك كله من ضمانات وآليات عملية، كفيلة بأن تجعل السلطة الحاكمة تمثل إرادة السكان في مختلف الظروف مع رفض الظروف الاستثنائية ذريعة لغير ذلك.[2]

(1)- خلدون سماق، تحليل السياسي للنظام السوري، دراس, في بنية ركائزه وتحولات المستقبل،إطلع في 25 جوان 2017 honnoon. Org/ archives/3069#- toc 468202190.

(2)- نبيل شبيب، خلفية الدينية والطائفية للوضع في سوريا إطلع عليه في 25 جوان 2017 www. Algazeera.Net /specialfiles/ pages/ eb da 7846-f1f4/49f3-961c.

عرفت الطائفية العلوية تاريخا بالنصيرية الثورية، واشتهرت حديثا في القرن الميلادي العشرين بطائفة العلويين أنشأت في القرن الثالث من الهجرة نتيجة إنقسمات في تاريخ الشريعة، وتعود تسميتها بالنصيرية التمرية إلى مؤسسها أبو شعيب محمد بن نصير البصري النميري، الذي توفي عام 270 هجري (884م) ويقدر عددهم في العالم بحوالي 7،14 مليون أغلبهم في تركيا.

تعد فكرة فصل الدين عن المجتمع أساسية عند العلويين حيث أنه لا توجد مرجعية دينية عند العلويين وهناك رفض عام لتدخل رجال الدين في المجتمع ويعد العلويين من أكثر الطوائف إنفتاحا مع إنتشار الفكر العلماني واليساري ومن أشهر العلويين المعاصرين صالح العلي والرئيس السوري الراحل حافظ الأسد، وبالإضافة وابنه بشار الأسد بالإضافة إلى عدد من الكتاب والمفكرين كالشاعر بدوي الجبل، والشاعر سليمان العيسى و الشاعر المسرحي ممدوح عدوان وساعد الله ونوس وغيرهم، حيث بلغ عدد سكان سوريا أكثر من 18 مليون سنة عام 2003 (زيادة السنوية: 3,4%).

70% (العرب) و8% من السنة (الأكراد) وأقل من 1% من السنة (الشركس).

1% من الشيعة (العرب وسواهم).

8 إلى9% من العرب

2 إلى 3% من الدروز (العرب).

8% من المسحيين (العرب والأرثرنكس) في الدرجة الأولى.

أقل 1% من أقليات كاليزيدية [1]

[1] نفس المرجع.

المبحث الثاني:ابرز أطراف النزاع السوري

كان النزاع السوري في بدايته يدور بين طرفين، هما النظام والمعارضة، ثم توسعت دائرة الصراع لتشمل أطراف متعددة تسعى إلى تحقيق أهداف خاصة وفق أجندات محلية ودولية معينة، وهذه الأفكار يتم التطرق إليها بشيء من التفصيل حيث يتم عرض ابرز أطراف النزاع:

- المطلب الأول: النظام السياسي السوري.
- المطلب الثاني: المنظمات الجهادية المعارضة للنظام.
- المطلب الثالث: معارضة الجيش السوري الحر وفصائل أخرى.

المطلب الأول: النظام السياسي السوري

منذ الأيام الأولى للانتفاضة السورية في العام 2011، وضع الرئيس بشار الأسد ضمن أولوياته الحفاظ على سير عمل مؤسسات الدولة، ما سمح له بالادّعاء أن النظام لاغنى عنه لتوفير الخدمات الأساسية، من شأن وضع حدٍّ لاحتكار النظام لهذه الخدمات العامة والسماح للمعارضة المعتدلة بأن تصبح مصدراً بديلاً لتوفير الخدمات[1]، أن يُضعِف النظام وأن يمنع تنظيم الدولة الإسلامية الجهادي المتطرّف من ملء فراغ السلطة في البلاد.

إلا انه في أواخر 2011، تكهّن قادة عالميون ومحللون إقليميون بثقةٍ بأن نظام الرئيس بشار الأسد سيتداعى ويسقط في غضون أسابيع لكنه كان حتى أواسط العام 2015 لا يزال يقاتل، على الرغم من أنه فَقَدَ السيطرة على أكثر من نصف أراضي سورية ويجهد الآن لإبقاء قبضته على المناطق المتبقية.

(1)- خضر خضور، أمساك نظام الأسد بالدولة السورية، اطلع بتاريخ 25ماي 2017 .
http://carnegie-mec.org/2015/07/08/ar-pub-60622

من الواضح أن المساعدة العسكرية والاقتصادية من إيران وروسيا كانت عاملاً حاسماً في مساعدة النظام على التشبّث بالسلطة. لكن ثمة عامل رئيس آخر يُفسِّر قدرة النظام على البقاء، هو قدرته على الاّدعاء بأن الدولة السورية في ظل الأسد بقيت مُزوِّداً لاغنى عنه للخدمات العامة، حتى للسوريين الذين يقطنون مناطق خارج سيطرة النظام، وقد ساعد بروز تنظيم الدولة الإسلامية، ككيان آخر يمتلك القدرة على توفير بعض الخدمات الرئيسة، النظام على تسليط الضوء على عجز المعارضة السورية المعتدلة عن القيام بهذا الدور، ما عزّز زعمه بأن بقاءه حيوي وضروري للحياة اليومية للسوريين[1].

لكن مع تحوّل الانتفاضة الشعبية إلى نزاع مسلّح في الفترة بين العامَين 2011 – 2012، جعل النظام السوري من أولى أولوياته إبقاء الإدارات التابعة للدولة قيد العمل، وهو بهذا جعل السوريين معتمدين على حكمه،ومعروف أن المواطنين السوريين كانوا يعتمدون بكثافة على الدولة قبل اندلاع الانتفاضة،[2] والعديد منهم اضطرّ إلى مواصلة هذا الاعتماد، وحتى بدرجة أكبر خلال النزاع وهكذا كانت الدولة السورية ولا تزال الموفّر الأكبر للوظائف في البلاد، فيما تُعتبَر الإدارات الرسمية هي المُزوِّد الرئيس لسلع أساسية مثل الخبز، والوقود المدعوم، والرعاية الصحية، والتعليم ثم أن الخدمات الإدارية التي تديرها الدولة هي وحدها القادرة على إصدار الوثائق التي تسمح للسوريين بالزواج، وتسجيل صكوك الملكية، والسفر إلى خارج سورية.

في سبيل ضمان استمرار تلقّي السوريين لهذه الخدمات التي تشتد الحاجة إليها، جرى تعزيز إدارات وهيئات الدولة التي كانت أصلاً واسعة الانتشار، عبر تحويلها إلى مراكز

([1])– نفس المرجع.

([2])–عمرو أمينو، خريطة سوريا العسكرية الجديدة بين النظام والمعارضة وداعش،اطلع عليه بتاريخ 20ماي 2017 ، ريخريطة–سوريا–العسكرية–الجديدة–بين–النظ/http://altagreer.com

سلطة مدنية يمكن الدفاع عنها تحت سيطرة الوحدات العسكرية الموالية للأسد وبالتالي باتت السُكنى في المناطق التي يسيطر عليها النظام حاجةً وضرورةً للعديد من السوريين.

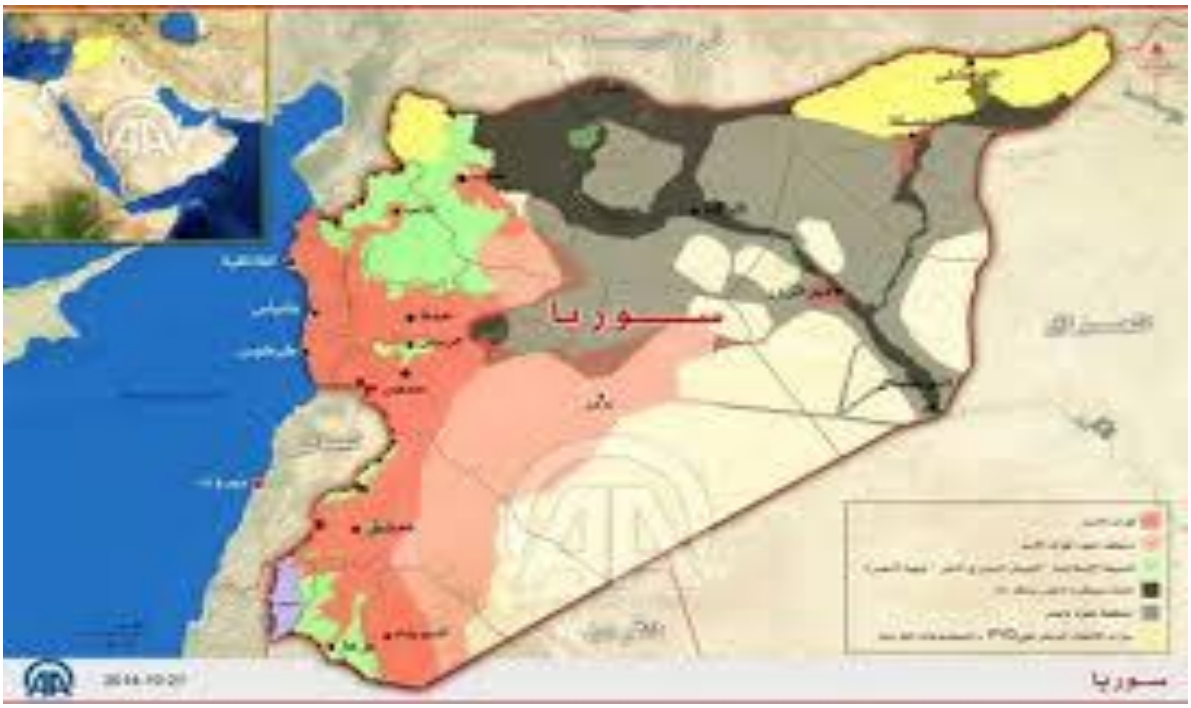

المصدر: خريطة سوريا العسكرية الجديدة بين النظام والمعارضة وداعش

المطلب الثاني: التنظيمات الجهادية المعارضة للنظام

مع ازدياد الرايات الجهادية المرفوعة في سوريا للقتال تحت اسم المعارضة السورية، يزداد الشهداء من الشعب السوري كل يوم، بالإضافة لاختراع طرق جديدة لقتلهم يوميا، والمؤسف أن المقاتلين الأجانب في سوريا أصبحوا هم من يتحكم بحياة الشعب السوري في المناطق التي تحكمها التنظيمات الجهادية ومن أبرز التنظيمات الجهادية التي تقاتل على أراضي السورية مع جبهة النصرة، وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

كانت بداية ظهور ما يسمى الآن بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في دولة العراق بتاريخ 15 أكتوبر/ تشرين الأول عام 2006، من خلال اتحاد فصائل مسلحة دينية تشكلت بحجة مقاتلة الوجود الأمريكي بالعراق واقتصر الاسم بداية على الدولة

الإسلامية في العراق، واصطفت الفصائل يومئذ خلف "أبي عمر البغدادي" زعيم للتنظيم الوليد، وقامت الدولة الناشئة بتنفيذ العديد من العمليات التي وصفت بالنوعية، بعد مقتل أبي عمر في أبريل/نيسان 2010، تم اختيار أبو بكر لبغدادي زعيما جديدا[1].

أما جبهة النصرة فهي حديث النشأة، تأسس مع تصاعد العنف في الثورة السورية، وبعد أن حمل كثير من الشباب السوري السلاح أواخر عام 2011، وبعد انتشار مبدأ الجهاد دفاعا عن العرض والأرضبما يقوم به النظام السوري من انتهاكات فتم الاعلان عن إنشاء تنظيم جبهة النصرة (والاسم الكامل كان جبهة النصرة لأهل الشام) بزعامة أبو محمد الجولاني، يسوق البعض أن تنظيم جبهة النصرة يتكون من سوريين فقط، وإنما الحقيقة هي غير ذلك، فقد أشارت تقارير الخارجية الأمريكية عن ارتباط وثيق بين تنظيم القاعدة وجبهة النصرة ودخول قيادات قاعدية في مراكز قيادية بالنصرة، كما أنه حصل تنسيق بين داعش وقيادات النصرة قبل تشكيلها، حيث أعلن أبو بكر البغدادي في أبريل/ نيسان 2012، عن توحيد جبهة النصرة ودولة العراق الإسلامية تحت راية واحدة هي الدولة الإسلامية في العراق والشام"[2].

ويظهر مما سبق رغبة أبو بكر البغدادي (زعيم داعش) بوضع تنظيم النصرة تحت جناحه ليستفيد من العدد والعتاد الذي يتمتع به، بينما اختارت جبهة النصرة أن تكون ذراع تنظيم القاعدة في سوريا بدلا من الانضمام إلى داعش بعد أن تم انسحابا قوات النظام من مدينة الرقة (شمال شرق سوريا) في أغسطس / آب سنة 2013 حدث فيها فجوة تنظيمية لفترة قصيرة من الزمن طلب خلالها نشطاء المدينة من التنظيمات السياسية المعارضة

[1]- دراسة تحليلية لواقع أبرز الكتائب الجهادية في سوريا، أطلع علية بتاريخ 2017/06/06:
https// ar. Globalvoicec.org./2015/01/05/36337

[2]- المعارضة المسلحة في سوريا، أطلع بتاريخ 2017/06/06:
www. Aljaqera.net/news/ reportsandintevvieues/2013/09/05/

الجهادية، عليها لكن تم الرفض من الكيانات السياسية بحجة أنهم لا يؤمنون أنفسهم بالداخل وغيرها من الحجج الواهية مما أتاح الفرصة لتنظيم داعش بالدخول للمدينة، بحيث بدأ يتسربون عبر الحدود السورية التركية والمحدود العراقية ليتقربوا من أهل المدينة، ولكن مع مرور الوقت بدأ التنظيم يطبق على المدينة وحولها ليتحكم بأبسط تفاصيل حياة السوريين فيها من لباس وإلتزام أوقات الصلاة وعدم السماح للنساء بالمشي بمفردهم بالشوارع...[1].

أما جبهة النصرة فقد كانت أذكى من داعش بحيث تقربت من السوريين من خلال العمل بدأ بيد مع الجيش الحر وباقي الفصائل وعدم التدخل بحياة الناس من الشخصية مما أكسبها قاعدة شعبية كبيرة لدى السوريين مع العلم أن أغلب القياديين فيها من جنسيات غير سورية ولكن العناصر المقاتلين أغلبهم سوريين.

يعتمد تنظيم داعش على محاكمته بشكل رئيسي على تفسير ابن تيمية للمراجع الإسلامية ويأخذون منه ما يتماثل مع خط عملهم الذي يتصف بالعنف، أما من الناحية العسكرية فتنظيم داعش يقوم على وجوب بيعة على من يحمل السلاح في المناطق التي يتواجدون فيما، أما جبهة النظرة فقد كانت متساهلة نوعا وأكثر تريثا، ومع ذلك لم تخلو أحكامها من قطع الرؤوس والجلد وقطع اليد والناحية العسكرية فالنصرة تتعاون مع باقي الفصائل المقاتلة على مناطقها.

[1]– دارسة تحليلية لوقع أبرز الكتائب الجهادية في سوريا ، نفس المرجع.

يرى المراقبون للجماعات الجهادية أن أحكام النصرة وداعش متشابهة إلى حد كبير لكن الفرق هو بالإعلام، فداعش يعمل على بث المشاهد الوحشية لعمليات الإعدام في قلب المجتمع السوري، إما النصرة فهي تتعارض عن ذلك في سبيل كسب التأييد الشعبي عن طريق الترغيب وليس الترهيب[1].

اعتمد داعش سياسة السيطرة على الأراضي الخارجة عن حكم النظام دون معارك مباشرة مع النظام بحيث تخوض معاركها مع الكتائب المعارضة لتسيطر على ما حررته من نظام الأسد، أما جبهة النصرة فخاضت معارك شرسة مع الجيش السوري واستطاعت السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي السورية بالتحالف مع الجيش الحر وكتائب معارضة أخر.

يبقى في النهاية الإشارة إلى أن كلا التنظيمين متأثرين بتنظيم القاعدة الجهادي المتطرف، وكلاهما يتبع لنفس التعاليم لكن بدرجات مختلفة من الالتزام بها، وهذا ما سبب اقتتال بيت النصرة وداعش وصل لوصف بعضهم بالكفار، وتشوب معارك بينهم بسبب خروج أبي بكر البغدادي عن أوامر أيمن الظواهري، زعيم تنظيم القاعدة، الذي انحاز للنصرة مدركا نقاط القوة التي تتمتع بها بسبب تأييد الشعب السوري لها وخاصة بعد توسع فكرة أن تنظيم داعش متواطئ مع النظام السوري ولا يواجهه في حرب مباشرة[2].

[1]– أخطر المنظمات الإرهابية الإسلامية في العالم، اطلع يوم 04 جوان 2017،
أخطر المنظمات الإرهابية الإسلامية في العالم/https//alarbia.wordpress.com

[2]– سعود المولي، الجمعات الإسلامية والعنف : موسوعة الجهاد والمجاهدين (مركز المسار للترتيبات للبحوث ، 2012)
578،

المطلب الثالث: معارضة الجيش السوري الحر و فصائل أخرى:

مع دخول الآلة العسكرية إلى المدن والمناطق السورية "متذرعة" بالإرهاب الذي يضرب سوريا، تحولت المظاهرات السلمية إلى بداية عمل مسلح وصراع بين "ثوار و نظام"وتكونت أكثر من ألف مليشية عسكرية،يمكن ذكر أبرزها فيمايلي:

الفرع الأول الجيش السوري الحر:

كان الضابط عبد الرزاق طلاس هو أول المنشقين عن جيش النظام بتاريخ 7 حزيران2011، وهو تسجيل مصور أعلنت عن أسباب بانشقاقه وهي ممارسات الجيش غير الإنسانية ومشاهداته لقمع مظاهرات درعا بالرصاص الحي ومجازر قرى درعا مثل أنخل وازرع وجاسم التي ارتكبها الجيش، الذي كان انشقاقه نتيجة لرفضه المشاركة على القتل وارتكاب المجازر، ولأجل حماية المواطنين و الوطن.

ومع استمرار قمع المظاهرات السلمية بالرصاص والقتل وارتكاب المجازر، توالت الانشقاقات عن الجيش وبدأت تشكل مجموعات وكتائب من المنشقين، ولا شك أن كل من يقرر الانشقاق عن الجيش يضع نفسه مباشرة تحت خطر فقدان حياته وحياة عائلته.

فالانشقاق كان نتيجة طبيعية لعنف ووحشية النظام اتجاه المواطنين، حيث أن أفراد الجيش هم أبناء من ترتكب المجازر بحقهم قبل أي شيئ آخر وكونهم أبناء هذا المجتمع المنتقض، وكون النظام تعامل بوحشية بالغة تجاه هذا المجتمع، أطلق عليها لاحقا اسم الجيش السوري الحر فالظروف المادية التي وجدته هي من صنع النظام بذاته[1].

ثانيا تكوينه :

[1]– حازم عثمان ، الجيش السوري الحر : من النظرة الدوغمائية إلى تحليل العلم، اطلع عليه بتاريخ 06 / 06 / 2017 : al-manshour.org/note/2443.

الجيش الحر هو في الأصل عبارة عن منشقين من أبناء القرى والمدن المنتفضة والتي تقمع ويقتل أهلها وتقصف على رؤوسهم، هؤلاء المنشقين بغالبيتهم الساحقة هم من أبناء الطبقات الفقيرة، ومن مختلف الأديان والطوائف وان اختلفت النسب كنتيجة طبيعية لاختلاف أحجام الطوائف في سوريا من جهة.

ولأسباب تتعلق بسياسات النظام وطبيعته القمعية وبنية الجيش الذي جعل النظام غالبيته كبار ضباطه من الطائفة العلوية، ومن جهة أخرى فالمنشقين أبناء الأحياء الفقيرة والأرياف المهشمة والتي هي الأكثر تظاهرا والتي تواجه النصيب الأكبر من القمع وإجرام النظام[1].

وكنتيجة طبيعية فرضها عنف النظام، لجأ جزء من أبناء المناطق إلى الانضمام لصفوف مجموعات الجيش الحر وحمل السلاح ودفاعا عن أهلهم ومناطقهم ودفاعا عن المظاهرات السلمية على مال بثت تخرج وبكثافة حيث أن هناك فهم لدى السوريين في تمييز بين المنقضين والمسلحين في الجيش الحر، ويتعلق هذا الفهم بتكامل الطابعين السلمي والمسلح في الثورة ، فالأول يعبر عن الطابع الثورة السلمية الذي بدأ مع آذار 2011 ومازال مسرحيا اليوم، والثاني يعبر عن حالة فرضها الواقع وتحديثا عنف النظام.

بالاختصار شديد، وبما أن الجيش الحر هو من أبناء هذا المجتمع بطبقاته الفقيرة والمتوسطة، فهو يشبهما بتكوينها وأخلاقها وبخلفياتها السياسة وتنوعها، ففيه المتدين العادي والمتعصب، كما فيه العلماني، وفيه السني والمسيحي والعربي والكردي ...فهو صورة عن المجتمع المنتفض[2].

[1]– الجيش السوري الحر، اطلع عليه بتاريخ 06/ 06 2017.

https://arwikipedia.org/wiki.

[2]– حازم عثمان ، الجيش السوري الحر ، من النظرة الدواعشية الى التحليل العلمي ، اطلع عليه بتاريخ 06 /06 / 2017 al-manshour.org/note/2443.

ثالثا تنظيمه:

كان من الصعب تشكيل هيكلية تنظيم للجيش الحر وتوحيد المجموعات المنشقة فيه، ويرتبط ذلك بعنف النظام الكبير الذي طال معظم مناطق سوريا، ونتيجة الحصار الذي فرض على مدن مختلفة إضافة إلى صعوبة الاتصال بسبب مراقبة وقطع وسائل الاتصال وعدم توفر أجهزة الاتصال حديثة، وبالإضافة إلى انهماك المجموعات المنشقة بنشاطها المسلح لذاك يمكن اعتبار الجيش الحر تعبير هلامي يطلع تلقائيا على مجموعات المشقين المنتشرة والمتفرقة هنا وهناك.

رغم ذلك فقد حصل تقدم نسبي على صعيد التنظيم في الفترة الأخيرة لنتيجة ضعف وإرهاق وتفكك المؤسسات الأمنية من جهة ونتيجة تعاظم قوة مجموعات الجيش الحر حجما وعددا وانتشارا، فتصاعدت جهد هذه المجموعات في تنظيم نفسها وعملها على المناطق السورية الثائرة، فتشكلت مجالس عسكرية على صعيد المحافظات، لكن رغم ذلك يبقى الجيش الحر بدون هيكلة تنظيمية حقيقة أو تنظيم جامع لكل المجموعات المنشقة، وهذا ما يجعله بعيدا عن إي مشاريع سياسية[1].

رابعا علاقته مع المجتمع السوري

كما تبين تصاريح وبيانات الجيش الحر، بشكل عام يمكن ملاحظة خطاب وطني للخطاب الطائفي، بل الكثير منها أكدت على نبذ الطائفية المنتفض الذي رفض الانجرار للطائفية: فالمجلس العسكري في دير الزور أصدر قوانين على أفراد الجيش الحر نذكر منها:

- يمنع التعرض لأي عسكري إلا في حالات الدفاع والاشتباكات.

[1]- عمر شاكر. الجيش الحر . حل كل ابواب الحرية الكاملة . اطلع عليه .06 / 06 / 2017 ، https://nowmedia.me/ib/ar/ تحقيقات الجيش الحر /حلب كل ابواب الحرية الكاملة/.

– يمنع إقامة حواجز للجيش الحر والتطبيق على أحد.

– يمنع قتل مخبر للنظام، بل اهتم بالإمساك به يتم معاقبته ضربا وتسليمه إلى أهله.

– يمنع التعرض للعلويين على دير الزور.

– على أفراد الجيش الحر العمل (حصاد، بناء، شراءوبيع ...) وعدم طلب المساعدات من الأهالي.

– عدم قبول أي شخص بالجيش الحر إلا العسكريين المنشقين أو من خدم في الجيش مطلوب ومطارد، وقد قام الجيش الحرفي"موحسن" في ديرالزور بحصاد القمح والشعير في مزرعة تابعة للدولة في منطقة البولبل تجنبا من حرقها من قبل الأمن والنتيجة كعادتهم، يعمل الجيش الحر على تامين الحاجات الأساسية للأهالي، من أدوية وطعام ومياه، وفي حالات القصف والمجرات يعمل على انقاذ المصابين والمهدمة بيوتهم ويقوم بحماية المدن والأحياء ولذلك نجد اتفاقا شعبيا كبيرا حوله على تلك المناطق[1].

خامسا:علاقته مع الخارج

رغم أن معظم السلاح هو من الداخل سلاح المنشقين ، غنائم، ثراءلكننا دائما ما نسمع دعوات تطالب بدعم وتسليح الجيش الحر ، منذ ظهور الجيش الحركات علاقة وثيقة الصلة مع المجلس الوطني السوري ، ولازالت حتى اليوم بل ورثت حدة ، فالمجلس الوطني تسهل وتأخر كثيرا حتى رضي مرغما تحت الضغط الشعبي بالاعتراف بالجيش الحر، سعيا للحفاظ على شرعية المتبقية عند الشعب السوري ورغم الاعتراف والتواصل لم تتوطد العلاقة حيث يصبح الجيش الحر هو الذراع المسلح للمجلس الوطني على ما ترعى بعض وسائل الإعلان وبعض المعارضين ، وفي المواقف الدولية الغربية نرى عدم وجود إي نية لتسليح

[1]– احمد جميل حمودي على النظام السياسي في ثورية بين دستور المحاكم ودستورية الحكم نحو دستور جديد للبلاد . اطلع بتاريخ 06 .06 2017 250590 . WWWAHNAN. QG/ DOHAT/ CHQW. MATASP

الجيش الحر ومصالح وحسابات تلك الدول توضح هذا الموقف ، فهي لا ترى أنها ستجني مكسب سياسي حقيقي مقابل التسلح وقد مرح الضابط الأكبر في الجيش الأمريكي 7دمبسي باعتقادهم إن المعارضة المسلحة مرتبطة بالقاعدة ، ما يثير شكوك الولايات المتحدة حول ولاء الجيش الحر كما انه لا شيء يطمئن لها توقف التاريخ في سوريا بعد سقوط الأسد وسلطته على شكل السلطة التي تودها ، فان طابع الجيش الحر والاستقلالية الوطني هو أمر مقلق جدا لهذا المجلس كما للدول الامبريالية وللأنظمة الخليجية[1].

الفرع الثاني: الفصائل المقاتلة الاخرى

-اولا:وحدات حماية الشعب الكردية

وهي قوات كردية منتشرة في شمال سورية وتحديداً في مناطق كعفرين وتل أبيض وعين العرب ، وتطلق أسماء كردية على تلك المناطق.

يقدر عدد المقاتلين المنضمين لها حوالي 60 ألف مقاتل ، وتلتزم بعلاقة خاصة مع النظام السوري.[2]

-ثانيا:جيش الفتح

ظهر جيش الفتح كاتحاد عسكري بين قوات المعارضة السورية في محافظة إدلب ، تم تشكيله في آذار 2015 ، وحقق انتصارات كبيرة بعدها ، شملت محافظة إدلب وريف حماه " سهل الغاب تحديداً".

ويقدر عدد مقاتلي جيش الفتح بنحو 10 آلاف مقاتل ، ويعتبر المسيطر الأساسي على محافظة إدلب.

ثالثا:قوات سوريا الديمقراطية

---

[1] المعارضة المسلحة في سوريا – اطلع عليه بتاريخ 06./ 06 2017/ ./ 05 / 09 / 20130/ WWWAHG

[2] - حسام الأغا، خمس سنوات من النزاع..تعرف على ابرز الفصائل المسلحة في سورية، اطلع عليه بتاريخ، 13 ماي 2017

http://www.anapress.net/ar/articles

ويعرف نفسه بأنه " تحالف يضم ميليشيات كردية وعربية وسريانية وأرمنية وتركمانية تم تشكيله خلال الحرب الأهلية السورية. ويسعى إلى طرد تنظيم الدولة الإسلامية من محافظة الرقة ومناطق أخرى في سوريا".

ولا يعرف حتى اللحظة عدد المقاتلين المنضمين لقوات سوريا الديمقراطية لكن الرئيس المشترك لتلك القوات هيثم منّاع قال أن قواته تسيطر على 16 % من الأراضي السورية في حين استهجن البعض هذا التصريح معتبرين أنه " لا صحة لتلك النسبة".

تمكن مؤخراً بفعل قوة القصف الروسي لريف حلب الشمالي من التقدم برفقة جيش ثوار سوريا ، واستطاع السيطرة على قرى واسعة قبل أن يتم الإعلان عن هدنة وقف إطلاق النار في سوريا.

رابعا كتائب البعث

ورغم تشكيلها في وقت سابق من العام 2012 إلا أنها لم تظهر بشكل واضح حتى عام 2015 ، حيث أصبح لتلك الكتائب تحركات على الساحة السورية وفي مناطق عديدة ، وهي مكونة من عناصر منتمين لحزب البعث العربي الاشتركي – فرع سوريا –

يقدر أعداد المنتسبين إلى كتائب البعث بأكثر من 5 آلاف مقاتل[1].

خامسا:لواء درع الساحل

جاء تشكيل لواء درع الساحل بعد التقدمات الكبيرة التي أحرزتها قوات المعارضة في ريف اللاذقية والتي وصلت إلى مشارف مدن ذات صبغة علوية.

لم يتوسع اللواء في مناطق سورية عديدة وإنما بقي في الساحل السوري ، في حين انضم له ما يقارب ال2500 مقاتل بعد "إغراءات" مالية عديدة قدمها النظام ، لكن لم يستمر بالصورة التي أعلن عنها هذا الفصيل.

([1])- حسام الأغا، نفس المرجع، .

المبحث الثالث التدخلات الأجنبية في سوريا:

زاد الحراك الشعبي في بعض الدول العربية من التنافس التاريخي من تركيا وإيران، وهما دولتان من أقوىالدول في الشرق الأوسط ورغم أن التعاون الاقتصادي بين البلدين قد تحسن في سنوات العشر الماضية لا إن العلاقات بين تركيا وإيران تزايدت بشان عدد من القضايا على ليشرق الأوسط خاصة القضية السورية.

وتقدمت العلاقة بين هذين البلدين مهمين بعض الفرص، فضلا عن التحديات لمصالح الولايات المتحدة وروسيا في المنطقة وهذه الأفكار سيتم التطرق إليها بين من التفعيل حيث في:

– المطلب الأول: التدخل الأحادي الروسي

المطلب الثاني: التدخل الثنائي المتنافس التركي– الإيراني

المطلب الثالث: التدخل متعدد الأطراف في ظل التحالف الأمريكي –الغربي

المطلب الأول: التدخل الأحادي الروسي

شهدت العلاقات الروسية تطورات كبيرة وقفزات مهمة على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والعسكرية جعلت دمشق وموسكو تتجاوزان حدود الصداقة التقليدية وتؤسسان المستويات جديدة من التعاون الاستراتيجي، التنسيق الشامل في جميع الملفات وفق رئة واضحة ومشتركة[1].

[1]– العلاقات السورية الروسية: تاريخ هو من التنسيق الشامل ورؤية شراكة القضايا الدولية ، اطلع بتاريخ 2017/06/06 http://furat.alwehda.gov.sy/node/179350

وانطلاق من ذلك سعى البلدان طيلة السنوات الماضية الى بناء منظومة علاقات جديدة في السياسة الدولية تقوم على التوازن والتعددية وكسر احتقار القطب الأوحد، والتخلي عن ارث ومخلفات الحرب الباردة ورفض اللجوء الأحادي لاستخدام القوة كسبيل لحل أزمات الدولية والتمسك بالجوار كمبدأ أساسي في العلاقات بين الدول ، بالتوازي مع منع استقلال المنظمات الدولية من قبل حرب كبرى تعمل على تحقيق مصالحها الذاتية بعيدا عن ارادة الشعوب التي لا تسير في فلكها، وتتمسك باستقلالها وسيادتها .

حيث وانه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي دخلت العسكرية الروسية على حالة الأفول والمعنويات المنخفضة، وعانت مشاكل متعلقة .

بنقص العتاد وانتشار الفساد ونقص الترتيب والانضباط هذا ما أذى بروسيا لوضع خطة لبناء جيش روسيا حديث وإعادة هيكلة الجيش القائم مع تصغير حجمه وتحديث سلاحه مع زيادة ميزانية الدفاع[1].

ونظرا للازمة التي تعرضت لها سوريا في 2011، أعلنت روسيا دعمها لسوريا، حيث لجأت روسيا إلى استخدام حق النقض الفيتو اربع مرات في مجلس الأمن الدولي لمنع القوى الكبرى من تمرير مخططاتها التداخلية ضد سوريا عبر المنضمات الدولية[2].

ويتلاءم القرار الروسي بتدخل في سوريا مع إستراتيجية الروسية العريضة بسوية الصراع في سوريا بموجب شروط موسكو، وهذا ما حاولت أن تنجزه في اتصالاتها مع الدول الخليجية ، ويستمر بوتين على الإصرار على أن أي تسوية سلام في سوريا يجب أن تتأسس

[1]– حسلم الدجني، " اسباب التدخل الروسي في الملف السوري، اطلع عليه بتاريخ، 20 ماي 2017.
http://www.noonpost.org

[2]– العلاقات السورية الروسية، نفس المرجع.

على الدولة السورية القائمة وبناها ومؤسساتها مع بعض المشاركة في السلطة بين النظام القائم في دمشق ، والعناصر التي يختارها من المعارضة السورية .

حيث يمكن تلخيص أطراف التدخل الروسي فيما يلي:

أولا:على المدى القصير يرمي التدخل العسكري لجمل النظام يصمد مرة كافية حتى تحصل موسكو على الاختراق المرغوب فيه على المسار الديبلوماسي .

ثانيا:بعد التدخل الروسي يصبح أي تدخل عسكري خارجي في سوريا أمرا صعبا للغاية وهذه رسالة للأتراك والغرب على حد سواء.

ثالثا:يعزز الروس وضعهم الدبلوماسي ويصبح من الصعب إتخاذ إي قرار في سوريا من دون مشاركتهم الحاسمة، وقرار زيادات فعلا الاتصالات الدبلوماسية بين الغرب وروسيا منذ التدخل في سوريا، ولاسيما بعد مرحلة من البرود ومحاولة فرض حصار غربي عليهما بعد التدخل في أكرانيا وضم شبه جزيرة القرم.

أما الهدف المباشر من هذا التدخل فهو منع النظام من السقوط فقد وجهت الضربات الرئيسية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة والمتاخمة لمناطق النظام، كما قامت بإعاقة مساعي المعارضة الرامية إلى السيطرة على كامل سهل الغاب هذا من جهة، ومن جهة أخرى تركزت العيارات الجوية على مناطق ريف إدلب الجنوبي لاحتواء دفاعات المعارضة بما يساعد قوات النظام على استعادة مساحات واسعة من ادلب التي خسرها في الأشهر الأخيرة[1].

[1]– نفس المرجع .

أبعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا:

على الرغم من الدعم الروسي المتواصل للنظام السوري فقد تصعيد العسكري منذ بدية ربيع عام 2015، بإرسال جنود إلى سوريا مما سبق فإن الرئيس السوري أعترف على أن جيشه يعاني من تناقص في عدد القوات ثم أثارت تقارير إلى تعزيزات عسكرية تتزايد بأضرار تمثلت في إرسال شحنات أسلحة متطورة إلى نظام بشار الأسد وفي مطلع سبتمبر أكد الرئيس الروسي تواصل تقديم مساعدات مهمة إلى سوريا من خلال التدريب والأسلحة والمعدات، ثم شرعت روسيا في بناء قوة مشتركة للتدخل لشن حملات جو-أرض في محافظات اللاذقية وطرطوس على طول الساحل الشمالي الغربي.

وقد عززت روسيا وجودها على الساحل السوري بقطع بحرية بما فيها سفن الإنزال البحرية إلى جانب 15 طائرة نقل من أجل إرسال الأسلحة جديدة وقوات عسكرية إضافة إلى سوريا، وقد استخدمت تلك الطائرات مسارات جوية متعددة من روسيا إلى اللاذقية، وتمت هذه الأنظمة الجوية تحت غطاء بعثات المساعدات الإنسانية.

بدأت روسيا نهاية سبتمبر 2015 عملياتها العسكرية فوق الأراضي السورية، وذلك في سياق تعاملها مع كل الفصائل العسكرية المعارضة للنظام على قدم المساواة بإعتبارها منظمات إرهابية وكذلك في سياق لسعيها للدفاع عن بقاء النظام السوري.

قد مكنت العمليات الميدانية الروسية النظام السوري من استفادة بعض المناطق الإستراتيجية التي كان قد خسرها مؤخرا ولاسيما أن قوات النظام قد استعادت بعض من الروح المعنوية والقتالية على إثر التدخل الروسي العسكري في سوريا[1].

([1])- محمود حمدي ابو القاسم ، تداعيات نظرة: ابعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا ، اطلع بتاريخ 06 ماي2017
http://www.dohainstitute.org

يلاحظ أن العمليات العسكرية لا تنسجم مع أولويات العمل الأمريكي في سورياالذي يعطي أهميةلاستئصال كافة الجماعات الإرهابية وعلى مقدمتها تنظيم داعش حيث ستظل جهود روسيا مركزة لدعم بقاء النظام ومساعدته لمواجهة فصائل المعارضة، كما أن التدخل الروسي سوف يكون قدما من حصة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، لاسيما إذا تمكنت روسيا من إعادة إنتاج نظام الأسد في سوريا، حيث يكون ذلك بداية تشكيك في إمكانية الولايات المتحدة وهي التي طالما رفعت شعار رحيل الأسد.

كما يلاحظ التفاهم الروسي الإستراتيجي الذي سبق العمليات في سوريا ويبدو أنه حسم تداعيات هذا التدخل ونتائجه على ضوء خطوط الحمراء الإسرائلية والتي توالي اهتماما بعدم نقل الأسلحة متطورة الحزب الله في لبنان وهو شريك روسيا في عملياته العسكرية في سوريا، بجانب دفع المخاطر عن حدود إسرائيل ووضع قواعد لاشتباك الجوي في سوريا[1].

ومع ذلك فإن العمليات العسكرية الروسية تواجه عددا من التحديات ربما ستؤثر بصوره كبيرة على حدود تلك العمليات وتطورها وتلك العوامل هي كالتالي:

– أن التحرك الروسي على الساحة السورية لا ينطلق من أرضية توافق سياسي مع القوة الرئيسية المؤثرة على الساحة الروسية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، بل هو استكمال لخط الخلاف بين الطرفين حول معالجات الأزمة وزيادة التوتر بين روسيا من جانب، وبين الولايات المتحدة وحلفائها من جانب أخر.

– تسهم روسيا بعملياتهم العسكرية وبالتنسيق مع دول إيران والعرق وسوريا ومعهم حزب الله في زيادة التوتر الإقليمي، وتصاعد الحرب بالوكالة في سوريا حيث من الصعب على الدول الإقليمية الداعمة للمعارضة تخليها عن مصالحها بل ستعمل على تجنيد روسيا خسائر جراء موقفها من الأزمة وستزيد من استثماراتها السياسية والعسكرية في الصراع.

[1]– عمر حمدى، أبو القاسم تداعيات نظرة ، نفس المرجع .

– أن الرهان على بقاء النظام السوري يعني رهانا على بقاء روسيا على أنقاضها نظام متهاوى عاجز عن استعادة شرعيته وسلطته الفعلية ومن تم ستعاني روسيا من جزء الانخراط العسكري في دولة فاشلة لفترة طويلة، وهي الظروف التي واجهتها من قبل الولايات المتحدة في دول الصومال وأفغانستان والعراق وفي النهاية كانت التداعيات في مجملها سلبية وكارثية، وهو المصير ذاته الذي قد تواجهه روسيا.

وفي النهاية فإن الترحيب من جانب بعض القوة الإقليمية بالتدخل العسكري الروسي الأخير في سوريا فيمثل تناقضا بمبدأ عمل التدخل الذي اتخذته روسيا نفسها منذ البداية لموقف العنف في سوريا واتخذته بعض دول المنطقة، وهو مبدأ الذي أسهم تكريسه في اتساع نطاق العنف والتطرف والإرهاب بصورة كبيرة وفي مقدمته إرهاب نظام بشار نفسه.

في حين يبدو أن هذا التدخل الروسي الحالي المرحب به لا يصب في مواجهة هذا التطرف بقدر ما يعيد إنتاج نموذج التدخل الأمريكي في العراق أو شكل من أشكال الحرب الأمريكية المتحدة التي قد تقسم المنطقة إلى مناطق نفوذها سنوات الولاء[1].

المطلب الثاني: التدخل الثاني المنافس التركي الإيراني

شهدت الأزمة السورية تدخل أطراف أخرى غير روسيا، وهي تركيا وإيران، وكل حسب ما تقتضيه مصالحه.

1/ العلاقات السورية التركية

اتسمت علاقات سوريا وتركيا بالتوتر لعقود طويلة بسب الماء ومسألة الأكراد قضيتان هانتان في مفاعيل هذه التوترات إليها خلاف حدودي من مخلفات حقيبة الانتداب الفرنسي على سوريا، حيث أن مشكلة المياه تعد تحديا استنجيا بالنسبة لسوريا، كما تسعى سوريا على

[1]– العلاقات السورية تاريخ طويل من التنسيق الشامل ورؤية مشركة للقضايا الدولة أطالع بتاريخ 06جوان2017 العلاقات السورية الروسية تاريخ طويلات التنسيق الشامل الفرات

http://furat.alwehda.gov.sy

توطيد علاقاتها مع تركيا مثل إيران الكسر طرف العزلة الذي فرضته عليها الغرب منذ2005[1].

وقد تجلى ذلك ف باتساع رفقة الإستمارات التركية في سوريا وأزداد التبادل التجاري بين البلدين ومن جانب أخر سعى تركيا إلى لعب دور الوسيط لمواصلة ما جاءت السلام بين سوريا وإسرائيل على الرغم من ابتعاده عن موقفها التقليدي المؤيد لإسرائيل حيث أدانت عزوها للبنات في عام 2006 واحتياجها لغزة في عام 2008 ما جعل العلاقات بين البلدين تتدهور على نحو لم يسبق له مثيل[2] ازدهرت العلاقات الإقتصادية بين البلدان في العقد الأخير وتمثل ذلك في تنامي التبادل التجاري وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة 2007 حيث تجاوز الطرقات الخلافات الحدودية بينها وذلك بتسوية نزاعها الطويل حول مياه الفرات[3] في يونيو 2010 وحق رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان علاقات بلاده بسورية قائلا: " إننا لا نتقاسم فقط نفس الجغرافيا أو نتنفس الهواء أو نعيش في نفس المنطقة بل نتلك تاريخا مشرفا ولنا حضارة ومشاعر وثقافة مشتركة وفي 20011 وصف أردوغان الوضع في سوريا بأنه شهد فظائع وبأن السورين لا يتصرفون حيالة " بشكل إنساني"[4].

ففي سنتي 2010 و 2011 فصلت السياسة فعلتها بالعلاقات التركية السورية فالسياسية من لغة المصالح وبالتالي فإن على الفقرات في العلاقات الثنائية بين البلدين تأشيرات الدخول في إجراء مناورات عسكرية مشتركة أصبحت كلها في مهب الريح

[1]– عقيل محفوظ،" العلاقات التركية السورية" (بيروت: مركز الدراسات والبحوث الإستراتجية، 2008)، 3.

[2]– عماد نتيجة، "تركيا والشرق الأوسط: دور إقامات متحدد المركز العربي للدراسات الإستراتيجية قضايا إستراتيجية"، المجلة العربية للعلوم السياسية 72 (2010): 61–62.

[3] – عبر محمد عاطف القندوز، "بدلة التوجه السياسي التركي المعاصر، دراسة إستراتيجية"، مجلة فكرية محكمة، السادس (2011): 77.

[4] – محمد بوبوش، "الدور التركي الإقليمي المتصاعد"، الرباط 24 (2001): 30.

فالدولتين مازلنا تحرمان على علاقاتها الثنائية[1] لقد انتقلت تركيا في موقفها من الأزمة السورية بسرعة كبيرة من مرحلة نصح بشار الأسد لإدخال إصلاحات سياسية إلى محاولة بناء جسور للتواصل مع مختلف الفاعلين الرئيس داخل سوريا وخارجها (المجلس الوطني السوري)[2].

على صعيد أخر استقبلت تركيا موجات اللاجئين السوريين التي شملت 10.000منهم ولوحت باللجوء إلى القوة وإنشاء منطقة عازلة على حدودها مع سوريا خصوصا بعد التحركات العسكرية السورية على حدودها على يونيو الماضي [3] لقد كان هدى تركيا كل الإجراءات السابقة توصيل رسالة للمواطن السوري ومن شفتين: أحدهما أن تركيا من تدعم نظام الأسد ولن تسمح بتسليحه ومن هنا كان توقيفها لرضائرين إيرانيين متوجهتين إلى سوريا حوت إحداهما شحنة سلاح.... أن تركيا ستدعم الشعب السوري في محاولة إنهاء الأزمة وفي حال قام السوري بالإجراءات تصعيديه ضد سوريا فإن تركيا ستحذو جذوره[4].

2/ العلاقات السورية الإيرانية:

العلاقات السورية الإيرانية تكثير غلى العلاقات الثنائية بين إيران وسوريا فما علاقات دبلوماسية بينهما يأتي التحالف الإيراني السوري عل رأس أولويات مشروع إيران الإقليمي فعن طريقة يمكن لظاهرات ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبرأ من غرب إيران مرورا بالعراق وحولا إلى سورية التي تنظيم سلسلة النفوذ الإيراني وحولا إلى لبنان

[1]– علي حسن بلخير، "مصر في السياسة الخارجية التركية واقع ما بعد الثورة والأفاق المستقبلة"، مركز الجريدة للدراسات 3 (2013):3.

[2]– أحمد داوود أوغلو، 611، 622

[3]– عماد الضميري،" تركيا والشرق الأوسط"،(القدس: مركز الدراسات السياسية، 2002)، 47.

[4]– أحمد داود أوغلو، مرجع سابق 528

والأراضي بالفلسطينية المحتلة وهذه الإطالة الأخيرة باتت أحد الأوراق الممتازة بيد الايران لغرض حضورها الإقليمي سواء بحدود تمارس مباشرة مع إسرائيل، بضغط معنوي على كبير على الدول العربية الرئيسة خصوصا في ضل تعتبر عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي ولان إيران ترتبط تاريخيا وعقائديا مع جبل عامر في لبنان تمثل سورية أيضا حلقة وصل إلى تربط لبنان الهام تاريخيا وعقائديا وإستراتيجيا وإعلاميا لإيران بسلسلة نفوذها الإقليمي وهذه البراعة الإيرانية في نسج التحالفات سواء مع أحزاب تنطوي بالكامل تحت مضلة الشيطان الأكبر في العراق.

بدأ التحالف الإيراني السوري دفاعيا محط واستورد طوال الثمانيات والتسعينات منخرط أساسا على لبنان إلا أن سقوط العراق وتصاعد نفوذ الحركات الإسلامية... جعل إيران في مرحلة هجوم على التوازنات السائدة بالمنطقة بإستخدام نفس التحالف ولكن لتحقيق أهداف متجددة[1].

العلاقات التركية الإيرانية:

يمكن وصف العلاقات التركية الإيرانية بأدائها ليست حميمة وعدائية. ويعد ذلك إلى الحاسة الفائقة التي تحكم العلاقات بينهما لاسبابا تاريخية تتعلق بالنظرة المتبادلة إزاء الصراع العثماني ألصفوي ، وأسباب محاصرة تتعلق بالادولوجة السياسة للبلدين والتنافس بينهما على النقود على أسيا الوسطى والشرق الأوسط إضافة إلى القضايا الأمنية المشتركة عبر الحدود[2].منذ قيام الثورة الإسلامية على إيران عام 1979 تعتقد تركيا العلمانية أساطير الراديكالية تخطر على تضامها العلماني وترى صعود الديار الإسلامي في تركيا بسبب هذا

[1]– العلاقات إيرانية السورية، اطلع عليه بتاريخ 06 جوان 2017،

http://www.marefa.org

[2]– معين عبد الحكيم، الإبعاد الإستراتيجية للعلاقات الدولية السورية الإيرانية، " فلسطين هي القضية"، اطلع عليه 5 ماي 2017.

http://www.wahdaislamyia.org

القدر من المخاوف، خاصة مع رغبة إيران تصدير الثورة إلى تركيا، على مقابل تتبع مخاوف إيران من تضيق رسمي على الإسلام والنشاط الإسلامي في تركيا باسم حماية المبادئ العلمانية للدولة التركية وكذلك علاقة تركيا المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، بإضافة إلى علاقتهما الوثيقة مع إسرائيل، والتي ترتقي المستوى الحلقة[1].

وبالرغم من هذا فقد عادت العلاقات التركية الإيرانية ولو بشكل ظاهريا إلى الجانب التعاوني نتيجة المصالح المشتركة على مابين تركيا وغيرات نتيجة فنتيجة للوضع الدولي الناشئ عقبا إحداث 11 سبتمبر 2011، وسعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقسيم العالم إلى حلفاء والى أعداء، **يمكن ذكراهم الأسباب التي دعمت إعادة تفعيل العلاقات بين تركيا وإيران في ما يلي :**

– بعد إن تبين للأتراك إن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على احتلال العراق، اعتبرت تركيا هذا الأمر تهديدا لأمنها القومي بإقامة دول الأكراد على شمال العراق هذا عملت تركيا على تفصيل علاقاتها مع أبران لمحاربة ذلك.

– إن المخرجات التهديد لتركيا و إيران جاء تدخل مؤثر في المصالح كلتا الدولتين، فالتدخل الأمريكي في العراق يمكن إن يتبعه تدخل أمريكي مماثل في إيران باعتبارها من محور الشر.

– إن العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران يرجع عام 2007، واستمرار التعاون على الصراع، فالتبادل التجاري بين البلدين وضل إلى 10 مليارات دولار، كما أن إيران تعتبر من

[1]– معين عبد الحكيم، مرجع نفسه.

أهم المزودين لتركيا بالطاقة والطريق البري الوحيد لتركيا إلى جمهوريات أسيا الوسطى والقوقاز يتم بإيران[1].

لو أن للعلاقات بين البلدين تشهد نوع التوتر والاختلاف نوع التوتر والاختلاف في المواقف في إطار ما يسمى الحراك الشعبي العربي الذي حول الكثير من المعطيات في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية تحديدا، حيث شهدت العلاقات بين أنقرة وطهران توترا غير مسبوقا في تاريخها الحديث، فإن الأزمة في العلاقات الثنائية تعكس حدة الصراع في منطقة النفوذ خاصة الوضع في سوريا، إذ تدافع إيران بشكل عامل على نظام الأسد في المقابل تقوم تركيا بشن حملة قاسية منذ بدء الأحداث للإطاحة بنظام الأسد، ذلك يمدها لتنظيم المعارضة السياسية بالأسلحة من جهة وحشد الدعم الدولي لها من جهة أخرى ومن بينهما مؤتمر أصدقاء سوريا في اسطنبول[(2)].

ومع أن برنامج ايران يثير قلق تركيا فهي لا ترى فيه تهديدا وقد عبرت عن تأييدها له طالما أنه يستخدم لأغراض سلمية، خاصة أن ايران برهنت للمجتمع الدولي أنها لا تسعى وراء بناء أسلحة نووية، لكن حيازة طهران للسلاح النووي يشكل عملا زعزعة في مجال المنطقة.

ولا يبدو أن تركيا تشعر بتهديد حقيقي اتجاه امتلاك إيران السلاح النووي، فطالما عاشت عقودا في مواجهة تهديد الترسنة النووية للاتحاد السوفياتي سابق، والتي حملها منها المضلة النووية للناتو، وهي نفسها قادرة على حمايتها من أي تهديد إيراني، ومع ذلك يشكل

[1]– حسين العوادت، العلاقات السورية الإيرانية التعاون التحالف شبكة فولتير، اطلع عليه بتاريخ: 25 جوان 2017.
HTTP// WWW.VOLTAIRENETORG/ARTIELE 145069 HTML

([2])– بيرم بلسي، المعضلة السورية: رد تركيا على الأزمة، أطلع عليه بتاريخ: 25 جوان 2017.
http://carnegie-mec.org

الملف النووي الإيراني قضية من قضايا العصر الحالي خاصة أثناء العقدة الأخيرة، إذ أصبحت مناقشة على مستوى دولي تفتح العديد من الأسئلة بوجود التدخل الأمريكي والإسرائيلي للمنطقة، وقد كان لتركيا موقفا واضحا في البداية بالرغم ما تواجهه من ضغوطات باعتبارها عضو في حلف الناتو مرشحا لعضوية الاتحاد الأوروبي[1].

مع هذا التوتر الذي يظهر بين الطرفين الايراني والتركي، تصبح الأراضي السورية مسرحا للحرب بوكالته، تدعم فيها كل دولة الطرف الذي ترى بقائه أو انتصاره يحقق مصالحها.

المطلب الثالث: التدخل متعدد الأطراف في ظل التحالف الأمريكي الغربي

لم يغب التحالف الامريكي في الأزمة السورية منذ اليوم الأول لها، حينما انتفض الملايين من أفراد الشعب السوري، مطالبين بسقوط نظام الرئيس السوري بشار الأس في فبراير 2011 حيث أن الإدارة الأمريكية تطالب النظام السوري بالتخلي عن السلطة، ومن القرارات الأمريكية قصف قاعدة "الشعيرات" الجوية السورية بصواريخ من نوعية توماهوك، لتحمل تلك الخطوة تطورا جديدا في التدخل الأمريكي العسكري ضد نظام "الأسد".

بداية الظهور الأمريكي في الأزمة السورية كان عبر بيان للرئيس الأمريكي سابقا "باراك أوبوما" في 18 مارس 2011، أعلن فيه وقوفه مع الشعب السوري في رغبته في التحول الديموقراطي، وأدان العنف الذي استخدمه النظام السوري ضد المتظاهرين المطالبين

(1)–حسين العوادت، العلاقات السورية الإيرانية التعاون التحالف شبكة فولتير، اطلع عليه بتاريخ: 25 جوان 2017.
HTTP// WWW.VOLTAIRENETORG/ARTIELE 145069 HTML

بحقوقهم وحريتهم في التعبير، وحقهم في عيش حياة كريمة في البلاد، أو الرحيل عن الحكم[1].

الولايات المتحدة الأمريكية، قررت محاصرة نظام الأسد، في أغسطس عام 2011، حينما سعت لفرض حزمة من العقوبات الاقتصادية على سوريا في 29 أبريل 2011 وشملت جهازي المخابرات السوري، وحظر التعاملات التجارية مع سوريا وتجميد مجموعة من الأصول في خطوة تستهدف ماهر الأسد، شقيق الرئيس السوري وقائد الفرقة الرابعة دبابات آنذاك، ثم طورت "واشنطن" تلك العقوبات لتشكل الأسد ذاته وستة من قيادات نظامه في الضغط لاجباريه على الاستقالة من منصبه.

الحديث عن التدخل العسكري بدء في أوائل عام 2012 حينما دعى "جورج ماكين"، عضو مجلس الشيوخ الأمريكي، لقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لحماية المراكز الرئيسية هناك من خلال ضربات جوية ضد قوات الأسد، وهو ما أيده "باراك أوباما"[2].

غير أن ذلك المشرع لم يلق دعما دوليا ولا قبولا من قوات حلف شمال الأطلس "الناتو" التي دعاها "أوباما" للتدخل العسكري على غرار ما حدث في ليبيا.

عقب فشل خطة أمريكا لتدخل "الناتو"، اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية لنوع آخر من المناورة تمثل في ممارسة ضغط سياسي لإقناع كل من روسيا والصين وإيران بضرورة التخلي عن "نظام بشار الأسد"، قبل أن تقدم "واشنطن" على خطة السماح بتسليح الجيش السوري الحر، وفي عام 2013، رغم تعسر التقارب بين الطرفين لفترة طويلة، تم تطوير

(1)- 6 سنوات أبرز محطات التدخل الامريكي في سوريا منذ اندلاع الثورة: اطلع عليه في 05 جوان 2017.
www.alwatannews.com/news/details/980327.

(2)- السياسة الأمريكية اتجاه الثورة السورية، اطلع عليه في 05 جوان 2017.
rawabetcenter.com

التعاون بين "الولايات المتحدة الأمريكية" و"الجيش الحر" الى نشر قوات خاصة بسوريا لدعم القوات التركية و الجيش السوري الحر في سبتمبر 2016.

ومع تشكيل التحالف الدولي لمواجهة تنظيم "داعش" في 2014، استغلت الولايات المتحدة وجود ذلك التحالف بقيادتها، ومارست العديد من المناوشات العسكرية ضد "نظام الأسد"، أولها كانت نفذ طيران التحالف غارة جوية استهدفت معسكرا تابعا لقوات نظام الأسد وأسفرت عن مقتل أربعة جنود و اصابت 13 اخرين في 7 ديسمبر عام 2015، ثم كانت الضربة الكبرى لنظام الاسد حينما قصف التحالف مواقع تابعة له وقتل 60 من جنود الجيش النظام السوري في سبتمبر 2016[1].

هنا نستطيع أن نلخص العوامل المؤثرة بقرار أمريكا:

- ضعف أوباما وتردده لأخذ دور نشط في سياسات الشرق الاوسط ووضع الأولوية للمصالحة مع ايران.

- الرأي العام الأمريكي غير متعاطف مع العرب.

- موقف روسيا وإيقافها لأي قرار للأمم المتحدة.

- انقسام الجاليات العربية.

- ظهور المتطرفين على ساحة المعارضة.

- الانقسام العربي.

كل تلك العناصر أثرت بالقرار الأمريكي تجاه سوريا لمصلحة الأسد[2]، ومع تولي الرئيس الأمريكي الحالي "دونالد ترامب" حكم الولايات المتحدة الأمريكية في 20 يناير عام

(1)- 6 سنوات أبرز محطات التدخل الامريكي في سوريا منذ اندلاع الثورة: اطلع عليه في 05 جوان 2017: www.alwatannews.com/news/details/980327.

(2)- دانية الخطيب، حقيقة الموقف الأمريكي من الأزمة السورية، أطلع عليه 05 جوان 2017.

2017، بدت الأمور سائدة في اتجاه التنسيق المشترك مع روسيا لمواجهة الجماعات الإرهابية في سوريا، ومحاولة التواصل لحل سياسي للحرب الأهلية السورية قبل أن ترد القوات الامريكية بقصف "الشيعرات" كرد على استخدام قوات تابعة للجيش السوري لغازات سامة في عملة عسكرية شهدتها "ادلب" السورية[1].

http://www.all4syria.info/Archive/239178

([1])-6 سنوات أبرز محطات التدخل الامريكي في سوريا منذ اندلاع الثورة: اطلع عليه في 05 جوان 2017:
www.alwatannews.com/news/details/980327.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم استعراض الواقع الأزموي في سوريا ,من خلال إبراز جل الأسباب الاقتصادية، الاجتماعية، التي كانت وراء نشوب الاحتياجات حيث تمثلت الأسباب السياسية في المطالبة بالحريات الفردية والمشاركة السياسية ضد "نظام بشار الأسد" القائم على الفساد والاستبداد ومنع الحريات واحتكار السلطة بالتزوير، أما الجانب الاقتصادي تمثل في التدهور الحاد في المداخيل بسبب ميزان مدفوعات الذي بدوره أدى إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية، الفقر والبطالة هذه الأسباب ساهمت في نشوب هذه الأزمة .كما تم التطرق الى ابرز الجهات المتقاتلة في سوريا بأجنداتها وتصوراتها العقدية والإستراتيجية

أدت الأزمة السورية الي تفاقم الأوضاع بشكل حاد على مجريات الحياة الانسانية وكرامة الأفراد، حيث تطرقنا في هذا الفصل إلي ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول إبعاد الأمن الإنساني في سوريا خلال الأزمة أما في المبحث الثاني فسنتطرق فيه الى اللجوء كظاهرة حتمية في الحرب، أما بالنسبة للمبحث الثالث وضع الفئات الضعيفة خلال الحرب السورية.

المبحث الأول: أبعاد الأمن الإنساني في سوريا خلال الازمة:

تعتبر الحروب الاهلية من أكثر مهددات الأمن الإنساني لما تحمله من دمار على ابعاده المختلفة، فيغيب خلالها تحقيق التحرر من الخوف ,وكذلك التحرر من الحاجة.

المطلب الأول: الأمن الاقتصادي وانعكاسه على احتياجات المواطن السوري

شهد الاقتصاد السوري خلال الأزمة دمارا كبيرا انعكس على الاحتياجات الأساسية للفرد السوري، وكان هذا الدمار ثمرة ثلاثة لعوامل الأساسية:

العامل الأول:

يكمن في طبيعة الحل الأمن العسكري الذي اختاره النظام في مواجهة الثورة الشعبية التي انفجرت في مارس 2011 ،حيث بدأ استخدام القوة ضد المظاهرات الشعبية، وسرعان ما تطورت الأمور إلى حصار المدن، وإغلاق الطرق العامة من كل الحركة العامة وعطل عمل الكثير من المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية،وأوقف الخطط والمشاريع التي كانت في طريق التنفيذ، بالإضافة إلى القصف المدفعي والجوي الذي أدى إلى تدمير المؤسسات والمعامل خاصة في ريفي دمشق وحلب[1].

العامل الثاني:

هذا العامل هو الذي أنتج الدمار الاقتصادي ،وتمثل في السياسات الحكومة السورية التي بدا أن سياستها ملحقة بالحل الأمني العسكري، وهذا الأخير ليس

([1])–الواقع الاقتصادي في ظل الثورة السورية"، اطلع عليه في 2017/5/27،

اصدرات = المركز/ 209- الواقع الاقتصادي و الاجتماعي –في –ظل –السورية /www.syriasx.net

جزءا من تلك السياسة، حيث وضعت كل الإمكانيات تحت تصرف الآلة العسكرية الأمنية في سبيل توفير كل الإمكانيات المالية للاحتياجات العسكرية، وهذا لخراب البنى التحتية التي لا تتوفر على موارد لإعادة إصلاحها وتأهيلها.

العامل الثالث:

تمثل العامل الثالث في نظام العقوبات الذي تم اتخاذه ضد النظام السوري ورغم انه كان موجها إلى مؤسسات محددة وشخصيات معينة، فإن انعكاساته على المجتمع كانت عامة ذلك أن من نتائجه تدهورت القدرة على تمويل عملية الاستيراد، بما في ذلك استيراد موارد أساسية تشمل معدات وموارد صناعية وأولية ومتممة، وتأثير سلبي على وجود تحويلات المغتربين السوريين والمقدرة بقرابة مليار دولار سنويا، مع عدم تأثير النظام أو شخصيات بهذه العقوبات والتفافه عليها[1].

الفرع الأول: أثار التدهور الاقتصادي على المواطن السوري:

أثر الواقع الاقتصادي المرير التي مرت به سوريا مند بداية الازمة إضافة للتركة الثقيلة التي خلفها النظام الاقتصادي في المراحل السابقة، على كافة مناحي حياة المواطنين بعد أن وصلت كافة المؤشرات الاقتصادية إلى درجات حادة من السوء، فعلى صعيد القوى العاملة فقد خسر سوق العمل في 2013 حوالي 3, 2مليون فرصة عمل، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة، الذي يعتبر من أكثر الأزمات الهيكلية التي تدل على انهيار الاقتصاد[2].

(1)- نفس المرجع .

(2)- ربيع نصر وآخرون، الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، (د-ب-ن المركز السوري لبحوث السياسات -د-س-ن)، 38-52.

الفرع الثاني: اثار التدهور الاقتصادي على القطاعات المنتجة:

أ- قطاع السياحة:

يعتبر قطاع السياحة من المصادر الرئيسة للاقتصاد السوري رغم أنه كان خلال الفترة السابقة يدار عشوائية، إلا أنه ومع بداية الثورة أصبح أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا كما انهار قطاع السياحة إذ حقق تقلصا في ناتجه ب 50% متأثرا بانخفاض الإيرادات من السياحة الأجنبية ب60% في 2011 ، وتراجعت السياحة الأجنبية في الربع الأخير من 2011، ونظرا لتردي الحالة الأمنية في 2012 فقدر تراجع الناتج السياحي ب 90%،وتأثرت بذلك الكثير من المناطق التي تعتمد بشكل رئيسي على السياحة في نشاطها الاقتصادي

ب- قطاع الصناعة والمدن الصناعية:

لقد عرف قطاع الصناعة تدهورا كبيرا خاصة مع بداية الثورة حيث أن ألوف المصانع وورش العمل دمرت ونهبت، فيها مئات المصانع في حلب فككت وأعيد بيعها في جنوب شرق تركيا، إلى جانب الدمار المادي لمصانع عدة، كما أن هذه الحالة المخيفة أجبرت عدد كبير من الصناعيين على ترك البلاد، وإعادة التموضع إضافة إلى عدد كبيير من المشاريع الصناعية التي هجرت واستقرت في تركيا ولبنان.

ج- قطاع الزراعة:تعد سوريا من الدول التي تشتهر بإنتاج القمح وتتمتع بإنتاج القمح وتمتعت في فترات سابقة باكتفاء ذاتي فاض عن حاجتها[1]، الا ان ذلك لم يستمر فخلال العقد الممتد من عام 2000 إلى 2010 تعرضت سوريا لموجة

(1)- الواقع الاقتصادي والاجتماعي في ظل الثورة السورية، نفس المرجع.

جفاف قاسية خصوصا في شرق البلاد، فكانت النتائج كارثية على مستوى السكان الذين يعيشون من العمل الأرض، وعلى هذا كانت سوريا مجبرة على استيراد الكثير من المؤن الغذائية لمواجهة هذه الأزمة، وقد أدت اندلاع حالة العنف إلى تدهور الوضع أكث، حيث هاجر الكثيرون هربا من الأزمة وأملا في العثور على العمل في المدينة ،وكانت هذه الهجرة من الريف عنصرا مفجرا لثورات الداخلية، وقد عمد الرئيس بشار الأسد إلى اعتماد إصلاحات اقتصادية بهدف نزع فتيلة الأزمة، ولكن النتائج لم تكن مضمونة في وقت أصبحت فيه الحركات الاحتجاجية أكثر انتظاما في المدن السورية الكبرى[1].

اولا: البطالة خلال الأزمة

إن مسح قوة العمل لعام 2011، والذي نقذ بعد بداية الأزمة يبين أن معدل التشغيل انخفض من 39% عام 2010 إلى 36،1% عام 2014 كما أظهر المسح ارتفاع معدلات البطالة من 8.6% عام 2010 إلى 14.9%عام 2011، حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل من حوالي 475000 شخص عام 2010 ليصل إلى حدود 865000 شخص في 2011، كما نلاحظ ارتفاع البطالة بين الإناث بشكل ملحوظ بين عامي 2010-2011 كما يبين الجدول الآتي:

(1)-Alexandre Aoun ، "الأسباب الخلفية للصراع في سوريا"، تر. عقيل الشيخ حسين، اطلع عليه يوم: 27 ماي 2017.
https://www.alahednews.com.lb/126703/88/الأسباب-الخفية-للصراع-في-سوريا#.WUPdkus1_IU.

الجدول 01 يبين معدلات المشاركة في قوة العمل في سورية (2001–2010)

UnemploymentRate	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2011	
Males	1.4	6.2	5.7	8.3	5.2	5.3	5.9	10.4	8.2	8.3	7.4	ذكور
Females	37.1	21.9	22.3	24.2	25.6	23.8	20.1	21.8	21.9	24.1	22.5	إناث
total	14.9	8.6	8.1	10.2	4.4	8.2	8.1	12.3	10.8	11.7	10.3	المجموع

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء و حسابات المؤلفين

ثانيا: الفقر وانعدام الأمن الغذائي:

لعبت الأزمة دورا سلبيا على المجتمع من بينها تفشي ظاهرة الجوع التي يعاني منها أكثر من 6 ملايين مواطن سوري ولعل أول من يعاني من هذا الخطر الحقيقي هم الأطفال السوريين الذي يعجز آباؤهم عن تأمين ما يحتاجونه في ظل تفشي البطالة، وفقدان الآلاف الاقتصاد الذي طال مقدرات البلاد، والانهيار المرتفع لليرة السورية مما أسهم في انتشار الجوع بعد فقدان السوريين لمدخراتهم وعدم تحقيق أدنى مستويات الغذاء الجيد أما نفسيا فلقد اعتبر أن السبب الأول لإمراض النفسية كالاكتئاب والوسواس القهري والإدمان، فعواقب الجوع وسوء التغذية في السنوات الأولى للحياة تظهر في عدم القدرة على التعليم، واضطرابات في السلوك على مدار الحياة [1].

حسب التقرير التي أعدته كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابع للأمم المتحدة (الإسكوا) وجامعة سانت اندروز، إلى أن السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر تضاعف ثلاثة مرات من اندلاع الحرب قبل 5 سنوات.

([1])– ريما المقداد، "أطفال سوريا جريمة الأسد وصمت المجتمع الدولي"، اطلع عليه: 06 جون 2017.
www.orient.news.net

وخلص التقرير إلى نحو 83.4%من عدد السوريين الذين يعيشون الآن تحت خط الفقر مقارنة بعام 2010، والذين باتوا بحاجة إلى إعانات إنسانية بحلول نهاية 2015 أغلبهم من محافظتي دمشق وحلب.

اشار تقرير صدر عن منظمة الأغذية والزراعةّ "فاو" وبرنامج الأغذية العالمي حول الأمن في سوريا ، إلى أن سوريا شهدت انخفاض حاد في إنتاج المواد الغذائية في البلاد بسبب الاقتتال الدائر فيها ,وتعرض ما يقارب 4 ملايين من سكانها لخطر الجوع، بالإضافة إلى خطر انتشار الأمراض الحيوانية نتيجة عدم توفر اللقاحات اللازمة واحتمال انتقالها إلى دول الجوار، وتوقع التقرير تدهور الأوضاع في حالة استمرار النزاع في سوريا[1].

ثالثا: انتكاسات في التعليم:

أثرت الأزمة بشكل مباشر على التعليم خصوصا تعليم الأطفال والشباب حيث خسر الكثير من الطلاب و المعلمين حياتهم، وقد دمرت ما يقارب 2362 مدرسة، بسبب النزاع المسلح وبكلفة تقارب 7،5 مليار ليرة سورية ،تقع الغالبية العظمى من هذه المدارس المدمرة في مناطق النزاع خاصة في درعا وحلب وريف دمشق.

بالإضافة إلى ذلك دفعت الأزمة القائمة الحكومة لخفض الإنفاق العام على قطاع التعليم مما يضيف مزيدا من التعقيدات على الوضع التعليمي، إذ أن هذا التخفيض في الانفاق سيحد من قدرة الحكومة على التدخل بحلول علاجية مثل علاج المدارس المتضررة وإدخال مناهج خاصة للطلاب في المناطق الساخنة لمعالجة الآثار التقنية والاجتماعية للنزاع على الأطفال.

(1)– الأمم المتحدة تشير إلى تدهور الأمن الغذائي في سوريا، اطلع عليه بتاريخ: 14 جوان 2017.
https://ar.wikinews.org/wiki

وكنتيجة للازمة القائمة فقدت سورية جزءا من البنية التحتية ورأس المال البشري (مدرسين ومشرفين) الأمر الذي يتطلب العديد من السنين لتعويضها بالإضافة إلى خسارتها إمكانيات تحسين سنوات تدرس أبنائها[1].

المطلب الثاني: الأمن الصحي خلال الازمة:

بدأت مأساة القطاع الصحي على سوريا مع بداية الازمة السورية، إذ تراجع الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة،وشهد خروج عدد كبير من المشافي العامة والخاصة من الخدمة نتيجة تعرضها للتخريب والقصف أو تحويل بعضها الى مواقع عسكرية، أو استنزاف بعضها الأخر نتيجة استقبالها لجرحى قوات النظام، وذكرت التقارير أن الأضرار التي ألمت بالقطاع الصحي تمثل بخروج 25مستشفى و105 مركز صحي و 150 سيارة إسعاف من الخدمة، فيما قدر حجم الخسائر في هذا القطاع بأكثر من 7مليارات ليرة سورية، أي ان البنية التحتية للصحة السورية وصلت نقطة الانهيار[2].

يشكل التدفق الكبير للنازحين داخليا واللاجئين خارج الحدود تحديا صحيا جديدا، خاصة وأن 46% منهم أطفال وحيث ويحتاجون إلى إجراءات صحية عاجلة للأطفال ولأمهات وذوي الأمراض المزمنة، وتظهر بعض المخاطر الصحية في نسبة تغطية اللقاحات والتغذية، حيث تشير بيانات وزارة الصحة في بداية 2012 إلى تراجع نسبة اللقاحات التي كانت 95% في عام 2009 إلى 80% في

(1)-نصر وآخرون، الأزمة السورية، 53-54.

(2)- غازي التوبة، "الثورة السورية: الأسباب والتطوريات"، اطلع عليه بتاريخ: 17 جوان 2017.
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-10-07-12.htm.

عام 2011 والتي يتوقع أنها ستنخفض أكثر مع انتشار النزاع المسلح وتزايد حدة العنف[1].

كما يضاف إلى المخاوف الصحية صحة الأمهات حيث حصل انخفاض حاد في التغطية الوطنية للخدمات الصحية المقدمة للنساء الحوامل والذي أدى إلى الارتفاع في عدد الولادات المبكرة، والى ارتفاع خطير في حالات نقص وزن حديثي الولادة بالإضافة الى مضاعفات أخرى متعلقة بالولادة.كما تزداد حالات الإساءة الجينية والاغتصاب في مخيمات اللاجئين والنازحين، مما ادى الى تدهور الصحة العقلية للأفراد وتراجع العناية بها بشكل عام،وهو ما يحدث غالبا في فترات النزاعات الداخلية ،حيث يؤثر العنف وانتهاك حقوق الإنسان والنزوح والعيش في مناطق مضطربة على الصحة العقلية للأفراد.

في ذات الوقت تم تخفيض الإنفاق العام على الصحة من 7.5مليار ليرة سورية في 2010 إلى 5،5 مليار ليرة سورية في 2011 أما الميزانية التي وجدت عام 2012فقدرت ب 4،4مليار ليرة سورية، اعتمادا على أسعار الثابتة فإن القيمة الحقيقية الانخفاض في الإنفاق العام على الصحة هي 3.9مليار ليرة سورية في 2010 إلى 2مليار ليرة سورية في عام 2012 مما يمثل انخفاض بمقدار 50% نتيجة الأزمة.

المطلب الثالث: الأمن الفردي في سوريا واستهداف المدنيين خلال الهجمات العشوائية

يرتبط الأمن الفردي بحماية الإنسان من العنف المادي الذي قد يمارسه النظام السياسي أو أي جهة أخرى غير دولتيه وهو ما لم يعد متوفرا للمواطن السوري خلال الأزمة،

(1)– ربيع نصر وآخرون، الأزمة السورية، 55.

أما الأمن الجماعي فهو يرتبط بأمن الجماعات في خصوصياتها والذي كان يشهد حالة من الهشاشة قبل الازمة وازداد تدهورا خلال الأزمة[1]. وفي حالة سوريا فقد أثرت العمليات العسكرية والقصف والاعتقال والتشرد والنزوح بشكل مأساوي على الوضع الإنساني الفردي والجماعي للسوريين، فبرغم من تنامي دور المجتمع المدني، إلا أن الأزمة أدت الى تدهور في العلاقات الاجتماعية ومن خلال تأجيج أفكار وسلوكيات الانتقام من الاخر، تسبب كل ذلك في خسارة في الانسجام والتضامن الاجتماعي والموارد البشرية على المستويين الاجتماعي باستخدام العنف مما يعزز عوامل التنمية العكسية.

منذ بداية الأزمة السورية كان المدنيين هدفا لجميع الاطراف المتقاتلين سواء المحليين أو حتى الأطراف الدولية المتدخلة في الحرب السورية.أشار تقرير HumanRiths Watch صدر عام 2017 الى انخفاض عدد المدنيين القتلى في الغارات الجوية والمدفعية بشكل طفيف، بعد وقف إطلاق النار بوساطة دولية في فبراير وسبتمبر، ولكن فقط لفترة وجيزة حيث استمرت الهجمات غير القانونية على المدنيين من قِبل جميع أطراف النزاع على مدار العام و استمرت الغارات الجوية السورية والروسية باستهداف المناطق المدنية أو قصفها عشوائيا، بما يشمل المنازل والأسواق والمدارس والمستشفيات، باستخدام متفجرات شاملة وبراميل متفجرة وذخائر عنقودية وأسلحة حارقة مشتعلة. كما وثّقت **هيومنرايتش** ووتش عام 2016 عدة هجمات على المنازل والمرافق الطبية والأسواق والمدارس بدا أنها استُهدِفت عمدا، بما فيها غارة جوية كبرى للتحالف السوري–الروسي قصفت مستشفى القدس والمناطق المحيطة به في 27 أفريل 2016، ما أسفر عن مقتل 58 مدنيا ومريضا، كما وقعت عدة هجمات على المرافق الصحية في شهر اوت وحده، بما فيها في إدلب وحلب حماه، وحمص.

استخدمت قوات الحكومة ما لا يقل عن 13 نوعا من الذخائر العنقودية المحرمة دوليا في أكثر من 400 هجمة على مناطق تسيطر عليها المعارضة، في الفترة من يوليو/تموز 2012 وحتى أغسطس/آب 2016، ما أسفر عن مقتل وجرح

(1)– الواقع الاقتصادي والاجتماعي في ظل الازمة السورية، نفس المرجع.

مدنيين من بينهم أطفال[1]. كما استخدمت العمليات العسكرية السورية–الروسية المشتركة، التي بدأت في 30 سبتمبر 2015، الذخائر العنقودية المحرمة دوليا على نطاق واسعلجأت القوات الحكومية وحلفاؤها بشكل متزايد إلى استخدام الأسلحة الحارقة، مع ما لا يقل عن 18 هجمة موثقة على معاقل للمعارضة في حلب وإدلب بين 5 جويلية و10 اوت. بينما تواصل روسيا نفي تورطها في هجمات الأسلحة الحارقة في سوريا، تتجاهل سوريا باستمرار دعوات التوقيع على البروتوكول، كما وُثّق استخدام القوات العسكرية للأسلحة الحارقة منذ نهاية عام 2012.

واصلت القوات الحكومية أيضا استخدام المواد الكيميائية السامة في كثير من الهجمات بالبراميل المتفجرة في انتهاك لـ "اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية". ألقت مروحيات الحكومة السورية براميل متفجرة تحتوي موادا كيميائية سامة على أحياء سكنية في معاقل للمعارضة في مدينة حلب في 10 اوت و6 سبتمبر. كما نسبت لجنة التحقيق الأممية في تقرير أصدرته في 24 أغسطس/آب هجومين بالأسلحة الكيميائية عام 2016 إلى الحكومة السورية، وواحد إلى داعش الذي يخضع بالفعل لعقوبات من الأمم المتحدة[(2)].

كما تعد الآثار الاجتماعية المرتبطة بالنزاعات المسلحة وخصوصا الداخلية من أشد واعقد المشكلات التي تنتج عن العمليات الحربية، ولذلك اثارها تمتد على مدى سنوات النزاع، وتنتج هذه الآثار عن منظومتين ;عمليات عسكرية والحالة الاقتصادية التي تخلقها النزاعات المسلحة عادة، وتشمل بعمقها كل فئات المجتمع وشرائحه العمرية، وتؤثر على مستقبل الأجيال الناشئة من أطفال وشباب وذلك تمتد أثارها سنوات نتيجة احتفاظ المخيلة الفردية والجماعية بمجريات الصراع وما ينتج عنه لسنوات، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الآثار والنتائج صعبة القياس ولا

1– "مراقبة حقوق الانسان هيومنرايتسواتش" سوريا احداث 2016، طلع عليه بتاريخ 18 جوان 2017، https://www.hrw.org/ar/world-report/2017/country-chapters/298280

(2)– نفس المرجع .

يمكن علاجها بسهولة، الأمر الذي يوجب التعامل معها من منطلقات مختلفة ودراسات تفصيلية أكثر لتأثيرات سنوات النزاع المسلح على حالة الاجتماعية والمجتمعية عامة.

مشكلة التشرد

مأساة التشرد تعد تحصيل حاصل لباقي المآسي، ، فقد عرفت هذه الظاهرة من الخطورة ما جعل ذات طابع خاص. فانعدام الأمن وتهديم البنية التحتية وكذا الصراعات الدائمة وبمختلف المناطق (العمرانية، الريفية) أدى إلى تشرد عائلات وقرى بأكملها، وما زاد من تفاقم الظاهرة الصراع العسكري وخاصة الأجندة المسلحة وأفكارها التكفيرية والمتطرفة، وبالتالي أصبح الهروب من مناطق بأكملها والتشرد نحو غابات مجهولة، أمرا عاديا، بل أن العثور على أطفال لوحدهم في الصحراء (حدود الأردن خصوصا) يكفي شرح وإعطاء فكرة عن أشكال التشرد.

المبحث الثاني: أزمة اللاجئين في سوريا:أزمة إنسانية وتداعيات عبر وطنية

خلفت الحرب الدائرة في سوريا جملة من الأزمات الإنسانية من بينها مشكلة اللاجئين ,والتي تعتبر من أكثر حالات الطوارئ الإنسانية التي يشهدها العالم ,لما لها من أثار على امن الأفراد واحتياجاتهم الأساسية وكرامتهم الإنسانية وكذلك على الدول .

المطلب الأول: اللجوء كظاهرة حتمية في الحرب

أدت الأزمة السورية إلى حدوث كارثة إنسانية وأمنية ذو تأثير إقليمي دولي حيث شرّد أكثر من 10 مليون سوري داخل سوريا، وهم في تزايد مستمر ولجأ أكثر من 4,6 مليون سوري إلى دول الجوار، وهذا من خلال تقرير أجرته اللجنة الأوروبية في إطار المساعدات الإنسانية والحماية المدنية، حيث أن الدول المجاورة وصلتها أعداد كبيرة من موجات اللاجئين السوريين، إذا وصل العدد في لبنان إلى ما يزيد عن 1,1 مليون لاجئ، وفي العراق يقدر العدد بـ 1,2 مليون يتمركز 95% منهم في إقليم الأكراد، أما الأردن فالعدد يزيد عن 613 ألف لاجئ، يحتشد 80 ألف منهم في مخيم الزعتري وفي مخيم الازرق حوالي 10 ألاف، وهو ما يوفق طاقة استيعاب هذه المخيمات، ويسجل حوالي 832 ألف لاجئ سوري في تركيا والعدد في تزايد مستمر، ويشكل الأطفال نسبة 50% من مجمل اللاجئين السوريين في الشرق الأوسط،بالرجوع إلى إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[1]، ويتوزعون كالتالي:

- لبنان: 1175504

([1])- ابراهيم دراجي، مشكلة اللاجئ وسبل معالجتها (رسالة ماجيستر، جامعة نايف للعلوم الامنية، 2011)،11 .

- تركيا: 832508

- الأردن: 613252

- العراق: 1215369

تصنيف اللاجئين السوريين:

وبالرجوع إلى الأرقام الصادرة عن المكتب الاتحادي فأن عدد السوريون الذين قدموا طلب لجوء في ألمانيا في العام 2014 بلغ (39,332) شخصا من أصل حوالي 173 ألف لاجئ من جميع الجنسيات. حيث شكل الذكور النسبة الكبرى وذلك بواقع 71% (27,913) فيما بلغ نسبة الإناث منهم 29% بواقع (11,419). وكان التقسيم الاثني للاجئين بواقع 54,9 % من العرب، 34.8% كرد، 6,7% غير معرف، 1,1% أراميون، 2,5% طوائف مختلفة.[1]

ووفقا للتحصيل العلمي ذكر المكتب الاتحادي أن 15 % من مجموع طالبي اللجوء السوريين للعام 2014 هم من الجامعيين، فيما بلغت نسبة الحاصلين على شهادة ثانوية 35%. وبلغت نسبة من أنهى فترة التعليم الأساسي 24% ونسبة من لم يتلقى أي تعليم 11.%

وكان توزيع اللاجئين السوريين حسب الدين كما يلي 82,6% مسلمون، 4,9% مسيحيون، 5,2% أيزيدون. فيما كان توزيع الباقين بدون دين أو ديانات أخرى. وكان وزير الداخلية الألماني توماس دي ميزير قد صرح في وقت سابق أن يصل عدد اللاجئين حتى

(1)- معلومات عن اعداد اللاجئين اصولهم في المانيا، اطلع عليه بتاريخ 15ماي2017 .
.18699049- a المانيا في –اصولهم – اللاجئين –اعداد – عن – معلومات / /www.dw.com/ar

نهاية العام الحالي 2015 إلى 800 ألف شخص – أي ما يعادل واحد بالمائة من تعداد سكانها.

المطلب الثاني: أوضاع اللاجئين السوريين في الدول المضيفة

أولا: تركيا

مع استقبال تركيا للاجئين السوريين محاولة بذلك معالجة الأزمة السورية فإن الأمن القومي التركي قد تأثر بشكل كبير جراء التداعيات الأمنية التي أفرزها نزوحهم نحوها، كما يتم توضيحه من خلال مجموعة استنتاجات:

– تحتل تركيا مكانة جيوستراتيجية مهمة من خلال الدور الاقتصادي الذي تؤديه في المنطقة، أو من حيث اسهامها الكبير في صنع القرار والتعامل مع القضايا الأمنية والسياسية التي تفرزها التغيرات الإقليمية، ولذلك فإن تركيا كانت من أوائل الدول المبادرة لاستقبال اللاجئين السوريين ومعارضة السياسة القمعية اتجاههم.

– تسعى الحكومة التركية إلى توفير وضع معيشي ملائم للاجئين السوريين إلا أنهم يتعرضون لمجموعة من المخاطر خاصة غير الشرعيين وغير المسجلين لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين[1].

– تحاول الحكومة التركية تكريس مجموعة من المبادئ بتعاملها مع اللاجئين السوريين، وتتمثل في : مبدأ الحدود الجغرافية، مبدأ الحماية المؤقتة، وأهمها مبدأ الضيف الملتبس الذي ارتبط بمجموعة من الإجراءات البيروقراطية (عدم منح اللاجئين السوريين أوراق ثبوت الجنسية، منعهم من التسجيل لدى المفوضية العليا خاصة غير الشرعيين منهم، بناء المخيمات في المناطق الحدودية...)، سعيا منها

(1)– اللاجئون السوريون: مأساة واحدة ومشكلات متنوعة، أطلع عليه بتاريخ: 15-06-2017
www.alarabiya.net/articles/16-02-2013/266560.html.

لتحقيق مجموعة من الأهداف في سوريا ما بعد الأسد، ومنعهم من تأسيس وضع قانوني ملائم قد يتحول مع استمرار الأزمة إلى تهديد مباشر لتركيا دون أن تجد هامش للمناورة يمكنها إرجاعهم للوطن الأصلي أو ايجاد طريقة أخرى تمنعهم بها من تأسيس حياة جديدة قد تكون عبئ على الحكومة الشعبية، الشعب التركي على حد سواء[1].

– عدد اللاجئين في المدن التركية في مختلف المخيمات يتوزع بالشكل التالي مدينة "هاطاي" 13 ألف و39 لاجئ، وفي مدينة "غازي عنتاب" 28 ألف و565 لاجئا، في مدينة "كيليس" 13 ألف و463 لاجئ، وفي مدينة "شانيلي أورفا" 68 ألف و 255 لاجئ، وفي مدينة "قاهرامان مرعش" 16 ألف و 274 لاجئ، وفي مدينة "عثمانية"7ألاف و 869 لاجئ، وفي "أطيمان" 9 ألاف و774 لاجئ.

يبدو نظريا أن أوضاع اللاجئين السوريين بتركيا أفضل حالا منها في دول الجوار الأخرى، حيث أن الأوضاع الاقتصادية بتركيا أفضل حال منها عن دول الجوار الأخرى، هذا بالإضافة ما يبدو أنه مهنية و حسن استعداد من قبل السلطات التركية.

ومع ذلك فإن حال اللاجئين السوريين لا يبدو أفضل حال بكثير عنه في دول الجوار الأخرى، فالأوضاع الصعبة التي يعيشها اللاجئين هناك تبدو شبيهة بأوضاعهم في مخيمات الدول الأخرى، فاللاجئ في مخيمات اللاجئين في تركيا لا يحق له ممارسة حقوقه كمواطن بأي حال، كذلك تحمل الأعباء المادية والانسانية الأخرى، حيث هناك مشكلتان رئيسيتان تواجه اللاجئين السوريين بتركيا، تتمثل الأولى بشكل أساسي في دم قدرة المخيمات على استيعاب الأعداد الكافية من

(1)– نفس المرجع .

اللاجئين فيما تدور الاخرى حول وجود أعداد من اللاجئين الذين يعيشون بالمناطق الحضارية خارج المخيمات وهؤلاء يعانون من مشاكل وأعباء تتعلق بتوفير الاحتياجات المالية للأزمة لمواصلة الحياة[1].

ثانيا: ألمانيا

تشهد ألمانيا صاحبة أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي تدفقا قياسيا للاجئين من كل أنحاء العالم، إلا ان البيانات الرسمية لألمانيا لأعداد اللاجئين السوريين المسجلين في دوائرها ليس بالعدد الذي يروج له، وتواجه الباحثين صعوبة الأعداد اللاجئين حيث بينت مصادر إعلامية ألمانية أن أعداد اللاجئين في ألمانيا باتت تتزايد كل ساعة تقريبا، إلا أن دراسة حديثة أعدها المكتب الاتحادي الألماني للاجئين والهجرة ومقره مدينة "نورنبيرغ" بينت لمحة أكبر عن طبيعة المهجرين القادمين لألمانيا، لا سما السوريين منهم والذين شكلوا بحسب الدراسة، الشريحة الاكبر للأعداد الطالبين للجوء.[2]

- بيانات النصف الأول من عام 2015:

طبقا لبيانات المكتب الاتحادي للنصف الأول من عام 2015 فإن السوريين شكلوا النسبة الأكبر من عدد طالبي اللجوء في ألمانيا بنسبة 20.3%، بواقع حوالي 32 ألف لاجئ من أصل 160 ألف من جميع الجنسيات.

في ما حل ثانيا اللاجئون القادمون من "كوسوفو" بنسبة 17.9 واحتل المركز الثالث اللاجئون من ألبانيا بنسبة بلغت 13.6 وذلك من مجموع اللاجئين

(1)- نفس المرجع .

(2)- معلومات عن اعداد اللاجئين اصولهم في المانيا، نفس المرجع .

القادمين من ألمانيا في الفترة الممتدة من أول من كانون الثاني/ يناير 2015 وفي 30 حزيران/ يونيو 2015.وهو ما يوضحه الرسم البياني التالي:

رسم بياني رقم 01 يوضح عدد اللاجئين في ألمانيا عام 2015 حسب جنسية كل دولة:

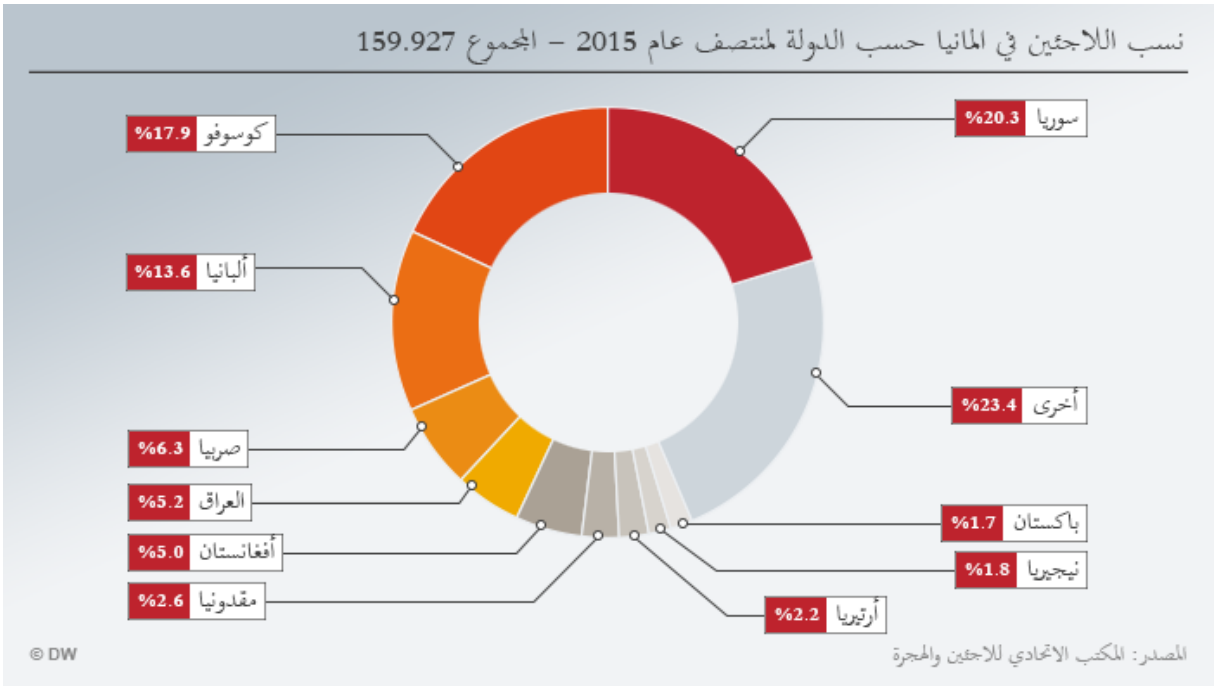

المصدر: المكتب الاتحادي للاجئين و الهجرة

- نسبة اللاجئين في ألمانيا حسب الدولة لمنتصف عام 2015- المجموع 159,927:

ونظرا لحداثة الدراسة فإنها لم تظهر أية تفاصيل إضافية عن طبيعة اللاجئين وتوزيعهم الديني أو الديموغرافي، إلا أن دراسة مفصلة أعدها المكتب الاتحادي للاجئين والهجرة للاجئين إلى ألمانيا في العام 2014. ووفقا للبيانات الرسمية الألمانية، فإن السوريين شكلوا النسبة الأكبر من عدد طالبي اللجوء في ألمانيا 22,7%. فيما حل ثانيا اللاجئون القادمون من صربيا بنسبة 9,9%. واحتل الاريتريون المركز الثالث ما نسبته 7,6 % من مجموع اللاجئين القادمين إلى

ألمانيا في الفترة الممتدة بين الأول من كانون الثاني / يناير 2014 حتى 31 كانون الأول / ديسمبر 2014.[1]

المطلب الثالث: تأثير اللاجئين السوريين على دول الجوار

لقد تسببت الأزمة السورية في كارثة إنسانية حيث تم إحصاء ما يقارب 4 مليون شخص تركوا موطنهم الأصلي، ونزحوا إلى دول الجوار التي أكبر متضرر من التدفقات اللاجئين السوريين على غرار لبنان، الأردن، العراق وتركيا بالإضافة إلى مصر، حيث تستضيف هذه الدول ما يعادل 2 مليون سوري، وفي ما يلي سيتم عرض أهم دول الجوار التي تتضرر من تدفقات اللاجئين السوريين:

1- لبنان: تعتبر لبنان المتضرر الأكبر من اللاجئين السوريين، حيث بدأ تدفقهم مع بداية الأزمة السورية، وتزايد عددهم بتزايد العنف في سوريا في ظل سياسة الأبواب المفتوحة التي تبنتها الحكومة اللبنانية اتجاه اللاجئين السوريين " Open Doors Policy"، ما نتج عنه وجود ما يعادل ¼ السكان اللبنانيين، ويتمركزون في منطقة واد خالد، وفي تريوليوبكا.

كما يخلف توافداللاجئين السوريين تأثيرا كبيرا على الحكومة اللبنانية سواء على مستوى القطاع الاقتصادي والاجتماعي، ففي دراسة حديثة أجراها البنك الدولي لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي في سوريا تبين أن قيمة تراجع الدخل القومي "GDP" منذ 2012 إلى 2014 قد وصل إلى 2,9 نقطة من خلال تراجع قيمة الأجور، كما شهد قطاع الضرائب والاستهلاك الخاص وحتى الاستثمار خسائر بلغت 7,5 مليون دولار في ظل تزايد الانفاق الحكومي بـ 1,2 مليون دولار

(1)- معلومات عن اعداد اللاجئين اصولهم في المانيا، نفس المرجع .

وتراجع العائدات الحكومية بـ 1,6 مليون دولار[1]، وتأثر مجال السياحة والتجارة كأحد أهم مصدر للدخل الاقتصادي، بالإضافة إلى تزايد نسبة البطالة من 8,1% في 2010 إلى 10,6% في 2012 وفقا لدراسة أجرتها المفوضية العليا[2].

او من الناحية الاجتماعية، فإن تدفق اللاجئين أثر بشكل كبير على الجانب الصحي التعليمي وأيضا السلامة الاجتماعية، فمن الجانب الصحي زيادة النفقات الصحية في ظل ظهور أمراض جديدة ارتبطت بحركة اللاجئين، ومن الجانب التعليمي فقد تم احصاء حوالي 20000 طفل سوري في السن القانوني للدراسة وقد وصل العدد إلى 300000 مما يتطلب زيادة الإنفاق الحكومي في المجال التعليمي كما يبينه الجدول التالي[3]:

الجدول رقم 01: التأثيرات المالية، وتكلفة الاستقرار بالنسبة للبنان

القطاعات	2012-2014	تكلفة الاستقرار بالدولار الأمريكي
الصحة	93.6	216.3
التربية والتعليم	194	348
الفقر والسلامة	21.5	21.5

المصدر: تقرير البنك العالمي 2014

التعليق

بالرجوع إلى الجدول لوحظ أن الانفاق المالي قد تزايد ما بين عامي 2012-2014، فتدفق اللاجئين يتطلب رعاية صحية، وتوفير التعليم وأيضا توفير

(1)- كنزة فني، سمير هوام، "التداعيات الأمنية لظاهرة اللجوء في الشرق الأوسط: مسألة اللاجئين السوريين في تركيا نموذجا"، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية ،جامعة 08 ماي 1945، 2014-2015)، 27.

(2)- comprehensivestrategicframework ,"bacgrounddoucmnet: for the syriancrisis",(08may2014),104.

(3)-نفس المرجع 28.

مناصب الشغل مما يؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي من أجل تحقيق نوع من الاستقرار، الانفاق المالي على القطاع الصحي على سبيل المثال قدر بحوالي 93.6 ألف دولار ومن أجل تحقيق الاستقرار يجب أن تنفق الحكومة اللبنانية 216.3 ألف دولار.

التفسير

إن تدفق اللاجئين مشكلة زيادة الانفاق في ظل تراجع الدخل مما يؤدي إلى العجز في الميزان التجاري وبالتالي خلق مشاكل ذو طبيعة مجتمعية تتعلق ربما بالنزاع حول الحاجيات الأساسية حيث يتحول إلى تهديد للأمن القومي.

2- الأردن:

وصل عدد اللاجئين في الاردن حوالي 5000 لاجئ مع بداية الأزمة وارتفع إلى 20000 في 2013، ما يقارب 130.000 منهم يعيش في المخيمات على غرار مخيم الزعيري الأزرق، أما البقية فيتوزعون في المناطق الريفية وهذا في إطار دراسة أجرتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين[1].

من الطبيعي أن تؤثر مسألة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني على اعتبار أنه اصغر الاقتصاديات في منطقة الشرق الأوسط، نظرا لقلة الموارد الطبيعية في ظل اعتماد الأردن على القطاع السياحي، الاستثمار الخارجي المباشر، وعائدات العمال الأجانب، فتوافد اللاجئين السوريين يؤثر على الاقتصاد الأردني، خاصة في القطاعات الحيوية ومما جعل الإنفاق الحكومي تحت الضغط وبتزايد عدد اللاجئين السوريين في الأرياف، تزايد الطلب على توفير الخدمات

[1]- كنزة فني، سمير هوام، "التداعيات الأمنية لظاهرة اللجوء في الشرق الأوسط: مسألة اللاجئين السوريين في تركيا نموذجا"، 29.

العامة "الصحة، التعليم، الماء" من جهة وزيادة استهلاك المواد الأساسية من جهة أخرى مثلما يبينه الجدول التالي[1]:

الجدول رقم 02: التأثيرات المالية وتكلفة الاستقرار في قطاعات محددة بالنسبة للأردن

القطاعات	2012-2014	التكلفة المالية بالدولار الأمريكي
الصحة	82	118.7
التربية	37.3	58.6
الفقر والسلامة	150.3	209.5

المصدر: تقرير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين 2013.

التعليق

من الملاحظ زيادة الطلب على الخدمات العامة، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في الإنفاق، فتزايد عدد اللاجئين السوريين في الأردن يتطلب توسيع وزيادة كبيرة في الإنفاق على القطاعات المختلفة خاصة الصحة، التعليم، المياه، فقد قدر الإنفاق على الصحة في 2013 بـ 82 ألف دولار، لينتقل في 2014 إلى 118.7 ألف دولار وهذا الرقم في تزايد مستمر.

التفسير:

الميزانية المالية للدولة الأردنية لا يمكنها استيعاب حجم هذا الإنفاق، مما أدى إلى الاستعانة بمساعدة خارجية، وهو ما يزيد من نسبة ديونها ويدفع بها إلى الاقتطاع من رأس المال المحلي للاستثمارات لتغطية هذه النفقات، وكذلك تقليص

([1])- UNHCR, "Countries HostingSyrianRefugees : solidarity and burden sharing",(septemper 2013), 10-11.

الإعانات من أجل تقليل التأثير على الميزانية الوطنية لكن هذه السياسات قصيرة المدى تؤدي إلى تراجع دخل الدولة،وخلق تنافس بين اللاجئين والسكان ينتج عنه ظهور مشاكل أمنية تمس بالاستقرار العام[1].

3- العراق:

أكدت التقديرات أن حوالي 190.000 لاجئ سوري نزحوا إلى العراق مع منتصف شهر سبتمبر 2013، يتوزع 43.000 منهم خارج المخيمات، و 95% من اللاجئين السوريين في العراق يتركزون في إقليم كردستان في منطقتي أربيل والسليمانية حسب ما أعلنته المفوضية العليا للاجئين.

ويظهر تأثير اللاجئين السوريين على العراق بشكل مباشر في الجانب الاقتصادي، من خلال تهديد مسار انتقال السلع بين الدول المتجاورة بين كل من سوريا ولبنان، والأردن والعراق، إضافة لفقدان العراق لرابط مهم لدول البحر المتوسط[2]، وقد خلق تواجد اللاجئين السوريين في العراق مشاكل إضافية كارتفاع أسعار المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، علاوة على حدوث التنافس على الوظائف مع السكان المحليين في ظل الأوضاع غير المستقرة التي تشهدها العراق على الرغم من التحسن الطفيف الذي عرفه المستوى الاقتصادي مؤخرا[3].

أما بالنسبة للقطاع الصحي فقد انتشرت الأمراض المعدية مما تطلب زيادة تكاليف التي تقع على عاتق الحكومة في ظل العلاج المجاني للاجئين.

(1)-UNHCR,op.cit.,18

(2)- UNHCR,Countries HostingSyrianRefugees , 18.

(3)-op.cit., 82

كما يطرح قطاع التعليم اشكالية ندرة المدارس التي تعنى بتدريس اللغة العربية، حيث تراوح عددها ما بين 20-25 مدرسة[1].

من خلال الاحصائيات المقدمة نلاحظ تأثير مسألة اللاجئين السوريين على دول الجوار بشكل متفاوت، فمع مرور الزمن سيزيد تأثير الجوانب الحيوية للدولة خاصة الاقتصادية والاجتماعية، مما سيجعل من هذه المسألة تحديا أمنيا لهذه الدول لتجاوز القدرات الفعلية لها للتعامل معه، نظرا للطابع الانتشاري للظاهرة الذي أدى إلى انتقالها من سوريا وهو يطرح العديد من التحديات على هذه الدول في ظل المكانة الجيوستراتيجية لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، والأهداف التي تسعى لتحقيقها في هذه المنطقة.

(1)- محمد محمود السيد، التداعيات السياسية والأمنية لانتشار ظاهرة اللاجئين في دول المنطقة ، اطلع عليه بتاريخ 13ماي2017 http://youthmoth.com/post.php?pId=19#sthash.YvQTaBto.dpuf- See more

المبحث الثالث: وضع الفئات الضعيفة خلال الحرب السورية

إن الحرب على سوريا جاءت على جميع الفئات بنتائج سلبية ووخيمة لكن بضرورة أكبر على الفئات الضعيفة، نذكر منها فئتي النساء والأطفال.

وقد قسم هذا المبحث إلى مطلبين، يتطرق المطلب الأول إلى مختلف الصور السلبية ومظاهر الحرب على النساء، وفي المطلب الثاني على الأطفال.

المطلب الأول: النساء في الحرب (القتل، التعذيب، الاختطاف، الاغتصاب)

تحاصر المرأة السورية نيران كثيرة، نار الحرب وفقدان الأهل أو الزوج ونار التعرض للاغتصاب أو التحرش الجنسي من قبل القوات النظامية,أو أي جهة أخرى كوسيلة لزرع الخوف ونار الإجبار على الزواج.

يعتبر توثيق الانتهاكات الجنسية ضد النساء في سوريا مهمة صعبة محاطة بالكثير من التحديات، نتيجة نقص المعلومات ووصمة العار التي تحيط بالضحية تقول لورين وولف مسؤولة موقع نساء تحت الحصار "لقد تعرضت بعض النساء للتهديد والطلاق والعزل، وحتى القتل لحديثهن علانية عن الاغتصاب في سوريا".

يوضح الرسم البياني التالي حالات التعرض للتحرش التي يتعرض اليها السوريون من اناث وذكور خلال الأزمة:

رسم بياني رقم 02 يوضح العنف الجنسي في سوريا

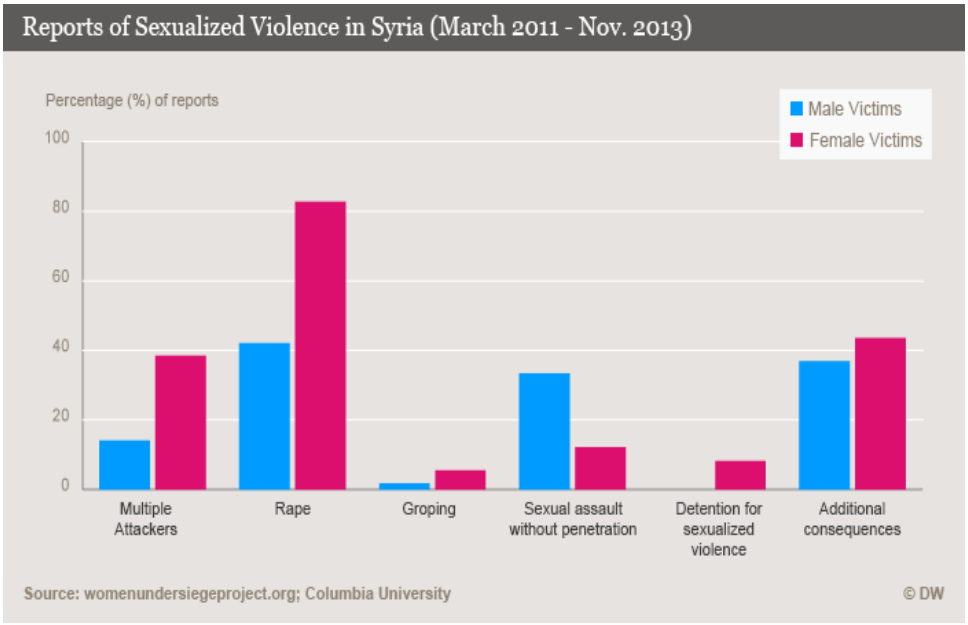

Source :womenundersiegeproject.org

وبحسب تقرير صدر عن المنظمة السورية لحقوق الإنسان (سواسية) فإن ظاهرة العنف الجنسي كانت قد شكلت "قطب الرحى في السياسة العقابية للنظام السوري في أعقاب الثورة السورية على نطاق واسع ومنهج بحق الضحايا من المعتقلين والمعتقلات". وشملت الأساليب المتبعة عوامل شبه مشتركة بين جميع الأفرع الأمنية والعسكرية النظامية منها وغير النظامية كتجريد الضحية من الملابس بقصد الاغتصاب أو التحرش.[1]

كما باتت النساء السوريات معرضات بشكل مضطرد إلى الاعتقال التعسفي من قبل قوات الأمن الحكومية خصوصا، بالإضافة إلى تنامي ظاهرة الاختطاف في البلد. وفي شباط/فبراير 2014، وصل عدد النساء المحتجزات في السجون التي تديرها السلطات السورية إلى أكثر من 750 امرأة من بينهن نسبة كبيرة دون سن الثامنة عشرة.

(1)- "سوريا: جسدالمرأة،غنيمةُحربورمزلهيمنةالسلطة"، أطلع عليه بتاريخ: 14 جوان 2017.
http://www.dw.com/ar/سوريا-جسد-المرأة-غنيمةُ-حرب-ورمز-لهيمنة-السلطة/a-17481707#.

أما الوضع الإنساني داخل مراكز الاحتجاز التابعة للنظام فهو مروع للغاية ويمارس التعذيب الجسدي والنفسي بشكل روتيني ضد النساء وقد توفي ما لا يقل عن 30 امرأة تحت التعذيب في المرافق الحكومية، هذا بالإضافة إلى الظروف الصحية وظروف النظافة السيئة للغاية حتى للمعتقلات المصابات بأمراض مزمنة أو مستعصية[1].

كما يمكن الحديث عن ابرز انواع التعذيب الممارس ضد الشعب السوري خاصة النساء، على يد داعش فقد استمر تعذيبهم واعدامهم عن طريق الحرق والرجم بالحجارة و الرمي بالرصاص خاصة في عام 2015، حيث استشهدت 230امراة ورميت جثتهم في الخسفة[2].

المطلب الثاني: - معاناة الأطفال السوريين خلال الازمة: مظهر للامن الانساني

كانت التكلفة الإنسانية للصراع الدائر في سورية بين قوات النظام الاطراف غير النظامية كبيرة جدا،وكان ضحيتها الأطفال سواء الموجودون داخل سورية أو اللاجئين إلى دول مجاورة، فالحرب الأهلية الدائرة قضت على مقومات الحياة الطبيعية وأصبح الأطفال مهددين بعدد من الأخطار مثل القتل والتجنيد والانقطاع عن الدراسة والأمراض، لأن قدرات الدولة السورية انخفضت بسبب تدمير البنى التحتية والمدارس والمستشفيات، كما يعاني الأطفال اللاجئون في المخيمات من ظروف معيشية صعبة ،مما اجبر البعض منهم إلى العمل بسن مبكر إضافة إلى الصعوبات النفسية بسبب أثار الحرب وفقدان الأهل.

(1)- "تقريرحقوقي: آلاف السوريون ضحايالقتلوالتعذيبوالاغتصاب"، أطلع عليه بتاريخ: 14 جوان 2017.
.تقرير-حقوقي-آلاف-السوريات-ضحايا-القتل-والتعذيب-والاغتصاب/www.orient-news.net/ar/news_show/8034/0

(2)- العالم العربي بالارقام: وحفلات اغتصاب داعشية بحق العراقيات، اطلع بتاريخ2017/05/20 ،
https:// arabic,sputniknews.com/arab-world/201606091019129731/.

يتعرض الأطفال داخل سورية إلى أشكال مختلفة من المعاناة بدءا من القتل والتعذيب إلى المشاكل الحياتية بسبب الأضرار التي لحقت بالمنشئات والمرافق الحكومية،فضلا عن الظروف القاهرة مثل الحصار واستمرار المعارك بشكل يعرقل من سيرة الحياة، أما أولئك الذين نجحوا في عبور الحدود الدولية مع ذويهم أو لوحدهم فيعيشون معاناة أقل وقعا لكنها تبقى مؤلمة بسب ظروف المخيمات وآثار الحرب التي حملوها معهم.

أ/ معاناة الأطفال المحاصرين في سورية:

أولا: القتل:

أفادت تقارير وبيانات أن عدد القتلى من الأطفال في سورية-دون سن 16 سن-بلغ حوالي 11 ألف منذ بداية الثورة إلى سنة 2014 [1] نسبة الذكور بلغت 69% بينما بلغت نسبة الإناث 31% وأعلى نسب الأطفال القتلى كانت في حلب وأدناها كانت في السويداء، والتوضيح يكون في الجدول التالي

جدول رقم 03 يوضح عدد الأطفال القتلى موزعين حسب المحافظات السورية -من عام 2011 إلى 2014:

(1)- 11 ألفا .. قتلى النزاع في سوريا من الأطفال، راديو سواء، الموقع الالكتروني،
http://www.radiowa,com/content/syria-death-toll-m thousends-conflict-/237662.htm.o

المحافظة	%	العدد
حلب	29	3442
ريف دمشق	19	2308
حمص	12	1489
إدلب	11	1312
درعا	10	1150
حماة	7	784
دير الزور	5	550
دمشق	5	542
الرقة	2	212
الحسكة	0.5	57
اللاذقية	0.4	42
القنيطرة	0.4	42
طرطوس	0.3	35
السويداء	0.0	3

المصدر: المركز السوري للدراسات والأبحاث

من بين الأطفال الذين حددت أسباب وفاتهم، 71% قتلوا بالأسلحة متفجرة نتيجة للقصف الجوي والمدفعي واعتداءات بالقنابل وسيارات ملغمة، و كانت طلقات الأسلحة الخفيفة السبب في مقتل أكثر من ربع الأطفال الضحايا، أي نحو 26.5 في المئة من المجموع فيما أعدم 764 طفلا من دون محكمة وقتل 389 برصاص قناصة.

كما تم تسجيل حالة 128 طفل على أنهم قتلوا بأسلحة كيميائية في الغوطة في 21 أغسطس 2013 في هجوم نسبته الدول الغربية لنظام الأسد وروسيا للقوات المعارضة، وفي مجزرة الحولة عام 2012 التي استخدمت فيها الأسلحة البيضاء قتل حوالي 50 طفلا (32 طفلا على الأقل بتقرير الأمم المتحدة) ويلاحظ أن فئة الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و16 سنة هم الأكثر عرضة للقتل العمد سواء عن طريق القنص أو التعذيب.

ثانيا:التعليم

تدخل الأزمة في سورية عامها الخامس، فهن أكثر من2.6 مليون طفل خارج المدرسة في سوريا وفي البلدان المجاورة لها وهي تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر.

لقد أدت الطبيعة المطولة والصعبة للأزمة السورية إلى وضع قدرة الأنظمة التعليمية على التعامل مع الحقوق والاحتياجات التعليمية للأطفال اليافعين السوريين، في حين تعمل الحكومات المضيفة والوكالات الدولية لتوسيع جهدها وبشكل كبير من أجل توفير التعليم للأطفال السوريين، إلا ضخامة الأزمة السورية قد أدت إلى جعل أي محاولات للاستجابة غير كافية، ولقد رفض حق الأطفال في الحصول على التعليم[1].

([1])–نشرة الوقائع عن التعليم، الأزمة السورية، المكتب الاقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا، اطلع عليه بتاريخ :05ماي2017 www.oosci-meana.org

لقد دفعت الأزمة في سوريا بقدرات الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى نقطة الانهيار وكان لها تأثير مدمر على 4.5 مليون طفل، حيث يوجد 2 مليون طفل خارج المدرسة، وإن واحدة من بين كل خمسة مدارس قد دمرت أو تضررت أو استخدمت لأغراض أخرى، بما في ذلك الاحتلال من قبل الجماعات المسلحة.

أما خارج سوريا، فتعاني البلدان المضيفة المجاورة من القيام بمهام تفوق طاقتها من التعامل مع الأزمة السورية، يجود حوالي 530.000 طفل سوري لاجئ مسجل، ففي تركيا يواجهون حواجز لا حصر لها في الحصول على التعليم، أما في لبنان فقد أدى ارتفاع عدد اللاجئين إلى خلق أزمة تعليمية أثرت على جميع الأطفال السوريين والفلسطينيين والأطفال اللبنانيين الضعفاء تبقى نسبة أكثر من 96% مما يزيد عن 380.000 طفل سوري خارج المدرسة في لبنان، أما في العراق فلم يتمكن حوالي 67.000 طفل لاجئ سوري من الوصول إلى التعليم، رسم بياني رقم 03يوضح[1]:

1. أعداد ونسب الأطفال خارج المدرسة (قبل وبعد الأزمة)[1]

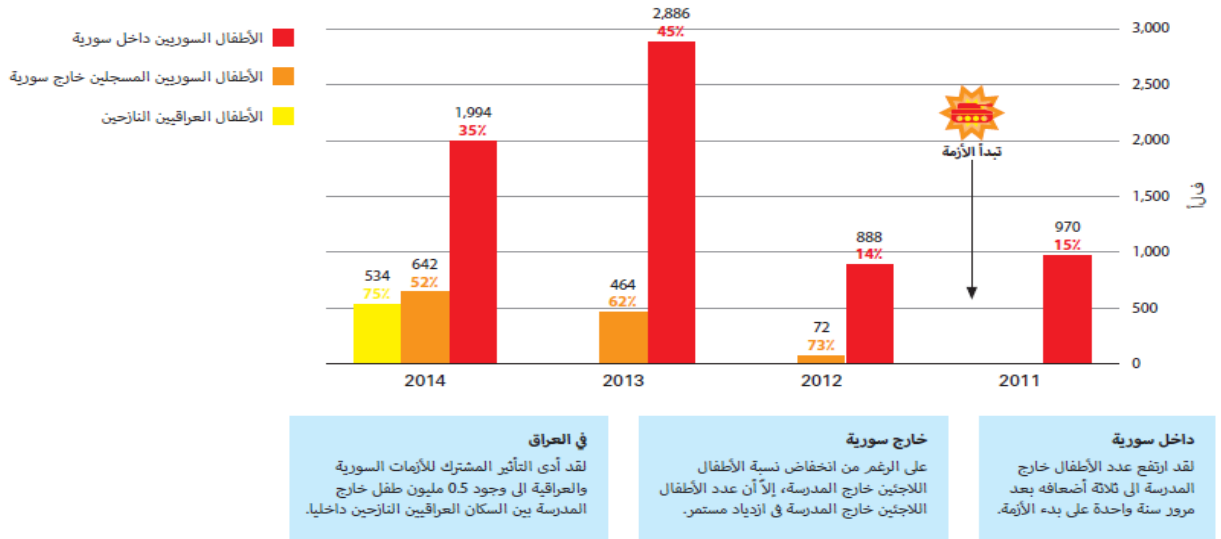

المصدر منظمة اليونيسف

(1)- نفس المرجع .

التعليق

يتم حساب الاعداد السورية باستخدام ووزارة التربية والتعليم ،ونظام ادارة معلومات التعليم، والمفوضية السامية للشؤون اللاجيئين ومنظمة اليونيسف، و الكتاب السنوي الاحصائي السوري 2011، و تعداد سورية 2012 و التقديرات السكانية المستقبلية لمكتب الاحصاء الامريكي. اما الاعداد العراقية فتاتي من وزارة التربية والتعليم في وسط العراق / شركاء مجموعة التعليم، و نظرا لتوفير البيانات، لتغطي الاعداد السورية الطلاب الذين تتروح اعمارهم بين 15 الى 17 سنة وو قد تم حساب هذه العداد من اجمالي معدل الالتحاق بدلا من معدل الالتحاق الصافي المعدل مما ادى الى اعطاء تقديرات متدنية لعدد الاطفال خارج المدرسة، تم تحديد اعداد اللاجيئن حتى نهاية كانون الاول2013 ، تغطي اعدداد الاطفال العراقيين النازحين داخليا الطلاب الذين تتروح اعمارهم بين 06 الى 17 سنة وقد تم تحديثها حتى نهاية 2014.

ثالثا: ظروف معيشية سيئة

كشفت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، في إحصائية لها ان أطفال سوريا يمثلون 50% من مجمل عدد اللاجئين السوريين، ويعانون من ظروف مزرية، فهم يعيشون في خيام أو في المجتمعات المضيفة التي تعاني هي أيضا من الضغط.

فإمكانية وصول أولئك الأطفال إلى المياه النقية والطعام المغذي وفرص التعليم محدودة للغاية[1].

([1])- تقرير مجموعة من الاوضاع المرعبة التي يعاني منها الاطفال سوريا، المختصر ،اطلع بتاريخ 12ماي2017 الموقع الالكتروني:

http://www.almohltsar.com /news

أدت هذه الظروف القاسية إلى زيادة معدل عمالة الأطفال اللاجئين، حيث أشار تقرير اليونيسيف إلى أن واحدا من بين كل عشرة أطفال يعمل، وتزداد احتمالات عمل الأطفال في الأسر ذات المعيل الواحد، وحسب تقرير لمفوضية شؤون اللاجئين في تقييم أجري في 11 محافظة أردنية من إجمال 12، وجد أن 47% من 186 أسرة يعمل فرد أو أكثر منها تعتمد جزئيا أو كليا على الدخل الذي يدره طفلا، وقد أظهر تقييم اجرته اليونيسيف/ منظمة الطفولة إنقاذ الطفولة في وادي الأردن في أبريل/نيسان 2013 نفس النتيجة: 1.700 طفل من بين 3.500 طفل في سن المدرسة أو 49% تقريبا كانوا يعملون، كما أدت إلى زيادة حالات الزواج المبكر بين الإناث اللاجئات بدل إكمالهن مشوارهن الدراسي، ففي الأردن بين كل 5 حالات زواج بين اللاجئات السوريات فإن حالة واحدة لطفلة تحت سن الـ 18 عاما.

رابعا: آثار الحرب النفسية والصعوبات اجتماعية

وحسب اليونيسيف مليوني طفل لاجئ هم بحاجة إلى دعم نفسي وعلاجي فتوالي أصوات الانفجارات الرهيبة التي يسمعونها الأطفال يوميا، ومشاهد الدمار الهائل التي تثير الفزع والخوف المزمن في نفسهم، ناهيك عن مشاهدتهم مقتل وإصابة أفراد أسرهم وأقرانهم الأمر الذي يزيد من مخاوف تعرضهم لمستوى مرتفع من الشعور بالبؤس كما أن بعضهم تعرض للانفصال عن أسرهم أو تشردهمويواجه الاطفال اللاجئين صعوبات في تكملة مسارهم التعليمي أهمها[1].: صعوبات إدارية تتمثل في أوراق الثبوتية تتطلبها الحكومات المضيفة للاجئين، وصعوبات التأقلم الاجتماعي مع المحيط تتمثل في اللهجة ومناهج التعليم، وصعوبات مالية تتمثل

(1)–تقرير: "مجموعة من الأوضاع المرعبة التي يعاني منها أطفال سوريا، المختصر، نفس المرجع.

.

في الأقساط التي تتطلبها المدارس الخاصة في الدول التي لم تدمج الأطفال السوريين في المدارس الحكومية مثل مصر

رابعا: تجنيد الأطفال

افتتح النظام السوري خلال عام 2014 عددا من المراكز التابعة لجيش الدفاع الوطني في احياء العاصمة دمشق الميدان وكفر سوسة وجرمانة لتطوع الراغبين في حمل السلاح والقتال إلى جانب النظام مقابل راتب شهري مقداره 30 ألف ليرة سورية وتسهيلات في دائرة الدولة، إضافة إلى مكافأة مادية لقاء مشاركتهم في عمليات عسكرية يحرز فيها النظام سيطرة ميدانية، ويضاف إلى الراغبين بالتطوع تحت عمر الثامنة عشر، حذف فترة التطوع من خدمة الجيش الإلزامية مع العلم تعديلا جرى على القانون الدولي الإنساني في عام 2000 رفع بموجبه سن التجنيد إلى الثامنة عشر من العمر وطالب بمحاكمة الدول المخالفة، كما أن القانون السوري ينص على أن الثامنة عشر هو سن بلوغ في سوريا.

كذلك سمح النظام السوري للأطفال فوق سن الخامسة عشر من العمر بالتطوع في جيش الدفاع المدني مقابل مرافقة أحد أهالي الأطفال، بعد أن كان يطلب موافقة كلا الوالدين[1].

نفس الأمر تم رصده بالنسبة للميليشيات المتقاتلة مع النظام إذ قامت بفتح معسكرات التدريب للأطفال ما دون 15 سنة حتى وإن لم يشاركوا في عمليات قتالية، وهناك كتائب تقاتل ضد النظام هي الأخرى منخرطة بتجنيد الأطفال، فقد تم رصد حالات أطفال مجندين في تنظيم داعش وجبهة النصرة.

(1)- النظام يلجأ إلى تجنيد الأطفال قي سوريا، كلنا شركاء في الوطن، الموقع الالكتروني:
http :// www.all4syria.info/archive/142732.

يـذكر أن سـوريا تعـدو مـن أسـوأ دول العـالم مـن ناحيـة حمايـة الأطفـال مـن التجنيـد، إذ تحتـل سـوريا مـع خمـس دول أخـرى منهـا الـيمن وعـدد مـن الـدول الإفريقيـة منهـا جنـوب السـودان والتشـاد المراتـب الأولـى فـي العـالم بتجنيـد وانتهـاك حقـوق الأطفال بالحرب[1].

([1])– تجنيد الأطفال يتزايد في سوريا ... وجميع الأطراف منخرطون، تحرير سوري، الموقع الالكتروني:

http:// tahrirsouri.com

1/ الكتب:

- صادق عبد المجيد، أمن الدولة والنظام القانوني للقضاء الخارجي، القاهرة، د د ن، 1976.

- تامر كامل، دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، 1985.

- محمد كامل البلي، النظم السياسية الدولة والحكومة (بيروت: دار النهضة العربية، 1969).

- جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. باتنة: دار الخلدونية، 1990.

- جيمس، دوفرتي وروبرت، بالتسغراف، النظريات المتضاربة على العلاقات الدولية ترجمة.وليد عبد الحي الكويت، د د ن، 1985.

- بيليس، جون واخرون، عولمة السياسة العالمية، ترجمة. مركز خليج للأبحاث دبي (مركز الخليج للأبحاث ،2004).

- محسن بن العجمي بن عيس، "الأمن والتنمية (الرياض، جامعة نايف العربية ، 2011).

- خالد مالك، تقرير التنمية البشرية لعام 1994، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تر. مركز دراسات الأبحاث الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994).

– ناصف يوسف حي، النظرية في العلاقات الدولية (لبنان: دار الكتاب الغربي، 1985)،.

- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي (الجزائر : المكتبة العصرية ،2005).

2/ المذكرات:

أنعام عبد الكريم أبو مور، "مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية"، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر ،2013-2014.

بوسطيلة سميرة ، "الأمن البيئي، مقاربة الامن الإنساني"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.

حقاني حليمة،" دور التنمية على تحقيق الأمن الإنساني"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر03، 2011-2012.

شرايطية سميرة، "تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني: دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2010-2011.

حموم فريدة، "مدخل جديد للدراسات الأمنية مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003-2004.

دير أمينة ، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة: دول القارة الإفريقية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013.

علوي مصطفى ، "مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، جامعة القاهرة، 2004.

علي عدوان محمد أحمد ، "الأمن الإنساني ومنظمة حقوق الإنسان :دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة، مذكرة ماجيستر، جامعة أسيوط، 2012-2013.

قسوم سليم، " التحديات الجديدة في الدراسات الأمنية : دراسة في تطور الأمن عبر المنظورات العلاقات الدولية"، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر 03 ،2010.

3/ المجلات:

-الغربي سليمان عبدالله، "مفهوم الأمن: مستويات وصفية وتهديداته"، المجلة العربية للعلوم السياسية، 19 (2008) 10-11.

- قوجيلي سيد أحمد ، "الحوادث العظمى في نظرية العلاقات الدولية"، 4 (2007) 10.

4/ الموسوعات:

- موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، 181.

5/ المواقع الالكترونية:

- منى حسين عبيد المنصف، "النظرية الواقعية التقليدية" اطلع عليه بتاريخ: 25 جوان 2017

www.ahewar.org/debat/show.art.as.p?aid=355333.

- بلحيثر نجية، الأمن الإنساني :دراسة في تهديدات الأمن الإنساني المغاربي، اطلع عليه بتاريخ 2017/04/25

http://www.nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=30684

- عمر كوش، "أمن الإنسان العربي في تقرير التنمية"، 18 (2009).

- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي (الرياض، 2009).

- منى حسن علي، "مفهوم الأمن الإنساني"، 20(2009).

Sudanpolice.gov.sd/pdf/55555.pdf.

- إلياس أبو جودة، "مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة"، أطلع عليه بتاريخ: 20 ماي 2017.

https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

الملحق رقم 01: الجدول 1: معدلات المشاركة في قوة العمل في سورية (2001-2010)

	2001	2002	2003	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الذكور	81،3	80،1	76،3	72،8	74،1	74،0	72،5	71،7	72،2
الإناث	21،3	23،2	19،0	14،5	14،9	14،4	14،6	13،0	12،9
الحضر	48،5	47،5	45،7	43،7	45،4	43،9	43،8	43،3	43،0
الريف	56،4	58،0	50،7	46،5	46،4	46،0	44،2	42،7	42،4
الإجمالي	52،3	52،5	48،0	44،9	45،8	44،9	44،0	43،0	42،7

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

الملحق: رقم 02 خريطة سوريا العسكرية الجديدة بين النظام والمعارضة وداعش

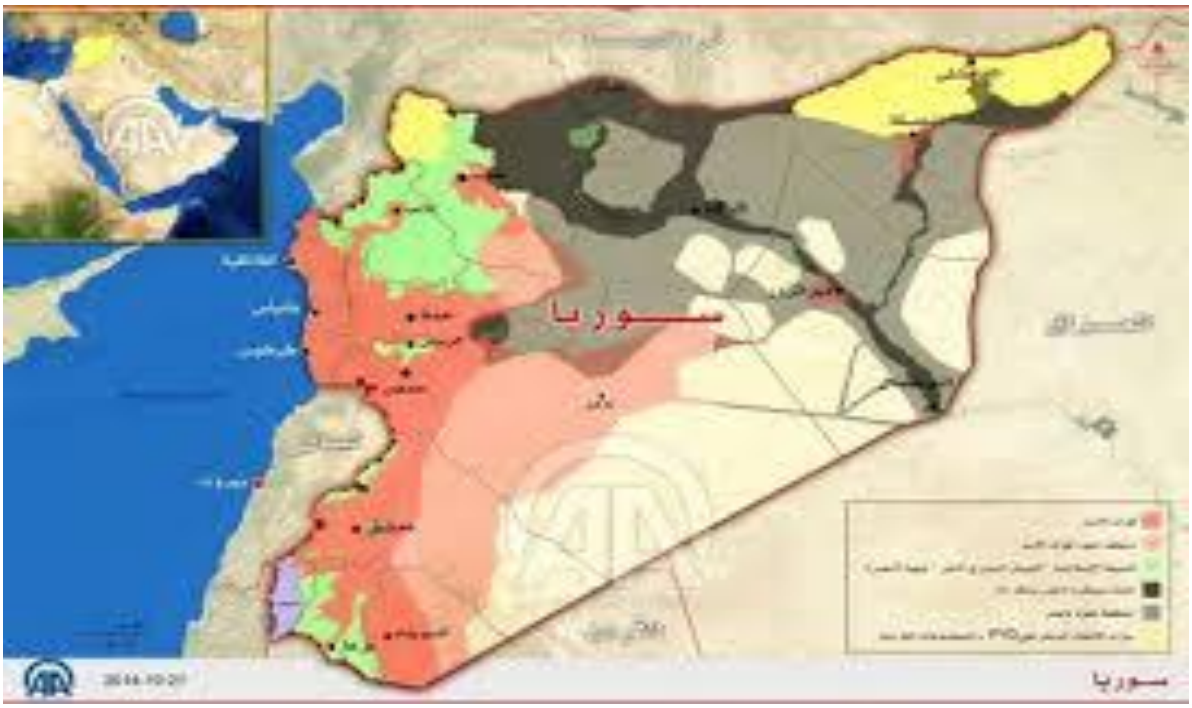

المصدر: خريطة سوريا العسكرية الجديدة بين النظام والمعارضة وداعش

الملحق: رقم 03 الجدول 01 يبين معدلات المشاركة في قوة العمل في سورية (2001-2010)

UnemploymentRate	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2011	
Males	1.4	6.2	5.7	8.3	5.2	5.3	5.9	10.4	8.2	8.3	7.4	ذكور
Females	37.1	21.9	22.3	24.2	25.6	23.8	20.1	21.8	21.9	24.1	22.5	إناث
total	14.9	8.6	8.1	10.2	4.4	8.2	8.1	12.3	10.8	11.7	10.3	المجموع

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء و حسابات المؤلفين

الملحق: رقم 04

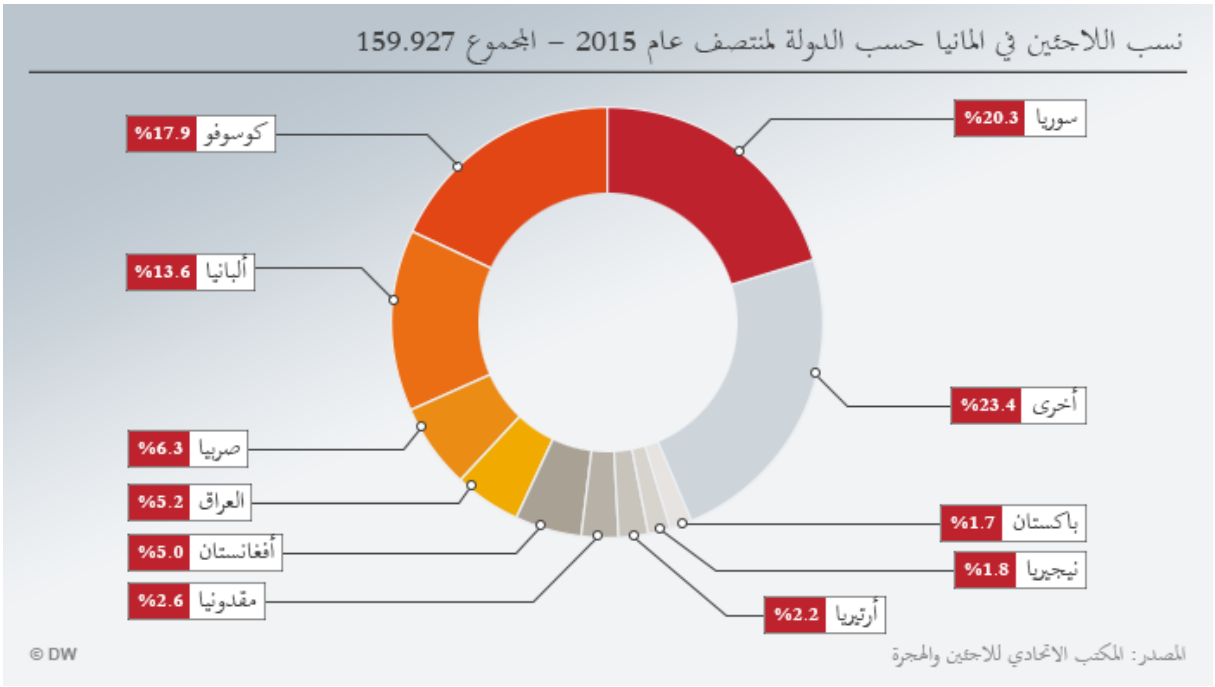

المصدر: المكتب الاتحادي للاجئين و الهجرة

الملحق رقم 05: الجدول رقم 01: التأثيرات المالية، وتكلفة الاستقرار بالنسبة للبنان

القطاعات	2012-2014	تكلفة الاستقرار بالدولار الأمريكي
الصحة	93.6	216.3
التربية والتعليم	194	348
الفقر والسلامة	21.5	21.5

المصدر: تقرير البنك العالمي 2014

الملحق رقم 06: الجدول رقم 02: التأثيرات المالية وتكلفة الاستقرار في قطاعات محددة بالنسبة للأردن

القطاعات	2012-2014	التكلفة المالية بالدولار الأمريكي
الصحة	82	118.7
التربية	37.3	58.6
الفقر والسلامة	150.3	209.5

المصدر: تقرير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين 2013.

الملحق رقم 07: رسم بياني رقم 02 يوضح العنف الجنسي في سوريا

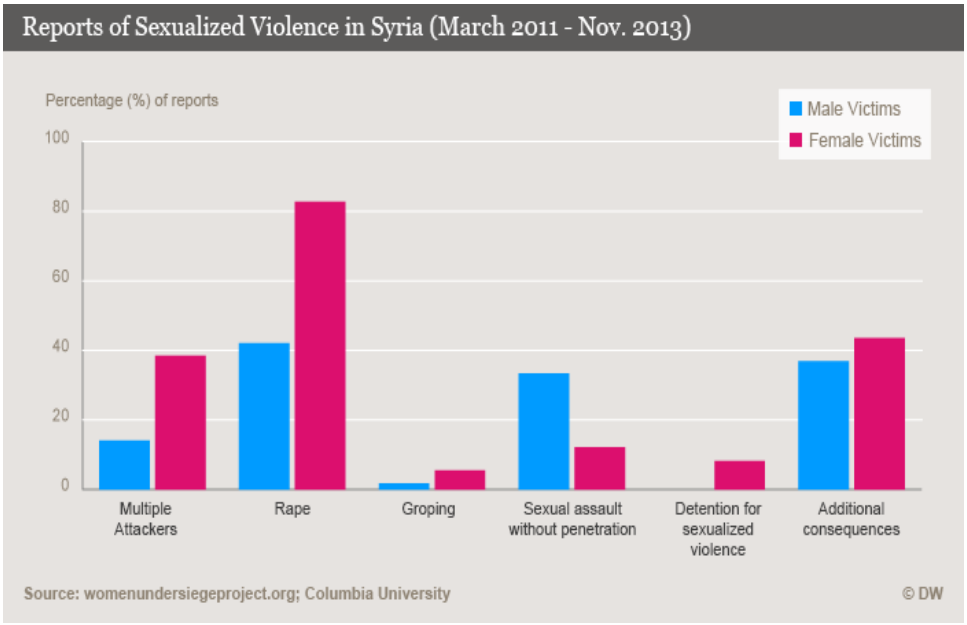

Source :womenundersiegeproject.org

الملحق رقم 08:

المحافظة	%	العدد
حلب	29	3442
ريف دمشق	19	2308
حمص	12	1489
إدلب	11	1312
درعا	10	1150
حماة	7	784
دير الزور	5	550
دمشق	5	542
الرقة	2	212
الحسكة	0.5	57
اللاذقية	0.4	42
القنيطرة	0.4	42
طرطوس	0.3	35
السويداء	0.0	3

المصدر: المركز السوري للدراسات والأبحاث

الملحق رقم 09:

1. أعداد ونسب الأطفال خارج المدرسة (قبل وبعد الأزمة)[1]

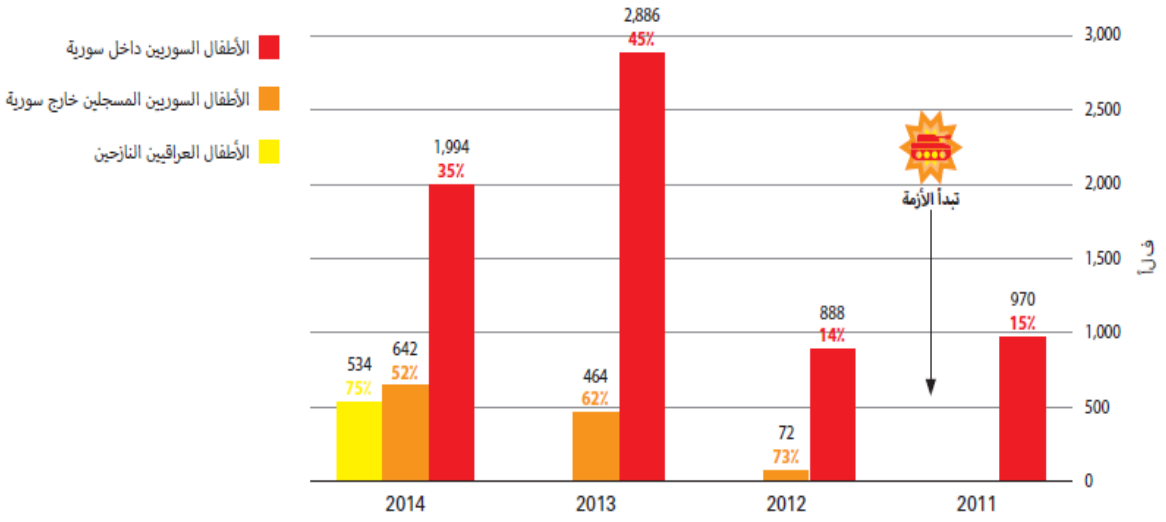

داخل سورية
لقد ارتفع عدد الأطفال خارج المدرسة الى ثلاثة أضعافه بعد مرور سنة واحدة على بدء الأزمة.

خارج سورية
على الرغم من انخفاض نسبة الأطفال اللاجئين خارج المدرسة، إلاّ أن عدد الأطفال اللاجئين خارج المدرسة في ازدياد مستمر.

في العراق
لقد أدى التأثير المشترك للأزمات السورية والعراقية الى وجود 0.5 مليون طفل خارج المدرسة بين السكان العراقيين النازحين داخليا.

المصدر منظمة اليونيسف

الفهرس

المقدمة.	2
الفصل الأول: تحول مفهوم الأمن وتحديات حقل التنظير.	10
المبحث الأول: مناقشة حول مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية	11
المطلب الأول: المفهوم التقليدي للأمن في الواقعية التقليدية.	11
المطلب الثاني: تحول مفهوم الأمن وفق المقاربات التوسعية.	20
المبحث الثاني: تركيب مفهوم الأمن الإنساني خارج حقل التنظير	29
المطلب الأول: تحديد مضمون الأمن الإنساني: مقاربة وصفية تعريفية.	30
المطلب الثاني: أبعاد الأمن الإنساني في مقاربة البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	36
المبحث الثالث: تحليل مفهومي نظري للحروب الأهلية كتحدي للأمن الإنساني.	45
المطلب الأول: ضبط مفهوم الحرب الأهلية على خليفة انتشار الصراع	45
المطلب الثاني: مقاربات دراسة الحروب الأهلية.	47
خلاصة الفصل الأول	53
الفصل الثاني: تحليل الواقع الأزموي في سوريا	54
المبحث الأول: الأزمة السورية: بحث في الأسباب والحركيات.	55
المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية.	55
المطلب الثاني: البناء المؤسساتي والأداء السياسي.	60
المطلب الثالث: الأزمة المجتمعية.	63

المبحث الثاني: ابرز أطراف النزاع السوري.	65
المطلب الأول: النظام السياسي السوري.	65
المطلب الثاني: التنظيمات الجهادية المعارضة للنظام.	67
المطلب الثالث: معارضة الجيش السوري الحر و فصائل أخرى.	70
الفرع الأول:الجيش السوري الحر.	71
الفرع الثاني: الفصائل المقاتلة الأخرى.	75
المبحث الثالث التدخلات الأجنبية في سوريا.	77
المطلب الأول: التدخل الأحادي الروسي.	77
المطلب الثاني: التدخل الثاني المنافس التركي الإيراني.	82
خلاصة الفصل الثاني	93
الفصل الثالث: الأزمة السورية فشل لمقاربة الأمن الإنساني.	94
المبحث الأول: أبعاد الأمن الإنساني في سوريا خلال الأزمة.	95
المطلب الأول: الأمن الاقتصادي وانعكاسه على احتياجات المواطن السوري.	95
الفرع الأول: أثار التدهور الاقتصادي على المواطن السوري.	96

الفرع الثاني: أثار التدهور الاقتصادي على القطاعات المنتجة.	97
المطلب الثاني: الأمن الصحي خلال الأزمة.	101
المطلب الثالث: الأمن الفردي في سوريا واستهداف المدنيين خلال الهجمات العشوائية.	102
المبحث الثاني: أزمة اللاجئين في سوريا: أزمة إنسانية وتداعيات عبر وطنية.	106
المطلب الأول: اللجوء كظاهرة حتمية في الحرب.	106
المطلب الثاني: أوضاع اللاجئين السوريين في الدول المضيفة.	108
المطلب الثالث: تأثير اللاجئين السوريين على دول الجوار.	112
المبحث الثالث: وضع الفئات الضعيفة خلال الحرب السورية.	118
المطلب الأول: النساء في الحرب (القتل، التعذيب، الاختطاف، الاغتصاب).	118
المطلب الثاني: – معاناة الأطفال السوريين خلال الأزمة: مظهر للأمن الإنساني.	120
الخاتمة.	130
قائمة المراجع.	133
الملاحق.	137
الفهرس.	147

مخلص

إن هذا البحث يناقش أتحديات للأمن الإنساني في سوريا حيث يعد من مواضيع الساعة و أن كان موضوع دراسات سابقة في بعض جوانبه. ولكن التطرق إليه بهذه التركيبة لم تحدث مسبقا في دراسات من هذا المستوى, فالموضوع يبدأ بتقديم الأمن الإنساني بوجه عام دون ربطه بالقضية السورية، وعرض المفاهيم الأساسية للأمن ألإنساني ومن ثم عرض الأزمة السورية وعناصرها وتحديد أطراف النزاع السوري وهذا ما يسمح بتحديد أبعاد الأمن الإنساني وهذا في مختلف جوانبه ثم عرض تأثير قضية اللاجئين، وبوجه خاص وضع الفئات الضعيفة في سوريا.

الكلمات المفتاحية: الأمن/ الأمن الإنساني/ التنظيمات الجهادية/ داعش/ الأزمة السورية/ اللاجئين.

This research discusses the challenges of human security in Syria, which is one of the topics of the hour and that the subject of previous studies in some aspects. The topic begins with the provision of human security in general without linking it to the Syrian issue, presenting the basic concepts of human security, and then presenting the Syrian crisis and its elements and identifying the parties to the Syrian conflict. This allows to define the dimensions of human security. And then to present the impact of the refugee issue, in particular the situation of vulnerable groups in Syria